وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ والآثار

مُحـــاضرات في تـــاريخ الجزائر المعاصر

مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية

من إعداد الدكتور :

الهـــادي عـــامر

المُحاضرة الأولى

أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال:

خلال فترة الحكم العثماني مرة الجزائر بعدة مراحل، أولها مرحلة المساعدة والفتح التركيين (1514-1544)، وفترة حكم البايلاربايات الممتدة (1544- 1587)، وثانيها مرحلة حكم الباشاوات الممتدة بين تاريخي (1587-1659). على أن الجزائر شرعت تخطط للاستقلال عن الوصاية العثمانية خاصة بعد استيلاء الأغاوات على الحكم عام 1671[1]، وتكرس هذا الاستقلال بوضوح في مرحلة حكم الدايات (1671-1830)، ومن الأمور الجلية تاريخيا أنه كان للجزائر مكانة سامقة بين الدول في تلك الفترة وهذا بفضل ما حققته من مكاسب عن طريق سطوة أسطولها المدعم والمدجج بالأسلحة المتطورة في تلك الفترة من الزمن إضافة إلى خبرة جيشها [2].

ومما لاريب فيه أن استقلالية الجزائر عن الدولة العثمانية تكرست أساسا من خلال إلغاء منصب مهم هو منصب الباشا الذي قام السلاطين العثمانيون بفرضه على الدايات عام 1711 م، حينما أقدم الداي "علي شاوش" على منع "إبراهيم باشا" مبعوث الباب العالي من الدخول بذريعة تسببه في إثارة القلاقل[3]، ولم يصبح يربط الجزائر بالدولة العثمانية سوى مراسيم تنصيب الداي، كان هذا الأخير يمتلك جميع الصلاحيات تحت سلطته، يساعده في أداء مهامه الإدارية وإصدار أوامره ديوان خاص يتكون من مجموعة من كبار الموظفين والقادة العسكريين وهم[4] :

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر،2006،ج1 ، ص 15

[2]- حنيفي هلايلي ، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني ، دار الهدى ، 2007، الجزائر.

[3]حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر ، 2008، ص 129

[4]بشير بلاح، المرجع السابق، ص 16

الخزناجي: المكلف بالإشراف على الخزينة كما يودع مصادر دخل الدولة بها، ويشرف على الإنفاق ويراقب شؤون السكة ويدفع رواتب الجند.

بيت المالجي: وهو المتصرف في الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة نتيجة المصادرة أو انعدام الورثة الشرعيين، كما يقوم بحفظ الودائع وتسير أملاك الغائبين.

خوجة الخيل: يتكفل بإدارة أملاك الدولة كما يشرف على تجنيد الفرسان (رجال المخزن).

الأغا:وهو قائد فرقة الإنكشارية.

وكيل الحرج: قائد الأسطول يراقب النشاط البحري وتوزيع الغنائم البحرية [1].

الأوضاع العسكرية:

هذا وواجهت الجزائر موجة من الحملات العسكرية المعادية خاصة من دول قريبة جغرافيا على مستوى البحر المتوسط ولها عداء صليبي معها وبالأخص: اسبانيا وايطاليا وهيئة فرسان مالطا، الأمر الذي جعلها تولي اهتماما بالغا بالأسطول الحربي هذا من جهة. ومن جهة أخرى خولّ لها نشاطها البحري لعب العديد من الأدوار المحورية خاصة في الجانب الاقتصادي حتى أواخر القرن الثامن عشر، ومن الجدير بالذكر مساهمة الأسطول في تدعيم خزينة الدولة بمداخيل هائلة (متعارف على تسميتها في المصادر بـ"غنائم البحر"[2]) ناهيك عن المغانم المالية المحصلة من افتداء الأسرى المسيحيين، فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكن الجزائريون من أسر أكثر من 876 سفينة مسيحية وعشرات الزوارق الأخرى خلال سنتي 1613- 1621 ، كما تراوح عدد الأسرى حسب أحد الملاحظين بين خمسين وستين ألف أسير مسيحي بين عامي 1520-1660 [3].

ونظير هذه المكاسب العديدة تمكنت الجزائر من التصدي للتحرشات والهجومات الأوربية، بل وامتد بها الأمر إلى إخضاع سطوتها على الدول الأوربية وفرض قانونها

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق، ص 141.

[2] - سرهنك إسماعيل ، حقائق الاخبار عن دول البحار، المطبعة الاميرية، 1894 ، ص 371.

[3] جيلالي، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994 ، ص.125 وأنظر أيضا : بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 21.

على حوض المتوسط، ونتاج هذا أن أقدمت الدول الأوربية وهي صاغرة على الدخول في السلم والعمل على التبادل الدبلوماسي مع الجزائر[1]، بغية الحفاظ على أمنها وسيرورة تجارتها في حوض البحر المتوسط بواسطة ما تدفعه من إتاوات وعطايا، إلا أن هذا الوضع لم يستمر حيث لم يمض ردح من الزمن إلا وتغير فيه ميزان القوى ومال لصالح الدول الأوربية على الصعيدين العسكري والاقتصادي خاصة في ظل ما أفرزته الثورة الصناعية آنذاك[2]، فبدأت بعض الدول الغربية أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من الامتناع عن دفع الاتاوات ومنذ مطلع القرن 19م ، وهذا نتيجة ما حققته من تفوق عسكري واقتصادي على دولة الجزائر ولم تكن تدفع تلك الأتاوات في حدود 1824 سوى السويد والدانمرك والبرتغال ومملكة نابولي[3]. وبعدها أصبحت غنائم البحر في تناقص وانخفاض واضحين.

مُسببات تداعي الأسطول الجزائري

اجتمعت جملة من الأسباب في انهيار الأسطول البحري الجزائري نفرد أهمها:

1- تحالف وتكتل الدول الأوربية المسيحية واتفاقها على اسقاط قوة الجزائر المتمثل أساسا في أسطولها للحد من سطوته في حوض المتوسط.

2- انحسار نشاط الأسطول الجزائري وبداية تنازله عن دوره العسكري والحد من كفاءته بسبب اكتفاء الجزائر ببعض الهدايا والغرامات، نتيجة العديد من المعاهدات من الدول الأوربية .

3- توالي الغارات الأوربية وكثرتها على مدينة الجزائر، ولعل أبرز الحملات العسكرية الأوربية التي أثقلت كاهل دفاعات مدينة الجزائر وافقدتها قوتها نذكر حملة الأسطولين الإنجليزي الهولندي متحدين والمُشتمل على تسع وثلاثين بارجة بقيادة كل من اللورد والأميرال "اكسماوث" و"فان كابيلين" بتاريخ 27 أوت من عام 1816م

---

[1]- أنظر : Maameri, F., 'Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America, 1776-1816' (PhD dissertation, University of Constantine, Algeria, 2008

[2]- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر ، 2012، ص 496.

[3] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 24.

والذي تسبب بأضرار بالغة وكبيرة بأسوار مدينة الجزائر ومبانيها ، كما خرب بالكامل تقريبا، السفن التي كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر[1] .

3- انخراط الأسطول الجزائري في حروب الخلافة العثمانية وآخرها معركة نافارين 1827م أثناء حرب اليونان التي أتت على معظم قطع هذا الأسطول[2].

4- التراجع الرهيب في مستوى صناعة السفن في الجزائر بالتزامن مع التقدم الصناعي الهام، الذي عرفه الغرب الاوروبي من ازدهار في تقنيات ومهارات صناعة السفن.

5- حالة الركود التي عرفها كل من الكثافة السكانية والاقتصاد اللذين شهدتهما الجزائر أواخر الفترة العثمانية[3].

هذا وهناك مجموعة العوامل التي أدت إلى تراجع معدلات نسب التجنيد في الجزائر أهمها : الحرب العثمانية - اليونانية التي كان لها انعاكاسات سلبية لمستويات التجنيد في عديد المدن لعل أبرزها مدينة "أزمير" التي مثلت المورد الرئيسي لتجنيد المتطوعين[4]، كما أن هناك عاملاً آخر في تناقص معدلات التجنيد ألا وهو انتشار الأوبئة والمجاعة بمدينة الجزائر وغيرها من المدن الايالة، مما أدى إلى نفوق عدد كبير من الناس وبطبيعة الحال كان من بينهم الجند الذين ماتوا بنسب هائلة، كما أسهمت الثورات الشعبية في إثقال كاهل الجيش وانهاكه وإلهائه عما كان يدور في فلك السياسة الخارجية أو حتى ما يحاك ضده من دسائس[5].

6- من دون النظر في العواقب الوخيمة، حدث في سنة 1799م أن أقدم الداي مصطفى باشا على منح كل من عائلتي بوخريص وبوشناق امتياز احتكار تجارة الخشب واستثمار الغابات، التي كانت مواردها من الأخشاب تستغل في صناعة السفن

---

[1]- صالح عباد ، مرجع سابق ، ص. 496.

[2]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ج3، ص 321.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 22،21.

[4]- كوران، آرجمنت ، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847: يلي ذلك دراسة عن الحاج أحمد باي قسنطينة ، ترجمة التميمي عبد الجليل، ط 02، تونس، 1974، ص 25.

[5]حنيفي هلايلي، علاقات الجزائرية.. ص 66،56.

والبواخر، وبذلك أصبحت تجارة الخشب في كل المساحة الممتدة من بجاية إلى القل وقفا على احتكار بوشناق وبوخريص[1].

وبدأت المعضلة حينما كان أعوان من يدعون ببوشناق وبوخريص يستلمون من البحرية الجزائرية اسعارا على الخشب الذي يبيعونه لها، مضبوطة دقيقة على أساس التسعيرة التي أقرها الداي الحاج مصطفى سنة 1702 والتي كان العمل بها ما يزال قائما في ذلك الوقت، مضافا إليها نسبة 20 % تدفع لاحتكار بوشناق وبوخريص لقاء خدمات شركتهما[2].

وكما هي عادة اليهود في كل المجتمعات التي عاشوا بين ظهرانيها في كل زمان، بصفاتهم وتعاملاتهم الربوية الاحتكارية، فإن بوخريص وبوشناق لم يكتفيا أبدا بهذه النسبة من الربح وطمعا في تحقيق أرباحا أضخم وأوفر، عكفوا على فرض أثمان لشراء الخشب من المحتطبين في الغابات، أقل من الثمن الذي تعود المحتطبون على البيع به مما أثر سخط القبائل التي كانت تبيع الأخشاب وعملت على منع أعوان بوخريص وبوشناق من حمل الأخشاب بذلك الثمن، فتكدست كميات هائلة من الأخشاب فوق الشواطئ دون أن تأخذ طريقها الطبيعي إلى حواضر صناعة السفن مما تسبب في فجوة وطفرة مريعة في صناعة السفن الجزائرية وبذلك لم يكن في الإمكان تعويض البواخر البحرية التي توجهت إلى بحر اليونان [3]

الأوضاع الاقتصادية[4] :

من الأمور المثيرة للانتباه أن الجزائر في العهد العثماني لم يكن لها قاعدة اقتصادية متينة بسبب عدم اهتمام القادة الأتراك بالجانب الاقتصادي، كما لم يعمدوا إلى استغلال

[1]- عبد الله شريط و محمد الميلي ، الجزائر في مرآة التاريخ ، طبع ونشر مكتبة البحث ، قسنطينة ، 1965، ص.142.

[2]- عبد الله شريط ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985 ، ص179.

[3]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 321.

[4]- نفسه، ص 307.

ثروات البلاد على كثرتها وغناها من غنائم البحر على وجه الخصوص وثروات وضرائب وجبايات لصالح دفع عجلة الاقتصاد الجزائري[21].

الجانب الزراعي[3] :

امتاز الجانب الزراعي في الجزائر على أنه معاشي بحت، حيث وفي هذه الفترة كان رهينا وبشكل أساسي على وسائل بدائية محضة، وكانت ملكية الأرض في عمومها للعروش على اختلافهم والبايلك، إضافة إلى الأوقاف، في حين أن معظم وغالبية الأراضي الخصبة الممتازة كانت مملوكة للمسؤولين الأتراك [4].

ساءت الأوضاع أواخر العهد العثماني في الجزائر بشكل كبير وخطير جدا، خاصة عند وفاة الداي "محمد عثمان باشا" وتولي دفة السلطة الداي "بابا حسن" (1791-1798م) والداي مصطفى باشا (1798-1805م) مارس الأخيران سياسة خطيرة وغير معهودة فحواها تصدير المحاصيل الزراعية بنسب كبيرة بواسطة الشركات الأوربية إضافة إلى المحتكرين اليهود، ونتيجة الأوضاع السيئة والظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر دفع بالكثير من الفلاحين إلى إهمال الزراعة وتربية المواشي[5].

وجريا على ما يورده ابن خلدون في فصل "الجباية وسبب قلّتها وكثرتها " حينما يقول : "اعلم أن الجباية (أي الرسوم) على الناس في بداية نشأة الدولة تكون قليلة، وفي آخر الدولة تكون كثيرة والسبب في ذلك: أنّ الدّولة إن كانت قائمة على الدين فليست تأخذ من الناس الا المغارم الشرعية من الصّدقات والزكاة والخراج والجزية، وهي حدود لاتتعدّى"[6]. انطبقت هذه المقولة على السياسة التي انتهجها العثمانيون في الجزائر في آخر عهدهم، حيث كان قوامها الجور والظلم، اشتملت في المقام الأول على رفع

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق ص 24.

[2]- عميراوي حميدة، أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007 ،ص 20 .

[3]- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 318.

[4]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 24.

[5]- حنيفي هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص ص155، 156 ; محمد دراج، الدخول العثماني الى الجزائر ودور الاخوة بربروس 1512-1543 ،ط1 دار الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2012، ص

[6]- ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة، تحقيق، درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002.، ص255–256

نسبة الضرائب وتجهيز الدوريات العسكرية لتحصيلها بالقوة من القبائل، كما احتكرت تجارة المواد الفلاحية فكانت تشتريها الحكومة التركية، واليهود من المنتجين بأسعار جد زهيدة ليعاد بيعها إلى بيوتات التجارية والوكالات الأجنبية بأثمان ضخمة الأمر الذي انعكس سلبا على القطاع الزراعي وساهم في تحطيمه[1].

الجانب الصناعي:

طغى الطابع التقليدي على الجانب الصناعي في الجزائر خلال هذه الفترة فقد اشتمل في غالبه على السجاد والنسيج والتطريز والدباغة والحلي والشواشي والحديد والجواهر والسروج والجلود[2]، مارسها غالبية الأندلسيين الذين هاجروا إلى الجزائر واتسموا بمهارات حرفية عالية في مجالهم. واشتهرت كل منطقة في الجزائر بصناعاتها، حيث تميزت مدينة الجزائر بصناعة الحلي والأحذية والشواشي وعُرفت تلمسان بشهرتها في صناعة الأغطية الصوفية، وكذا قسنطينة في مجالات الدباغة والسروج والحلي ، هذا واشتهرت مناطق جرجرة بالحلي والحدادة والأسلحة، أما صناعة البرانس والزرابي فعرفتها مناطق الأطلس الصحراوي، ونجد صناعة الحلي عند كثير من اليهود الذين اشتهروا بصناعتها ، إلى جانب الصناعة المعدنية التي اقتصرت على صناعة المدافع وتحضير البارود بالجزائر وقسنطينة، وبناء السفن بميناء الجزائر التي تخصص فيها الأوربيون من الأسرى. وقد انحطت الصناعة وتدهورت جراء كثير من الأسباب أهمها الضرائب على تنوعها وخاصة منافسة المنتوجات الأوربية ناهيك عن قلة الاستهلاك المحلي[3] .

ومثل ما سرى الضعف في الجانب الزراعي فقد انطبق الأمر على الجانب الصناعي حيث ارتسم الضعف والتراجع في النشاط الصناعي ومع بداية القرن 18م، وظل يعتمد على البساطة والتقليد ولا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض

---

[1]، بشير بلاح، المرجع السابق، ص 25.

[2]عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص 21.

[3] رضوان شافو وعمر لمقدم ، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 1 ع.1 ، 2017، جامعة الوادي ، ص ص.06-15..

الصناعات المعدنية التحويلية، وكانت هذه الصناعات تعتمد في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن والأرياف من المصنوعات اليدوية [1].

لطالما ساهم الريف الجزائري في تزويد المدن الجزائرية باحتياجاتها من مختلف المواد الضرورية للصناعة، وآية ذلك فقرات عديدة أوردها حمدان خوجة منها أن قرى كثيرة كانت تتواجد بالريف، وبهذه القرى مراكز لصناعة الذخيرة والأسلحة، وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخدام المعادن خاصة الحديد والرصاص والبارود، بجانب إتقانهم لصناعة الأغطية والبرانس من الصوف، ويحوزون مهارات فائقة إلى الحد الذي جعلهم يتمكنون من ضرب النقود، إضافة إلى معرفة الجيدة لطرق متطورة مثل كيفية تخزين الحبوب بباطن الأرض لمدة سنوات طويلة[2].

الجانب التجاري :

لا ريب أن التجارة لعبت دورا محوريا في يوميات الجزائريين خلال الفترة العثمانية وأيضا خلال فترة الاحتلال الأوربي، وكانت سيرورة نشاطها على المستويين الداخلي والخارجي، حيث دار النشاط الداخلي بين المدن والأرياف عن طريق المتجولين من الباعة والأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر ربوع البلاد أولا، وثانيا عن طريق القوافل التي شقت طريقها من وإلى الغرب والشرق وفي خط آخر من وإلى الشمال والجنوب[3].

في أواخر العهد العثماني لم تكن التجارة بأحسن وضع وأيسر حال من القطاعات الأخرى، فمستوى التجارة الداخلية عرف محدودية كبرى بالنظر لضعف الإنتاج وضيق الأسواق التي كانت في عمومها أسبوعية وموسمية، أما التجارة الخارجية فكانت أوضاعها صعبة للعديد من الأسباب، أهمها قلة الإنتاج المحلي والاحتكار من قبل الحكومة التي فرضت قيودا شديدة على التصدير[4].

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق...، المرجع السابق، ص157

[2] - حمدان بن عثمان خوجة ، تقديم وتعريب وتحقيق: د. محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة الرغاية - الجزائر 2006 ; عميراوي حميدة، المرجع السابق ، ص 21.

[3] - نفسه ص 22.

[4] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 125

أما عن جانب الاستيراد فقد استوردت الجزائر موادا كمالية كالزليج من ايطاليا والعطور من فرنسا، والعتاد الحربي من الملكيات الاسكندنافية، والرصاص والأقمشة القطنية من اسبانيا، والسكر والقهوة والأقمشة من انجلترا عن طريق جبل طارق[1] .

وبصفاتهم السمجة المعهودة وبكونهم تجارا في كل المجتمعات، أطبق اليهود على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية مع بداية القرن 19م، نالوا كل تلك الامتيازات بموافقة ومباركة الدايات، بحيث كانت لهم دراية كبيرة بالعملة وإتقانهم لغات عدة وحتى معرفتهم باللهجة الجزائرية وكذا عادات وتقاليد الجزائر، كل هذا مكنهم من شراء الحبوب والسلع من الريف بأثمان زهيدة ليبيعوها بدورهم إلى الأسواق الأوربية بأثمان باهضة[2] .

أهم الأسباب التي أدت إلى انحدار اقتصاد الجزائر وانهياره أواخر العهد العثماني:

1) انخفاض غنائم البحر وتراجعها والتي عُدت ركيزة الاقتصاد الجزائري، ويعود هذا التراجع إلى المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية ما بين عامي 1616-1796م، بغية ضمان أمن تجارتها في حوض المتوسط نظير بعض الأموال مما انعكس سلبا على زيادة عدد سفن الأسطول الجزائر بل أخذ يتناقص نتيجة عدم الاهتمام ببناء المزيد من القطع.
2) ما عرفه المحصول الزراعي من انخفاض حاد بسبب ضيق المساحات الزراعية وانحصارها في الغالب الأعم على الحبوب المعاشية، وكذا اعتمادها على التقنيات التقليدية وعلى الأمطار إضافة إلى أن الأراضي كانت عرضة لأخطار والجفاف وأسراب الجراد، وما ألحقته الضرائب المتلاحقة على كثرتها من انهاك واذى كبيرين للفلاحين الذين دفعهم كل ذلك في الأخير إلى تربية الحيوانات [3].
3) ساهم رفع نسبة الضرائب على فئة الحرفيين في تراجع القطاع الصناعي .

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص40.
[2]- حنيفي هلايلي، أوراق...، المرجع السابق ، ص 162.
[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 28،29.

4) ساهم الحكم الفاسد في ضعف التجارة الخارجية للجزائر وانحدارها، خاصة مع نهج الحكومة في الاحتكار وممارسته جنبا إلى جنب مع اليهود لتجارة بعض المواد الأساسية كالحبوب والمنتجات الحيوانية[1].

5) مع حالة عدم الاستقرار السياسي وفرض الضرائب الكثيرة تراجعت التجارة الداخلية، وسادت حالة من اضطراب الأمن وقلته في الطرق إضافة إلى تهالك طرق المواصلات وضعفها [2].

الأوضاع لاجتماعية والثقافية قبيل الاحتلال الفرنسي:

الأوضاع الاجتماعية[3] :

تتضارب المصادر وتختلف الروايات في وضع تقدير محدد لعدد سكان الجزائر، فعلى سبيل المثال لم يكن هناك اتفاق بين المؤرخين عن عدد سكان الجزائر قبل الاحتلال فالقنصل الأمريكي وليام شيلر الذي كتب قبل حوالي أربع سنوات من الاحتلال قدر سكان مدينة الجزائر بخمسين ألف نسمة [4]، بينما قدرهم كاتب آخر مائة ألف[5]. وتشير بعض الدراسات إلى أن مجموع السكان كان لا يتعدى عتبة المليون نسمة، في حين رصدت روايات أخرى أرقام أعلى مقدرة بعشرة ملاين نسمة، وأقل من هذا العدد ذكر الباحث "حنيفي هلايلي" أنه من المحتمل أن يكون عدد سكان الجزائر أواخر العهد العثماني قد تراوح بين ثلاث ملايين ونصف مليون نسمة ، ويبدوا لنا الأمر طبيعيا بالنظر إلى ما شهده القرن 19م من موجة الأزمات أهمها المجاعة والقحط ناهيك عن انتشار الأمراض والأوبئة [6].

وقد شهدت إيالة الجزائر تدهورا كبيرا من الناحية الصحية والمعيشية حسب ما أورده المؤرخ "ناصر الدين سعيدوني" مما أثر سلبا على الوضع الديمغرافي خاصة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط.3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1990 ، ص ص 157-158.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 30.

[3]مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 318.

[4]- وليم شارل ، مذكرات وليم شارل، قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1942 ، ترجمة : إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص 38.

[5]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر ، ص.149.

[6]حنيفي هاليلي ، أوراق...، المرجع السابق ، ص 165،154،163

في أواخر القرن18م، حيث تناقص عدد السكان[1] خاصة الأطفال والشيوخ وانتشر الفقر وبسبب ذلك هاجر عدد هائل من سكان المدن نحو المناطق الداخلية ، مما جعل المدن تصبح خالية حسب ما رواه الزهار[2] وذلك بسبب انتشار الأمراض وانتقال العدوى من الدول التي تتعامل معها الإيالة كالدول الأوروبية وبلاد المشرق العربي، ومن هذه الأمراض التي أتت على السكان: التيتانوس ، الجدري، الطاعون، السل. كانت العدوى تنتقل خاصة عن طريق التجار أو طلبة العلم[3].

وفي هذا السياق، هناك روايات لمصادر زودتنا باحصائيات لعدد السكان، خاصة "حمدان بن عثمان خوجة"، فحسب روايته أن عدد سكان الجزائر كلها بلغ 10 ملاين نسمة[4]، وكانت كبريات المدن لا يسكن الواحد فيها أكثر من 45 ألف نسمة، وقد قدم نوشي من جهته عدد حدد به عدد سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و 20%. بينما ذهب ناصر الدين سعيدوني إلى القول :" في حين لم يتجاوز سكان المدن والحواضر بالجزائر عامة في أحسن الأحوال 6%"، وبينما تذهب بعض الدراسات إلى اعتبار نسبة 5 إلى 10% هي نسبة سكان المدن الجزائرية [5].

ويطبع التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائر الغنى والتباين في الأصول، حيث احتوت التوليفة السكانية على السكان الأصلين الجزائريين والأتراك وهم الطبقة الحاكمة واشتملت في صفوفها الموظفين السامين والإداريين والجنود[6]. الذين شكلوا بطبيعة الحال طبقة الأسياد وحازوا بأيديهم سلطة البلاد ولهم من الامتيازات ما لم يكن لغيرهم حيث تجمعت بيدهم ثروة البلاد لما لهم من أولوية في كل شيء. كما احتوى النسيج الاجتماعي على فئة اليهود التي نافست طبقة الأتراك في الثراء بل إن من اليهود من جاوزت ثروته ثروة الداي نفسه وتمركزوا في العيش في المدن مُستغلين الإطار

---

[1]- سعيدوني نصر الدين، دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر الفترة الحديثة المعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1988م،ج2 ،ص559.

[2]- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تحقيق: أحمد توفيق المدني الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر ، 1974 ، ص51.

[3]- سعيدوني نصر الدين، دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر ، ص 559.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، المرآة ، ترجمة وتحقيق الأستاذ محمّد بن عبد الكريم، دار الوعي، رويبة، الجزائر، 2017 ، ص31.

[5]- عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص 10

[6]- عمورة عمار،الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص 107

القانوني لتواجد اليهود في بلاد المسلمين [1]، كما اشتمل النسيج الاجتماعي على طبقات: المهاجرين الأندلسيين والكراغلة والعبيد والمسيحيين والزنوج ، من بين كل هاته الفئات كان الكراغلة الأكثر طموحا للتسلق إلى قمة تراتبية المجتمع ، على أن العثمانيين كانوا حجر عثرة بالنسبة لهم. فتصدوا لهم ومنعوهم وصنفوا العناصر الكرغلية على أنهم خطر يتهدد مصالحهم. وبالحديث عن الطبقة الرئيسية في المجتمع وهم السكان الأصليون الجزائريون ، فقد تألفون من العديد من القبائل تشعبوا إلى قبيلتين أساسيتين وهي المخزن والرعية[2].

هذا ويمكن تقسيم سكان الجزائر حسب استقرارهم إلى سكان المدن والأرياف. أين نجد في المدن الأتراك والكراغلة ونلحظ اليهود موزعين في أغلب المدن، هم والمهاجرين الأندلسيين والعبيد السود والعبيد المسيحيين [3].

غداة اعتلاء الداي حسين سدة الحكم كداي للجزائر بتاريخ 8 فبراير 1818 وجد نفسه في مواجهة كثير من الأزمات والقلاقل الداخلية، منها الثورات الشعبية في الداخل والتحديات الخارجية كتحالف الدول الأوربية لمحاولة النيل من قوة الجزائر، فقد اجتمع ساسة الدول الأوربية في مؤتمر فيينا عام 1815م، وطرحوا تصفية افرازات الحروب النابليونية كما تطرقوا أيضا إلى ما سموه قضايا الاسترقاق والقرصنة البحرية، وبايعاز من الملك الانجليزي "سان جيمس" تم ايفاد اللورد ايكسماوث إلى البلدان المغاربية وعلى وجه الخصوص الجزائر، حيث وصل إلى هذه الأخيرة في شهر مارس من سنة 1816م، ومارس ألاعيبه وضغوطاته محاولا اراغم الداي حسين على إلغاء القرصنة والاسترقاق حسب زعمه، ولما قوبل برفض الداي ، توجه إلى الساحل في محاولة لاستعمال القوة وفرض منطقه لكن النجاح لم يحالفه، على أن حادث مقتل عدد من

[1]- طوبال نجوى، يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات، 1700م - 1830م ، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص .74.
[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 31
[3]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 107

الانجليز الذين كانوا يقومون بصيد المرجان لاحتفالهم بمناسبة عيد المعراج الانجليزي فقتل جنود اليولداش عدد منهم، وهذا لقيامهم بتصرفات غير لائقة[1].

ومن نتائج هذه الإرسالية أن أمر مكتب الملك "سان جيمس"، ايكسماوث بتوجيه حملة بحرية إلى مدينة الجزائر، هاته الحملة التي وصلت بتاريخ 26 أوت 1816، بدأ فيها اللورد بإنذار الداي ومطالبته بإطلاق سراح القنصل الانجليزي وكذا الإعلان عن إلغاء القرصنة والاسترقاق المسيحيين حسب زعمه، لكن الداي قابله بالرفض القاطع لهاته الشروط، فما كان من اللورد ايكسموث إلا أن بدأ بقذف المدينة بمجموعة كبيرة من القذائف، الأمر الذي استدعى تدخل قنصل السويد في هذا النزاع، وانتهت الأزمة باتفاق الطرفين على إطلاق سراح عدد من الأسرى الأوربيين وصل عددهم إلى ألف ومائتي أسير[2].

الثورات والتمردات الشعبية[3] :

عرفت العلاقة بين السلطة العثمانية والطرق الصوفية تأزما كبيرا، لعل من أهم أسبابه تراجع وانخفاض غنائم البحر المتوسط مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، التي كانت موردا رئيسي ومموناً لخزينة الدولة[4]، وهو أمر كانت له تداعيات وخيمة حيث أثر تأثيرا سلبياً على إقتصاد الجزائر، هاته التداعيات أجبرت السلطة العثمانية في الجزائر عن البحث عن موارد جديدة لتعويض هذا النقص فلجأت إلى أكثر الحلول صعوبة وهو رفع قيمة الضرائب على الرعية[5].

اتسمت العلاقة بين رجال الطرق الصوفية والشرفاء والسلطة العثمانية بالتقارب، حيث يقول حمدان بن عثمان خوجة عن هاته الصلات:" إن العامل الذي يساعد الأتراك على بسط سيادتهم في الجزائر هو احترامهم لرجال الطرق والمرابطين، بعدما عرفوا

---

[1]- فاتح بلعمري ، حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816 في عيون رحالة محلي وقنصل أجنبي -دراسة مقارنة- ، مجلد 6 ع3 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة غارداية،2016، ص ص 9-15.

[2]- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. س.، ص ص 120،121،122.

[3] - للمزيد من تفاصيل الثورة الدرقاوية تمرد ابن الأحرش ارجع إلى:
صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، ط2، دار هرمة، الجزائر، 2007.

[4]- نفسه ، ص 189.

[5] - حنيفي هلايلي، أوراق...، المرجع السابق،ص 29.

مكانتهم بين الأواسط الاجتماعية فأحاطوهم بالرعاية ومظاهر الاحترام ورفعوا من شأنهم في نظر العامة، ولم يقصروا أبداً في مكافأتهم على خدمتهم بسخاء، حتى أصبحت مراكزهم(أي الزوايا) ملجأ للفارين والهاربين من وجه الأتراك إذ لا يستطيع رجال الحكومة تعقبهم فيها[1].

الثورة الدرقاوية: شهدت الجزائر في مطالع القرن التاسع عشر حركات قلاقل وتمرد في الجهتين الشرقية والغربية، قادتها الطريقة الدرقاوية. وكادت هذه الحركات أن تأتي على السلطة التركية[2]، من أشهر هاته التمردات نذكر:

تمرد ابن الأحرش: هو محمد بن عبد الله بن الأحرش، عند عودته من مكة المكرمة بعد أداء فريضة الحج صادف ابن الأحرش الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت، وشارك في مقاومتها مع جماعة من أهالي المغرب الأقصى والجزائر، إلى جانب الجيش المصري فأظهر شجاعة وبلاء الأمر الذي اكسبه شهرة.

ولى ابن الأحرش شطره من تونس إلى قسنطينة التي أقام فيها بعض الوقت، ثم اتجه إلى جيجل حيث مكث بعض الوقت مع قبيلة بني أحمد، واحتجاجا على السياسة الضرائبية المجحفة، استعمل ابن الأحرش شتى الوسائل للحصول على إتباع مخلصين والقيام بانقلاب ضد الوجود العثماني، وادعى انه صاحب الوقت وأن دعوته مستجابة[3].

لما سرا إلى علم الباي عثمان باشا، قام بتجهيز حملة، وتوجه في شهر أوت 1804 للتقصي عن الشريف بن الأحرش، ولما وصلت المحلة إلى وادي الزهور بنواحي القل وعسكر به وفي تلك الليلة نزلت أمطار غزيرة، فقام ابن الأحرش ومن معه من القبائل بتحويل مسير الوادي المذكور على تلك المرج فصارت مثل الصبخة، فابتلعت أرجل الخيل ثم هاجموا محلة الباي وقتلوا الباي ومن معه فلم ينج منهم احد[4].

في هذه الحادثة لقي الداي عثمان مصرعه، وغنم ابن الأحرش وأنصاره مغانم وأموال كثيرة، وكردّ فعل قام الداي مصطفى باشا بتعيين عبد الله بن إسماعيل بايا على

---

[1] - حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق، ص 56.
[2]- صالح عباد، مرجع سابق ، ص 303.
[3]- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000 ، ص 325.
[4]- نفسه ، ص 336.

قسنطينة وكلفه بتتبع ابن الأحرش، وبعد عشرة أشهر من ملاحقته إلى أن تمكن في الأخير من دس من قتله من أصحابه[1].

تمرد درقاوة:

تمرد آخر لرجل عُرف بين العامة بابن الدرقاوي، واسمه الكامل عبد القادر ابن الشريف الذي ، كان تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر متزامناً مع انتشار الطريقة الدرقاوية، التي تعتبر من أشد الثورات التي عجلت بسقوط الجزائر العثمانية وساهمت مساهمةً فعالةً في إضعاف إمكانياتها الحربية في مواجهة الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830[2]. لقد انتصر ابن الشريف الدرقاوي على العثمانيين ودخل إلى مدينة معسكر وجعل منها قاعدة عسكرية، وراح ينادي في القبائل لإعلان الحرب على الأتراك، حيث انضمت إليه العديد من قبائل الغرب والوسط الجزائري[3].

على أن التمرد الدرقاوي كان له معارضون[4]، حيث نجد لأحدهم رأيا مهما خاصة إذا كان شخصية علمية معروفة، وهو أبي راس الناصري الذي اعتبرها وبالاً على البلاد والعباد، وتمحورت وجهة نظره السديدة حول أن تلك الثورات التي ثار أصحابها على العثمانيين ماهي إلا حركات تمردية غايتها إحداث الفتنة، واستخدم توصيفا مُحدد المعالم تعبيرا عن معارضته للثورة الدرقاوية حينما وصفها بالفتنة[5]، كما قال الشيخ عامر الشعبي للحجاج بن يوسف" وقد خطبتنا فتنة لم نكن فيها أتقياء برره ولا أقوياء فجرة "[6]. وقام أبي راس الناصري بتحرير كتاب في صددها عنونه بـ: "درء الشقاوة في حروب درقاوة" وذكر فيه ما نصه : "ثم عمتنا فتنة درقاوة وأنا لم نكن فيها »[7] .

---

[1]- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية ، ص 336.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 31.

[3] - نفسه، ص 33.

[4]- هم من أتباع الشيخ محمد العربي الدرقاوي وكان من صوفية المغرب الأقصى وكان أتباعه منتشرون في مناطق كثيرة من المغرب والغرب الجزائري قام مقدمه بوهران ونواحيها الشيخ عبد القادر بن الشريف بقيادة ثورة ضد الأتراك وتعتبر أول تحدي حقيقي لهم حيث غطت مناطق كثيرة وامتدت الى نواحي قسنطينة بقيادة محمد بن الأحرش وهددت الوجود التركي بالجزائر أنظر:
الذخيرة ص 17 والعودة الى الجسام المشرفي هام فيه تعريف شخصيات الدرقاويين

[5] - أبي راس، فتح الاله، ص ص24- 25.

[6] - أبو عبد القادر عابدين بن حنفية، أبو راس الناصري المعسكري حياته وتصوفه من كتابه الحاوي، مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004 ، ص ص 26- 27.

[7]- أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته «حياة أبي راس الذاتية والعلمية»، حققه وضبطه وعلق عليه محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990، ص 24،25.

وعلى النقيض منه، عبرّ "العربي المشرفي" عن مواقفه المعارضة للوجود العثماني والمؤيدة بشكل تام للثورة الدرقاوية ، حتى أنه أضفى عليها نوعاً من القدسية [1]. حيث أورد الدعاء الذي وجهه الشيخ العربي الدرقاوي إلى الأتراك: « للهم يارب أنزل على الترك صاعقة تكون عندك يراها كل واحد من خلقك لا من عندي أنا ولا من عند عبد القادر بن الشريف» [2] .

الثورة التيجانية:

أقدم الباي حسن في سنة 1825م، على غزو زاوية عين ماضي بهدف كسر شوكتها، وتفاديا لثورتها مثل ما فعلت قرينتها درقاوة، فعمد إلى حصارها مدة شهر كامل، حتى تصالح التيجاني مع الباي، وذلك بأن دفع له غرامة نظير المصالحة، وحدث أن توجه بعد ذلك التيجاني لأداء فريضة الحج، فأصدر حينئذ الداي حسين تعليمات لباي قسنطينة بأن يعترض طريق سفره أثناء عودته [3]، لكن التيجاني تمكن من أن يرجع إلى بلاده. وقد كانت الزاوية قد تعرضت قبل ذلك لحملة من طرف الباي محمد الكبير فتعرضت للتخريب وفرض غرامات عليها، لكن هذه الأسباب دفعت التيجاني ليعلن الثورة ضد العثمانيين[4].

دفعت هذه الوقائع إلى قيام التيجاني بالتحالف مع عرش الحشم (أوهاشم) ودخوله لمدينة معسكر، ونتيجة للوشايات وغيرها، بلغ مسامع الباي حسن أن عرش الحشم يتآمرون في السر مع التيجاني للخروج على سلطانه، فقام بإعدام اثني عشر من كل كبرائهم كردّ فعل منه، الأمر الذي جعلهم يلحون على التيجاني للقدوم إليهم للانتقام لقتلاهم، فزحف من زاويته نحو غريس في حوالي ست مائة شخص، كان دخولهم لها

[1]- العربي المشرفي، الحسام المشرفي لقطع لسان الساب الجعفري الناطق بخرفات الجعسوس السيئ الضن الكنسوس، تحقيق عبد الحق شرف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2011،2012، ص 394.

[2]- العربي المشرفي، ذخيرة الأواخر...، المصدر السابق، ص 4 1 من المقدمة

[3]- تقي الدين بوكعبر ، دراسة وتحقيق مخطوط للعربي المشرفي في الرد على أبي راس الناصر في قضية نسب أسرة المشارفة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الأثار، 2013،2014، ص 55.

[4]- العربي المشرفي، الذخيرة...، المرجع السابق، ص 22.

في أواخر عام 1826م، حيث تمكن التيجاني في ظرف ثلاث أيام من الاستيلاء على مدينة معسكر ودخل كل سكانها تحت طاعته بعد قتال عنيف[1].

بعد أن دخلت مدينة معسكر في طاعة التيجاني قرر الباي حسن الزحف نحوها لقتاله وتحريرها من حوزته، لكن قام قبل ذلك بنسف التحالف التيجاني والحشم من خلال بذل المال الكبير والكثير لزعماء الحشم، كي ينفضوا عن التيجاني وهو ما وقع حيث لم يتبق معه سوى حوالي ثلاث مائة شخص. تواجه المعسكران بمكان يُدعى "عواجة" ببلاد أولاد رحو وكانت الهزيمة من نصيب الجيش التيجاني، وانتهى أمر هذا التمرد بقطع رأس التيجاني والتمثيل بجثته بصلبه عند باب الجديد بالعاصمة وأرسلت بشائر هذا النصر إلى السلطان العثماني محمود الثاني[2].

الدور المحوري لليهود في تأزيم أوضاع الجزائر:

عملت ثلة من اليهود على تأسيس شركة تجارية سنة 1786م في الجزائر على عهد صالح باي، وهؤلاء على وجه التحديد هم: نافتالي بوجناح أو المدعو بوشناق، وكذا يوسف باكري وأخوه يعقوب[3]، وصحيح أن اليهود الثلاثة ولدوا في الجزائر إلا أن جذورهم تعود إلى مدينة "ليفورنو" الايطالية، ارتكز عمل الشركة اليهودية على أساس الوسيط بين الأهالي والشركة الفرنسية[4]. ففي سنة 1790م أنشأت الشركة اليهودية وكالة لها في عنابة وأخذ نشاطها يمتد ويتطور إلى مناطق الشرق الجزائري والى تونس حتى احتكرت عملية شراء المحاصيل من السكان، وفي سنة 1792م ، وبعد تلاحق الأحداث في فرنسا ابان الثورة على الملكية المطلقة، أعلنت فرنسا عن قيام الجمهورية بعد إعدام الملك لويس الرابع عشر، وفي خضم هذه الأحداث لجأت الحكومة الفرنسية الجديدة لشراء كميات هائلة من القمح لمواجهة موجة القحط الذي

---

[1]- العربي المشرفي، الحسام المشرفي، المرجع السابق ص 76.

[2]- حيمي عبد الحفيظ ، الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية 1196 - 1242 هـ (1782- 1826م) ، مجلة آفاق فكرية ، مجلد 4 ، عدد خاص، جامعة مستغانم، 2018، ص ص 48-49.

[3]- محمد أمين، "يهود ليفورن بالجزائر في أواخر العهد العثماني" العثمانيون والعالم المتوسطي" ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص301

[4]- محمد دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1985.ص85.

اكتسح فرنسا[1]، وفي هذه الأثناء تبين أن الشركة الملكية الإفريقية التي هي من الشركات الفرنسية الكبرى في الجزائر ليست قادرة على تزويد فرنسا بما تحتاج إليه من مواد غذائية.

تمّ الغاء الشركة الملكية الإفريقية في عام 1794م، بعد القرار الذي اتخذه مجلس الأمن العام، حيث غيرت هذه الشركة بما يُعرف بالوكالة الإفريقية[2]، حيث أصبحت هذه الأخيرة مُدعمة من طرف الشركة اليهودية التي رخصت لها الحكومة الفرنسية بإقامة وكالة لها في العاصمة الفرنسية، وهكذا أصبح لهذه الشركة من اليهود دور كبير في التجارة الداخلية والخارجية للجزائر، هذا بفضل معرفتهم للتجارة ومعرفتهم لغة وعادات الجزائريين إضافة إلى التقرب من حكام الايالة وربط مصالحم مع فرنسا، هذا ما خول لهم التدخل في الشؤون السياسية الجزائرية[3].

دأبت الحكومة الفرنسية على شراء كميات كبيرة من القمح على عهد حكومة الثورة الفرنسية وحتى في فترة الحملة الفرنسية على مصر (1798م) حتى بلغت ديونها 24 مليون فرنك، حيث قامت فرنسا بتسديد النسبة الكبيرة من القمح إلى الشركة اليهودية لكن هذه الأخيرة تواطأت مع فرنسا ضد حكومة الجزائر في مسألة تسديد الدين المستحق[4].

[1]- يحيى بوعزيز ، مدينة وهران عبر التاريخ ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص138 ; صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 189.
[2]- يحي بوعزيز، علاقات ...، المرجع السابق، ص 107.
[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 190،
[4]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، 1997، ص 82.

المُحاضرة الثانية

مشاريع فرنسا لإحتلال الجزائر

بيّتت فرنسا نوايا كثيرة منذ ظهورها كقومية ملكية لاحتلال الجزائر، تمثلت أساسا في مشاريع متنوعة وخبيثة تزاوج فيها العاملان الديني والسياسي[1]. فمنذ العصور الوسطى المتأخرة، وخاصة القرن 13م، وفرنسا تنوي احتلال الجزائر حيث قام ملكها الصليبي لويس التاسع بالتخطيط لغزو واحتلال بلدان المغرب ومنها الجزائر سنة 1270م[2].

ومن بين أبرز المشاريع التي بدأت تظهر مع بزوغ العصر الحديث نجد مشروع الملك شارل الثامن حيث أخذ يفكر في غزو أراضي العثمانيين وبلاد المغرب أيضا. إضافة إلى مشروع لويس الثاني عشر لإحتلال العالم الإسلامي. وكسابقيه من ملوك فرنسا الحالمين، ظهر مشروع شارل التاسع الذي كان ينوي غزو الجزائر وتعيين أخيه ملكاً عليها. وبعد معركة ليبانتو البحرية بتاريخ 9 أكتوبر 1571م، والتي هزم فيها الأسطول العثماني ولحقت أضرار كبيرة بالأسطول الجزائري فواتته الفرصة وأن الوقت قد حان أخيرا في نظر ملك فرنسا للنيل من الجزائر وهذا سنة 1572، لكن فترة حكم شارل التاسع كانت قصيرة اعتراها الاضطراب والحروب دينية بين الكاثوليك والبروتستانت حالت دون هذا الحلم[3].

مشروع آخر حمل لواءه الملك هنري الرابع الذي حاول سنة 1604 بأسطول ضخم غزو الجزائر لكنه مني بفشل ذريع. وفي عهد الملك لويس الخامس عشر، تم وضع في خطة عسكرية موسومة بـ "مذكرة لتخريب الجزائر".

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)، دار الرائد، الجزائر، 2009.

[2]- جيلالي، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام ، ج.2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص79.

[3]- مولود قاسم نايت بالقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية،قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007،ج2، ص 26.

وفي نفس السياق تم وضع خطة لغزو الجزائر في عهد لويس السادس عشر، حضرها وأعدّ تفاصيلها الدقيقة القنصل الفرنسي "دو كيرسي" وكان هذا مخططه الأول سنة 1782م، وأعيد في عهده تحضير خطة ثانية سنة 1785م لغزو الجزائر[1].

المشاريع في عهد نابوليون بونابرت قنصلا وامبراطورا:

لم تتوقف هذه المخططات بسقوط البوربون، بل تواصلت في عهد القنصلية على أيام "نابوليون بونابارت". حيث تم دراسة خطط كثيرة ومتعددة لغزو الجزائر كمخطط "لوماي 1800م" و "مخطط ديبوا تانفيل 1801م" و "مخطط تيدينيا 1802م" و"مخطط هولان 1802م" و"مخطط بيرج 1802م" وكذا مخطط سنة 1802م من إعداد القنصل الفرنسي العام "سانت أندري"[2] .

وبعد تتويج نابوليون بونابارت امبراطورا ، تواصل نسج هاته الخطط فنجد خطة "بوتان" وتتمثل في خطوتين:

الأولى : الحصول على موافقة القيصر الروسي، ألكسندر الأول في معاهدة "تيلسيت" بين فرنسا وروسيا القيصرية بتاريخ 7 جوان 1807م، كان من بين أهم مواد هذه المعاهدة هو إلحاق شمال إفريقيا بفرنسا.

الثانية : كتابة رسالة سرية يوم 18 أفريل 1808م إلى وزير بحريته دو كريس[3] ينبهه بضرورة إعداد حملة بحرية برية على الجزائر.

وعلى صعيد آخر أوعز الرائد بوتان إلى المسؤول عن الفرقة الهندسية العسكرية إلى الجزائر بعد أن أرسل نابليون إليه (أي بوتان) في عام 1808 لكي يضع له خطة عسكرية تخول لهم إقامة محميات عسكرية تكون مراكزها في شمال إفريقيا والتي تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر، وقد اتصف هذا الضابط بالروح العسكرية والمهارة الهندسية وارتحل بشكل سري إلى الجزائر ليمارس مهامه التجسسية بهدف العودة بتقرير مفصل وخطة واضحة، وكان أن وصل بوتان إلى مدينة الجزائر بتاريخ 24

---

[1]- فريد بن بنور، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782 – 1830 ، مؤسسة كوشكار للنشروالتوزيع ، الجزائر، 2008 ، ص ص 58-59.

[2]- مولود قاسم نايت بالقاسم ، المرجع السابق ، ص 27.

[3]- نفسه، ص 30.

ماي 1808م، على ظهر سفينة تدعى لوركان، وقد ظل هناك يلاحظ دقائق الأمور مُتجسساً على الحصون، ممعنا ودارساً لخطة النزول بدقة متناهية، متنقلاً من البرج البحري شرقاً إلى سيدي فرج غرباً، وبعد أن دونّ ملاحظاته ورسم خريطته، قفل راجعاً بتاريخ 17 جويلية من نفس السنة[1]. غير أنه كان في انتظاره حدث غير متوقع إذ ألقى الانجليز عليه القبض في عرض البحر وقادوه إلى جزيرة مالطا ومن مالطا تمكن من الهروب والفرار متنكراً وعاد إلى فرنسا في شهر أكتوبر من سنة 1808م.

وقد حوى تقريره الكثير من المعلومات والملاحظات الدقيقة عن التحصينات الجزائرية وطبيعة أرضها وعدد قواتها وزمن الحملة المقترحة والمدة التي تستغرقها وعدد الجيش الضروري، كما اقترح بوتان حتى عدد الرجال المفترضين في الحملة وقدرهم من 35 إلى 40 ألف محارب على أن تكون غالبيتهم من المشاة مع بعض المدافع، وتستهل الحملة المفترضة بالاستيلاء على قلعة مولاي حسن الإمبراطور لأنها تشرف على المدينة واقترح أن يكون مكان نزول الحملة هو سيدي فرج لخلوه من المدافع والجنود.

لكن انغماس نابوليون في حروبه التوسعيه في أوروبا وانشغاله بالحرب في اسبانيا وبحملته المكلفة ضد روسيا إضافة إلى ضعف الأسطول الفرنسي ثم سقوطه، كلها أمور اجتمعت لتجعل مشروع غزو الجزائر مؤقتاً وعند انهزام نابليون في معركة واترلوا سنة 1815م وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوربا، شعر ملك فرنسا شارل العاشر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعمل على سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بإنقلاب ضده في فرنسا[2]. وفي الأخير أي في عهد شارل العاشر بدأت حملة استفزاز الداي وبدأ الحلم الفرنسي الذي استمر التخطيط من أجله ليصبح حقيقة ظاهرة[3]. وفي الذيل بعض التواريخ المهمة[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات ، ص 21.

[2]- نفسه .

[3]- مولود قاسم نايت بالقاسم ، المرجع السابق، ص 32.

[4] - أنظر:

30 جانفي 1830 م : تقرير مجلس الوزراء بقيام حملة ضدّ الجزائر

أسباب ودوافع احتلال فرنسا للجزائر [1]:

من نافلة القول أن السبب المباشر وليس الوحيد أو الحقيقي لاحتلال فرنسا للجزائر هو حادثة المروحة يوم 29 أفريل 1827م، لكن وبالنظر لما كانت تخطط له فرنسا طوال قرون، فإن فرنسا كانت تخطط لاحتلال الجزائر منذ زمن بعيد، بحيث تجلت رغبتها في الهيمنة على الجزائر الغنية بالثروات وباعتبارها موقعاً استراتيجيا هاماً. ومن الناحية العسكرية نجد إن الجيش الفرنسي كان يسعى باستمرار لتقوية أسطوله، لكن العقبة وهو إن فرنسا لم تكن قوية بما يكفي لفرض نفسها على حوض المتوسط، إضافة إلى عامل أخر حالت دون هذا الطموح وهو قيام الثورة الفرنسية [2].

إن عودة كونت أرتوا باسم شارل العاشر لسُدة حكم فرنسا من قبل قيادة الثورة قد أثار قلق الفرنسيين خاصة وأن أسرة البوربون الملكية قد أعيدت إلى فرنسا من قبل تحالف الملكيات الأوربية وليس تلبية لرغبة الشعب الفرنسي، بدأت مخاوف الملك تزداد خاصة وأن أعضاء البرلمان الجديد في أغلبيتهم من الناقمين على الأسرة الملكية، لذا خلص شار العاشر لرأي وحل هو الأمثل في نظره للتخلص من الأزمة، وهو ترضية رجال الجيش بتحفيزهم على تحقيق انتصار عسكري يعيد لهم الهيبة الاجتماعية التي فقدوها بعد انهزامهم في أوروبا[3]، إضافة إلى أن بريطانيا والنمسا قد حفزتا شارل العاشر على القيام بحملة على الجزائر وهذا قصد الحفاظ على عرشه[4].

الدوافع السياسية:

أراد شارل العاشر أن يربط تعاونا وثيقا بينه وبين روسيا القيصرية في الحوض البحر المتوسط، بهدف منافسة الهيمنة البريطانية والقضاء عليها في هذا البحر، ناهيك

1830-02-07م : الملك شارل العاشر أصدر مرسوما بتعيين الكونت "دوبرمون " قائد للحملة و الأمير " دوبري " قائدا للأسطول .
1830-05-25م : انطلاق الحملة من ميناء طولون باتجاه الجزائر .
14 جوان 1830م : نزول القوات الفرنسية بساحل سيدي فرج .
19 جوان 1830م : معركة سطاوالي .
1830-07-05م : توقيع الداي حسين وثيقة الاستسلام .

[1]- مياسي ابراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 239.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 82.
[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 82.
[4]- نفسه، ص 83.

ان المعارضة داخل فرنسا التي سيطرت على مجلس النواب في انتخابات نوفمبر 1827م خلقت العديد من المصاعب الداخلية للملك الفرنسي الذي رأى أن الحل الوحيد هو توجيه هذه المعارضة نحو الخارج باحتلال الجزائر[1].

الدوافع العسكرية:

كانت جبهة حوض المتوسط من الجبهات التي تتالت فيها الهزائم على الجيش الفرنسي إضافة إلى هزائمه في أوربا ، وإذا أضفنا إلى كل ذلك فشل نابوليون في احتلال مصر وانسحابه منها نتيجة ضربات البريطانيين سنة 1801م، لذا شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل الاعتماد على سياسة التوسع في أفريقيا من أجل إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في إحتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي التخلص من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده [2].

الدوافع الإقتصادية:

مع ظهور الثورة الصناعية وتنامي الرأسمالية، ظهر تعطش فرنسي شديد لأسواق جديدة في عهد شارل العاشر. كما دفعت المصالح المالية الرأسماليين الفرنسيين إلى تركيز هدفهم إلى العثور على أسواق جديدة ومواد الخام التي تزخر بها الجزائر، كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانوا يبحثون عن الأراضي الخصبة لزراعة الكروم والبحث عن المعادن النفيسة في المناجم الجزائرية، إضافة إلى أن الأراضي الجزائرية غنية بمواردها الطبيعيّة وخاصةً الذهب، فكانت فرنسا خاصةً رجال المال منهم يبحثون عن الثروة بأي شكلٍ كان، واحتلال أرض الجزائر يمكّنهم من استغلال مناجم الذهب الموجودة فيه، كما أنّ فرنسا كانت تطمع في الاستيلاء على خزنة المال الجزائريّ، لاعتقادها بأنّها تحتوي على ملايين الفرنكات [3].

الدوافع الدينية:

---

[1]- نفسه.
[2]- نفسه، ص 84.
[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 85.

الصبغة الدينية كانت حاضرة في الدوافع والأسباب حيث كان الدافع الديني قويا في أذهان الفرنسيين[1]، إذ اتضحت النية المبيتة من طرف فرنسا الكاثوليكية لاحتلال الجزائر في التقرير الذي رفعه "كليرمون" وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 14 أكتوبر 1827م، والذي قال فيه بصريح اللفظ والعبارة: "بأنه من الممكن ولو مضى الوقت أن يكون لنا الشرف في إن نمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين "، وبالتوازي مع هذا التوجه نلمح ذلك في خطاب ملك فرنسا الذي أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2 مارس 1830" بأن التعويض الهائل الذي أريد الحصول عليه وأنا أثأر لشرف فرنسا سيتحول بمعونة الله لفائدة المسيحيين"[2].

قضية تصفية الديون:

كانت مسألة الديون من القضايا الحساسة في العلاقات بين الجزائر وفرنسا ، حيث ظلت ديون الجزائر على كاهل الفرنسيين معلقة منذ زمن الجمهورية الأولى والإمبراطورية الأولى وحروب فرنسا مع أوربا و التحالف الأوربي ضدها، وعندما استتب الأمر في فرنسا بعودة ملكية البوربون إلى العرش، أجمع داي الجزائر أمره وصمم على ضرورة تصفية الديون واقترح تاليران على إنهاء قضيتها وعمل على تقديم تقرير إلى الدوق ريشيليو عام 1818م، وبعد العديد من المداولات والمشاورات بين أعضاء اللجنة تقرر الاعتراف بمبلغ 7 ملايين فرنك كحد أعلى لهذه الديون وهو أقل من نصف المبلغ الذي حدده الداي، وعلى الرغم من ذلك وافق ممثل الداي عليه لقد تعجلت الحكومة الفرنسية في دفع 4,5 مليون فرنك التي هي حصة الداي إلى موكليه من عائلة بكري، لكن أفراد عائلة بكري خدعوا الداي بعد أن قبضوا هذا المبلغ وقرروا عدم العودة إلى الجزائر، فتجنس بكري بالجنسية الفرنسية واستقر في باريس ورحل بوشناق إلى مدينة ليفورنو الإيطالية واستقر بها. لقد اتهم الداي القنصل دوفال بالتواطؤ مع هذين اليهوديين، كما اتهم الداي القنصل دوفال بحجز الرسائل التي يوجهها إليه

[1]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998، ص 106
[2]- بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 50.

مجلس الدولة الفرنسي وقام باعتقال أفراد عائلة بكري وسجنهم، وطلب من فرنسا أن تسلم إليه مبلغ 2,5 مليون فرنك الباقية لدى الخزينة الفرنسية "[1].

واقعة المروحة[2]:

من الأعراف الديبلوماسية التي جرت العادة عليها آنذاك خاصة في الأعياد الدينية، أن يقوم قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام ومجاملة إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من العيد، ففي سنة 1827 م ذهب القنصل دوفال عشية العيد ليؤدي زيارته للداي بمحضر جميع أعضاء الديوان[3]. وقد وقعت حادثة المروحة الشهيرة يوم 29 أفريل 1827م بمناسبة عيد الأضحى، وكالعادة يتقدم القناصل الأجانب بتهنئة الداي بالعيد ومن بين هؤلاء القناصل الفرنسي دوفال، اغتنم الداي المناسبة وطلب من القنصل الفرنسي تفسير على سبب تأخر ردود فرنسا بخصوص ديون الجزائر عليها، فكان رد القنصل غامضاً ومهيناً للداي فأمره بالخروج من مجلسه وعندما أبى الخروج ضربه بالمروحة التي كانت بحوزته، وزاد على ذلك دوفال في تقريره بأنه ضربه ثلاث مرات لكن بعض الروايات تذهب إلى أن فعل الضرب لم يكن بل وقع التهديد بالضرب فقط[4].

وكرد فعل من فرنسا على ما فعله الداي أرسلت أحد قطعها الحربية من أسطولها المنضوي تحت قيادة القبطان كولي collet ، حيث صعد القنصل دوفال على متن هذه السفينة وكان أن طلبوا من داي الجزائر القدوم بشكل شخصي إلى السفينة وتقديم اعتذار للقنصل، على أنهم كانوا مدركين من رفض الداي وعدم قبوله بهكذا السخافات، فأتبعوا هذا الأمر بتعليمات وشروط أخرى منها:

- "أن يقوم الداي باسقبال القبطان ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويقدم اعتذاره أمامهم لدوفال.

---

[1]- يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا. ص 129.
[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات ، ص 24.
[3]- حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص 142.
[4]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات ، ص 24.

- أن يقوم بارسال بعثة برئاسة وكيل الحرج (وزير البحرية) إلى قطعة القنصل الفرنسي ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل، وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي في جميع القلاع الجزائرية وتطلق مائة طلقة مدفعية تحية للقنصل".

" وهكذا عندما انتهى أجل الإنذار بدون رد من الداي أعلن القبطان "كولي" الحصار في 16 جويلية 1827م، رد الداي لم يتأخر كذلك، فقد أمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليمه، وقد أنذر الضابط الفرنسي الداي بأن عدم الاستجابة لهذه المطالب في ظرف 24 ساعة يعني إعلان الحرب على الجزائر، وبالفعل رفض داي الجزائر هذه الشروط المجحفة والمهينة وبذلك أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر "[1].

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 89-90.

المُحاضرة الثالثة

الحملة الفرنسية على الجزائر 1830

اعتقد الداي حسين أن الجزائر محصنة بشكل تام وأن الجيش النظامي الذي في حوزته والذي لم يتجاوز تعداده 6000 جندي تركي في وسعه مواجهة الفرنسيين، في حالة الهجوم على الموانئ الجزائرية المحصنة، لكن عندما تأكد نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج 14 جوان 1830[1] ، وهناك اتضح مدى الاختلال الهائل في موازين القوى بين الجانبين.

من أجل تنظيم الحملة على أحسن ما يكون، قامت الحكومة الفرنسية بتعيين وزيرها للحربية "دي بورمون De Bourmont " قائداً عاماً للحملة وكذا الأميرال "دوبري" قائداً للأسطول. غادرت الحملة الفرنسية بتاريخ 25 ماي 1830م، ميناء طولون الحربي متجهة إلى الجزائر مشتملة في تعدادها الحربي على: 37000 جندي من بينهم 16 قسيساً لإضفاء الطابع الديني عليها وعلى ما تعداده- 27000 بحار – 103 سفينة حربية- 572 سفينة تجارية تحمل المؤن والذخائر والجنود[2].

ومن الأمور التي تؤخذ على الداي حسين أنه كان على علم بالحملة قبل مجيئها لكنه جهل بمكان نزولها، بل اعتقد أنها لن تعدو الضرب من البحر شأنها شأن سابقاتها من الحملات الأوربية السابقة[3].

حدث أن وقع إنزال الجنود الفرنسيين بسيدي فرج غربي مدينة الجزائر ولما وصلت الداي أخبار نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج أمر بالاستعداد للمقاومة، وأخذ يحشد القوات اللازمة وطلب إلى باي قسنطينة والتيطري وباي وهران إرسال الجنود والتعزيزات وأسند قيادتها إلى صهره الأغا إبراهيم الذي لا يعرف شيء عن الشؤون

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 90.
[2]- بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 52.
[3]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 114

العسكرية، وفي يوم 19 جوان 1830 تقدم "دي بورمون" بقواته أما معسكر الأغا الذي عرف كل أسراره وخططه واستعداده عن طريق أربعة جنود وقعوا في قبضته وأدلوا له بعد التعذيب بكل شيء. وعندما التحمت قواته مع جيش الأغا تراجع الأخير في الحين واستولى على معسكره في سطاوالي (مصطفى والي) بما فيه الذخائر والمؤن[1].

مع تطور وتسارع الأحداث، أمر الداي حسين باشا بحشد القوات من جديد تحت قيادة جديدة بإمرة "مصطفى بومرزاق" باي التيطري، ولكن هذه القوات لم تصمد وانهارت من جديد أمام جيوش "دي بورمون" في منطقة بوخالف أو سيدي خالف[2]، وبقي على "دي بورمون" أن يعد العدة لإحتلال العاصمة فقام بحصارها فأرسل الداي كاتب مصطفى خوجة إلى "دي بورمون" ليعرض عليه مشروع للصلح بالشروط التالية".

- يقوم الداي بالتنازل عن كل الديون التي له لفرنسا.
- يدفع ما قيمته نقدا كل ما يطلب منه بشأن الاعتذار عن واقعة دوفال .
- يعيد للتجارة الفرنسية جميع امتيازاتها السابقة.
- يدفع لفرنسا جميع نفقات الحملة[3].

"لكن دي بورمون رفض هذه العروض وأصر على ضرورة تسليم الحصون والميناء والقصبة له وسلم له شروط مكتوبة للداي كتالي:

- يسلم الداي إلى القوات الفرنسية قلعة القصبة والميناء وحصون المدينة كلها وأبوابها
- يتعهد القائد العام بحفظ حياته وحياة ممتلكاته الشخصية[4]
- يخير الداي بعد ذلك بين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام أو يرحل بها وبمن يلوذ به إلى أي مكان يريده
- يقر القائد العام لجميع الجنود نفس الحماية

---

[1]- أحمد سليماني ، تاريخ مدينة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ، ص ص 95-96.
[2]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، ص 203.
[3]- نفسه ص 204.
[4]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 115.

- يعد القائد العام بشرفه أن يحفظ حرية الدين الإسلامي وأملاك الأهالي وتجارتهم وصناعتهم وأن يحترم نسائهم وحرماتهم[1].

مع وصول بنود الشروط للداي حسين قام بتوقيعها، مع تسليم المدينة إلى القائد العام بتاريخ 5 جويلية 1830م، على الساعة العاشرة صباحا وغادر إلى مدينة الإسكندرية، وآذن رحيل الداي حسين عن الجزائر برحيل معظم الجنود الأتراك كذلك من البلاد، وبمجرد دخول القوات الفرنسية المدينة وضعت يدها على خزائن الدولة وأعملت في المدينة يد النهب من طرف بعض الجنود والضباط، وبعد أن سيطر الجيش الفرنسي على المدينة قام بتكوين لجنة لإحصاء أموال خزينة الدولة بالقصبة، بعد أن تم نهب الكثير منها خلال الهجوم، وتم إحصاء مبلغ 48,684,527 فرنك منها 24,700 نقود ذهبية والباقي فضة[2] . وقد تشجعت فرنسا حينئذ على التمسك باحتلال الجزائر ولكنها ترددت قليلاً هل تكتفي بالاحتلال المحدود أم تتوسع حتى تسيطر على البلاد كلها ثم اختارت الحل الثاني[3].

ردود الفعل العربية والأجنبية من سقوط الدولة الجزائرية:

ردود الفعل الأوروبية

كانت فرنسا تُدرك مسألة ردود الفعل خاصة داخل القارة الأوربية في حال نجاح حملتها على الجزائر. فبعد مُصادقة الحكومة الفرنسية برئاسة "بولينياك" والملك شارل العاشر يوم 30 جانفي 1830م على مشروع الحملة ضد الجزائر، قامت السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوربي، لتقبل أسباب الحملة كونها انتقاما لشرف فرنسا وأوروبا الكاثوليكية المسيحية ونالت إذاك تأييد معظم الدول الأوربية[4]، عدا عدوتها في المصالح الحيوية وهي انجلترا والتي منحتها ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن وأن الفرنسيين لن يمكثوا في الجزائر أكثر من شهر أو شهرين.

---

[1]- عمورة عمار، المرجع السابق ، ص 115.
[2] - يحي بوعزيز ،علاقات ، ص 135.
[3]- يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص 147.
[4]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 17

تباينت المواقف الدولية من سقوط الدولة الجزائرية بأيدي القوات الفرنسية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، ولم تبد الدول الأوربية تخوفها من الاحتلال الفرنسي للجزائر بل سارعت إلى مباركته وتأييده، ومن بين الدول التي أبدت مواقف المساندة لفرنسا نجد النمسا التي بادرت إلى إرسال أحد ضباطها وهو "فريديريك شوارتز امبرغ" الذي شارك في معركة الاحتلال إلى جانب الجيش الفرنسي. أما روسيا فقد كتب القنصل الروسي الكونت بوزودي بورغو بتاريخ 13 ماي 1830م إلى القائد العام قائلا: " أن الإمبراطور يتمنى أن تقبل ضابط متطوع تابع لوحدة الهندسة العسكرية ليشارك في الحملة وهو العقيد فيلوزولوف"[1].

في حين قامت اسبانيا بإرسال مجموعة من الضباط للمشاركة في الحملة منهم العقيد "الدون انطونيو لاسكان"، بل أنها خصصت مستشفى لجرحى جيش الغزو[2]، في الأراضي الاسبانية بمنطقة "بورماهون" يتسع لاستقبال ألفي شخص، ومن جهة أخرى أقبل سفير فرنسا باسبانيا بفتح مفاوضات مع الحكومة الاسبانية أوصى بضرورتها الخبراء العسكريون للحصول على موانئ ببلادها لرسو العمارات البحرية الفرنسية خاصة في خليج بالما[3].

-حكومة بيدمونت كان قنصلها في الجزائر قد زود الفرنسيين بالمعلومات اللازمة للاحتلال، وأما البابا بيونس الثامن فقد سمح للحكومة الفرنسية أن تستخدم موانئ بلاده بهده تنفيذ الحملة، وكذلك فعل ملك نابولي الذي رخص لتجار بلاده أن يأجروا قواربهم للجيش الفرنسي[4].

شذ عن هذه القاعدة ولمصالح بحتة فقط بريطانيا التي اعتبرت البلد الأوربي الوحيد الذي أبدى معارضته لمشروع الاحتلال منذ بدايته، بسبب عدائها التقليدي التاريخي لفرنسا؛ وتجلى ذلك عندما طلبت رسميا من الحكومة الفرنسية قبل الاحتلال

---

[1]- عميراوي، أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة منتوري، بقسنطينة، 1999 ، ص 23.

[2]- عميراوي، احميده ، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط، 1، دار البعث، قسنطينة، 1987، ص، 44

[3]- زروال، محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 126.

[4]- نفسه ، ص 125.

أن توضح لها الهدف الحقيقي من الغزو، وعلى أنه ليس احتلالا، وكانت بريطانيا تبرر موقفها بحجة أن ولاية الجزائر من أملاك الباب العالي، وقصدها في ذلك أن تضفي على القضية طابعا شرعيا تشكل به مضايقة دولية للحد من أطماع فرنسا في إفريقيا، ومن ذم تكون القضية الجزائرية قد أخذت بُعدا دوليا[1]. ولكن السلطة الفرنسية تخلصت من المضايقات البريطانية وعززت صفها، بان أعطت لحملتها صبغة دينية مسيحية، وربطتها بمصالح الدول الأوربية عامة، ولهذا وقفت إلى جانبها معظم القوى الأوربية.

ردود الفعل الإسلامية

أما عن ردود العالم الإسلامي فقد كان أيد باي تونس الاحتلال الفرنسي بسبب عداوته لدايات الجزائر انتقاما وتشفيا منهم ، وهم الذين كانوا يعتبرون تونس تابعة لهم، أما المغرب فقد التزم التحفظ والصمت، في حين عارضت ايالة طرابلس الحملة سياسيا ولم تجسد ذلك عمليا، وبخصوص الدولة العثمانية الحليف الإسلامي الأكبر والدولة الأم فلم يكن موقفها في مستوى الحدث نظرا لحالة الضعف التي كانت تعيشها، وبالتالي اقتصر موقفها في إرسال مبعوث خاص وهو الطاهر باشا لتبديد الخلاف بين الجزائر وفرنسا، ولكن هاته الوساطة جاءت متأخرة ثم إن فرنسا لم تعرض اهتمامها وقد كانت قواتها قد حققت انتصارا على الأرض والميدان [2].

[1]- زروال، محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ص 126.
[2]عمورة عمار ، المرجع السابق، ص 114.

المحاضرة الرابعة

مقاومة الأمير عبد القادر

مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري 1830-1847

الأحوال العامة لإقليم الغرب :

اتسم الوضع بالإقليم الغربي للجزائر باضراب كبير ساده فراغ سياسي وانعدام للأمن ، بسبب تخلي الباي " حسن " الذي كان يحكم ايالة الغرب عن السلطة يوم 7 جانفي 1831[1]، و قد جاء هذا الاستسلام للعدو بعد أن قام الجيش الفرنسي باحتلال ميناء المرسى الكبير يوم 4 جانفي 1831م[2]، و من جهة أخرى بعث حضر سكان تلمسان بوفد إلى السلطان المغربي " عبد الرحمن بن هشام " يطلبون منه الحماية و بعد تردد قبلها ، فأرسل في شهر نوفمبر 1830 خليفته مولاي سليمان رفقة قوة من الجيش المغربي ليتولى حكم تلمسان [3]، فاحتج الجنرال كلوزال على هذا التدخل في الجزائر و هدد المملكة المغربية ، إلا أن سلطان المغرب لم يأخذ تهديداته على محمل الجد مواصلا سياسته، و عندما توسع نفوذ المغرب في الغرب الجزائري شعر الفرنسيون هذه المرة بالخطر الذي أصبح يهدد مصالحهم و نفوذهم في الجزائر ، فبعثت الحكومة الفرنسية مذكرة احتجاج و أرسلت الى سواحل مدينة طنجة المغربية يوم 18 نوفمبر 1831 سفينتين حربيتين، و أمام هذا الضغط الدبلوماسي و العسكري استسلم في الأخير السلطان المغربي لأوامر الملك الفرنسي " لوي فليب " و سحب قواته من التراب الجزائري[4].

---

[1]- أديب حرب ، التاريخ السياسي والعسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2004 ، ص 49.

[2]- عبد القادر الحسني ، مذكرات الأمير عبد القادر ، تحقيق محمد الصغير بناني وآخرون ، دار الأمة ، الجزائر ، 1994 ، ص 94.

[3]- مصطفى بن التهامي ، سيرة الامير عبد القادر وجهاده، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1995 ، ص 18.

[4]- محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 ،ص 224.

و لملء الفراغ السياسي في الغرب الجزائري بادر الجنرال كلوزال إلى تعيين باي تونس حاكما على وهران بموجب الاتفاقية التي تمت بين الطرفين يوم 4 فيفري 1831 ، و هذا مقابل دفع ضريبة سنوية لحكومة فرنسا . إلا أن قوات باي تونس انسحبت بسبب عدم وجود أية سلطة تدفع رواتبهم و كذلك بسبب استياء باي تونس من المبلغ المالي الكبير الذي يدفعه الى فرنسا. و هناك بعض الروايات تقول أن قوات باي تونس انسحبت لأنه وجد أمامه خزينة فارغة من الأموال[1].

أمام هذا الوضع القائم في اقليم الغرب الجزائري إلتجأ سكانه إلى شيوخ الزوايا و لم يجدوا أفضل من الشيخ محي الدين كقائد يوحدهم و يقود المقاومة ، فطلبوا منه الامارة فرفضها و قبل الجهاد في سبيل الله [2].

البدايات الأولى لمقاومة الأمير عبد القادر كقائد في صفوف جيش والده :

اضطلع الأمير عبد القادر في المساهمة والمشاركة في الهجومات التي شنها والده محي الدين على الاحتلال الفرنسي الرابض بمدينة وهران ، و قد استطاع الشيخ محي الدين من مضايقة العدو، و في هذه الفترة القصيرة انبجست شخصية ابنه "عبد القادر " ، حيث أبان في المعارك التي شارك فيها مع والده عن بطولة و شجاعة شديدين أبهرت من عاصره من المجاهدين[3] .

ومنذ تاريخ 17 أفريل 1832م، قاد محي الدين أنصاره من المجاهدين في مواجهة الفرنسيين و أعوانهم بوهران و كان أول هجوم قام به على سرية استطلاع فرنسية من مائة ضابط و جندي في منطقة و هران ملحقا بها بعض الخسائر. تواصلت هذه الهجومات ففي مطلع شهر ماي من سنة 1832م، خاض محي الدين برفقة ابنه عبد القادر و بقية المجاهدين عددا من المعارك المجيدة ضد العدو هاجموا فيها على بعض المعسكرات و الحصون الفرنسية بمدينة وهران، و ألحقوا به هزائم نكراء أجبرتهم على الانسحاب ، و كان أهم هذه المعارك : معركة خنق النطاح الأولى يوم

---

[1]- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 60

[2]- نفسه ، ص 172.

[3]- محمد بن عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت، ج.2، 2007 ، ص 469.

4 ماي 1832 م، وكذا معركة خنق النطاح الثانية في 4 جوان 1832 م[1]. وحدث أن أسند محي الدين في هذه المعركة الراية إلى ابنه عبد القادر الذي كان بطل المعركة ، حيث قسم جيشه إلى خمس فرق : فرقتين للقتال ، و فرقتين للدفاع ، و خامسة كمنت وراء العدو ، و فاجأته عند تقهقره إلى الوراء و أبادته عن آخره و استولت عن كل السلاح و الذخيرة . ومن المعارك الأخرى نجد معركة برج رأس العين : في الجهة الغربية من وهران[2] .

بيعة الأمير عبد القادر :

صحيح أن الجزائريين حققوا انتصارات في غرب البلاد ، لكنهم كانوا واعين بأن المعركة مازالت طويلة ولم تحسم بعد مع العدو من جهة ، و أن الإقليم بالذات بحاجة ماسة إلى شخص ينظم إدارته من جهة أخرى .

ولهذا السبب عمدت قبائل وأعيان الغرب وللمرة الثانية إلى تقديم عرض الإمارة على الشيخ محي الدين بتاريخ 22 نوفمبر 1832م، قائلين له " إلى متى يا محي الدين و نحن بلا قائد ؟ إلى متى و أنت واقف جامد متفرج على حيرتنا . أنت يا من يكفي إسمه فقط يجمع كل القلوب لتدعيم و تماسك القضية المشتركة..." وأضاف أحد الحاضرين قائلا لمُحي الدين: "عمّت الفوضى في البلاد و العدو دخل المساجد ، و أحرق الكتب ، و هدم الدور على أصحابها ، و لابد من سلطان له سلطة شرعية ، و قد اخترناك لتحمل هذه المسؤولية"[3].

على أن الشيخ مُحي الدين قدمّ اعتذاره مرة أخرى متحججا بكبر سنه ورد بقوله: " أشكركم على ثقتكم و لكن أعتذر عن قبول هذا المنصب ، فأنا الآن أقوم بواجبي الديني و الوطني مجاهدا في سبيل الله كأي أحد منكم." و في ذات الوقت لم يمانع في ترشيح ابنه قائلا " إن كان رأيكم و ثقتكم بولدي عبد القادر كرأيكم بي فأنا متنازل له

---

[1]- بديعة الحسني جزائري ، فكر الامير عبد القادر ال-جزائري وكتاباه وشاح الكنائب والمقراض الحاد، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، 2000 ، ص 21.

[2]- نفسه.

[3]- شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة و تقديم و تعليق أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، 1974 . ص 56.

عن هذه البيعة ، فتشاوروا فيما بينكم ، و إذا عقدتم العزم فموعدنا في سهل غريس تحت شجرة الدردارة صباح الاثنين 27 نوفمبر 1832م"[1]. و هذا الأمر الذي حدث بالفعل، حيث تمّت مبايعة عبد القادر أميراً في نفس المكان والموعد، بايعوه بالسمع والطاعة على الإمارة و أطلقوا عليه لقب: " ناصر الدين " و كانت هذه هي البيعة الأولى [2]. و قد تمت البيعة ثانية (المعروفة بالبيعة العامة) في قصر الإمارة بمُعسكر بتاريخ 4 فيفري 1833م [3].

البدايات الأولى لمقاومة الأمير عبد القادر بصفته أميرا و قائدا للجهاد :

مُباشرة بعد المناداة به أميرا ومبايعته على السمع والطاعة، نادى الأمير عبد القادر بالنفير، فهرع الأنصار إليه من كل حدب و صوب، والملاحظ أن الأمير تعمد القيام بعمل مزدوج، الأول توحيد صفوف الشعب والثاني محاربة الفرنسيين ، وفيه دلالة كبيرة على النضج والحنكة في هذا السن. لذلك لعب دورين أولهما القائد العسكري فقاوم الفرنسيين ، و الثاني دور القاضي ففك المنازعات بين القبائل، ولعب دور السياسي فألف بين الصفوف المتفرقة[4].

باشر الأمير عبد القادر هجوماته العسكرية الخاطفة ضد الجيش الفرنسي بداية من تاريخ 4 فيفري 1833م، والحقيقة أن حروب الأمير عبد القادر اتخذت جبهتين في وقت واحد متزامن : فقد كان يحارب فرنسا من جهة، و من جهة أخرى حارب القبائل المتمردة محاولا بذلك أن يوحد الصفوف و يعيد الأمر إلى نصابه ، وبعين ثاقبة كان الأمير يدرك أن معيار نجاح مقاومته من عدمها يتوقف على الولاء و الطاعة و احترام قرارات دولته، خاصة أن فرنسا راهنت على فشل العرب في تنظيم أنفسهم و صفوفهم للنضال و المقاومة .

---

[1]- بديعة الحسني جزائري ، وما بدلوا تبديلاً: تفاصيل دقيقة عن جهاد الأمير عبد القادر الجزائري ودولته وهجرته ، دار الفكر ، دمشق ، 2002، ص 23

[2]- محمد بن عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ، ص 184.

[3]- نفسه ، ص 193.

[4]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، طبعة منقحة ، تونس الدار العربية للكتاب ، 1983 ، ص29.

في هذا السياق بالذات يبدوا شارل هنري تشرشل مصيبا حينما يذكر ما نصه: " لقد آمن عبد القادر إيمانا عميقا بضرورة الاتحاد المطلق بين مواطنيه ، لكي يحقق لهم استقلالهم المشترك ، لقد قرر أن يقارع بسيفه الذين يشكون أو يحاولون أن يقاوموا سلطته "[1].

دوافع وأسباب مقاومة الأمير عبد القادر :

- بداية تمدد وتوسع الاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري خاصة بعد احتلال فرنسا لعاصمته وهران بتاريخ 04 جانفي 1831م.
- زوال السيادة العثمانية على الجزائر و انفراط عقد الحكم التركي، وبروز الحاجة الشديدة إلى قيام سلطة جزائرية تقود الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين .
- الرغبة في الذود عن الاسلام و الوطن والغيرة عليهما من عدوان و تدنيس المحتل الفرنسي، والحرص على الحفاظ على أسس وثوابت المجتمع الجزائري.
- ما عرفته المناطق الغربية من انتشار للفوضى، و حرص الأمير الكبير على توحيد القبائل و تنظيمها.
- الموقف السلبي والمُشين لكل من المغرب و الدولة العثمانية وتخليهما عن نجدة الجزائر في مواجهة العدوان[2].

مراحل مقاومة الأمير عبد القادر :

يمكن تقسيم مقاومة الأمير عبد القادر إلى ثلاث مراحل نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق و القوة (1832-1837م): دعيت هذه المرحلة بالانطلاق لأنها عرفت البداية الأولى لمقاومة الأمير عبد القادر للاحتلال الفرنسي بصفته أميرا و قائدا للجهاد، وكذا بداية بناء اللبنة الأولى للدولة الجزائرية الحديثة هذا من جهة، ووصفت من جهة أخرى هذه المرحلة بالقوة لأن ميزان القوة كان لصالح

[1]- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق، ص 68.
[2]- علي محمد محمد الصلابي، الامير عبد القادر محيي الدين الجزائري قائد رباني و مجاهد إسلامي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2017، ص 480.

الأمير عبد القادر وقواته، حيث انتصر في أغلب المواجهات العسكرية بينه و بين العدو، واختتمت هذه المرحلة بإبرام معاهدة التافنة التي اعترفت فيها فرنسا بدولته[1].

وقد شهدت هذه المرحلة أحداثا مهمة لعل أبرزها اتخاذ الأمير مدينة معسكر عاصمة له، اعترافا لدزر سكان منطقتها في انطلاق الجهاد المنظم[2]. ومن الأحداث الأخرى شروع الأمير في تشكيل حكومته في شهر فيفري 1833 م، وتعيين القضاة، و تنصيب الولاة في مختلف أنحاء الإمارة ، كما شكل مجلسا للشورى من 11 عالما . علما أنه كان يدقق في اختيار خلفائه و أعوانه ، فكان يتحرى فيهم الكفاءة و القوة و التقوى . ومع مرور الوقت وبروز الحاجة لتنظيم أكثر، أنشأ الأمير كذلك الدواوين و الإدارات المركزية[3].

هذا وانصب جهد الأمير على توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد و تحت إمرته، وسحب البساط من الفرنسيين وانتزع منهم كثيرا من القبائل التي عقدت تحالفا معهم، كما ألزمهم بالتشبث بأرضهم. و بالمقابل اعتبر المتعاونين معهم من الخونة مرتدين عن الإسلام . وعمل على مقاطعة المحتلين و تكثيف محاصرة مراكزهم في كل من وهران و مستغانم ، و إرغامهم على الخروج من معاقلهم لقتالهم بالداخل [4].

وعلى الصعيد الاستراتيجي استولى الأمير على ميناء أرزيو و استخدمه في توريد السلاح و الاتصال بالعالم الخارجي . وذلك قبل أن تستولي عليه فرنسا [5]. إضافة إلى ربط العمق مع مدن الداخل و السهول العليا كتلمسان و مليانة و المدية و قصر البخاري وتنشيطها ، و جعلها محاور اقتصادية و اجتماعية و عسكرية للدولة. وكذا قام الأمير بتوسيع نفوذه ليشمل كل الغرب الجزائري ماعدا وهران و مستغانم وأرزيو ، كما توغل في إقليم التيطري و استولى على مليانة في أفريل 1835 ، و على المدية

---

[1]- دينيزن، ا.ف ، الامير عبد القادر و العلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، ترجمة أبو العيد دودو ، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص ص 122-127.

[2]- أديب حرب ، التاريخ العسكري والاداري للامير عبد القادر الجزائري ، ج1، ص 89.

[3]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 76.

[4]- نفسه.

[5]- عبد الحميد زوزو ، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل: ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير ، دار هومه للنشر ، الجزائر ، 2003، ص36.

في الشهر التالي ، و توسع شرقا فألحق بالدولة مدينة بسكرة . كما شرع في تكوين جيش نظامي وطني على أسس حديثة.

ومن أهم ما حدث في هذه المرحلة توقيع معاهدة دي ميشال 1834م :

الظروف التي وقعت فيها معاهدة دي ميشال :

استطاع الأمير عبد القادر في المرحلة الأولى من مقاومته مواجهة الجيش الفرنسي ومقارعته بل وإجباره على التمسك و الاكتفاء بالبقاء في مدن مستغانم و أرزيو و وهران ، وقد نهج الأمير نهجا قوامه ضرب حصار اقتصادي على هاته المدن الثلاثة وفرضه بالقوة. و في هذا الصدد على وجه الخصوص ذكر بعض المؤرخين أن نظام الحصار الذي ضربه الأمير كان ذا تأثير مُهلك على القوات الفرنسية إذ وصفهم تشرشل بالآتي "حتى أصبحوا كالطيور الكاسرة يبحثون ويقعون على طعامهم في المناطق الداخلية"[1].

وحدث في أواخر شهر أكتوبر 1833م أن قام فرد من قبيلة "البرجية" باختراق الحصار، و قصد أرزيو لتموين قوات الاحتلال، و عندما أتم صفقة البيع مع العدو طلب من الفرنسيين توفير حماية له للعودة إلى قبيلته ، خشية من جنود الأمير، فكان له ذلك حيث أرسلوا معه ضابط و أربعة جنود، و في طريقهم انقض عليهم 100 فارس جزائري، فقتلوا جنديا و أسروا الباقين في معسكر[2].

على إثر هذه الحادثة كتب الجنرال دي ميشال إلى الأمير طالبا منه إطلاق سراح الأسرى من الجنود، و يقول دي ميشال في رسالته " هؤلاء الجنود الأسرى سقطوا في كمين بينما كانوا يحمون عربيا ظنا منه أن الأمير ستنطلي عليه الحيلة." فكان رد الأمير " ذلك ليس حجة في نظري ، فالحامون و المحمي كانوا سواء أعدائي ، و إن كل العرب الذين يشيدون بك هم ليسوا مؤمنين حقيقيين و جهلاء بواجبهم "[3].

---

[1]- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص73.

[2]- نفسه.

[3]- عبد الحميد زوزو ، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ، ص ص 47-55.

وبسبب وطأة الحصار الاقتصادي المفروض على الفرنسيين في كل من وهران و مستغانم و أرزيو راسل الجنرال دي ميشال الأمير لكن هذه المرة ليعرض عليه صراحة إجراء مقابلة معه و عقد معاهدة سلم تحقن دماء " شعبين فرضت عليهما العناية الإلهية أن يتعايشا في ظل حكم واحد"[1].

أسفرت المُراسلات بين الأمير ودي ميشال عن توقيع المعاهدة في 26 فيفري 1834م، حيث اضطر الجنرال الفرنسي ديميشيل إلى ابرام معاهدة هدنة مع الأمير عبد القادر بتاريخ 26 فيفري 1834م، الذي اعتبرها هذا الأخير فرصة لتوطيد مركزه و توسيع نفوذه خارج اقليمه، و كذا حيازة اعتراف العدو به و بدولته[2]. و أهم ما نصت هذه المعاهدة من بنود نوجزها فيما يلي :

- وقف القتال بين الطرفين ، مع اعتراف ديميشيل بإمارة الأمير على كامل البلاد في المقابل اقراره لفرنسا على مدن : الجزائر ، وهران ، أرزيو و مستغانم.
- تعيين وكلاء من الأمير عبد القادر بوهران و مستغانم و أرزيو ، كي لا تقع خصومة بين الفرنسيين و العرب ، و بالمثل يقام وكيلا عن فرنسا ضابط فرنسي في معسكر .
- يلزم رد الأسرى من الفريقين واعطاء الحرية كاملة للتجارة .
- تلتزم العرب بإرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنسي و يلتزم الفرنسيون بتسبيم كل من يفر إليهم من أهل الجرائم الهاربين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن الثلاث.
- كل أوروبي سيعطى له إذا رغب في السفر داخل البلاد جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير و مصادقا عليه من القائد العام ، و بذلك يحصل على الحماية في جميع الأقاليم[3].

[1]- عبد الحميد زوزو ، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ، ص ص 47-55.
[2]- محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر ، ص 40.
[3]- أديب حرب ، المرجع السابق ، ج1، ص122.

مثل توقيع هذه المعاهدة للجنرال ديمشال انتصارا دبلوماسيا، حيث قال " إنني أعلن لكم استسلام إقليم وهران الذي يعتبر أكبر جزء في ولاية الجزائر وأكثرها محاربة ، الفضل في هذا الحادث الكبير يعود إلى الميزات التي امتازت بها القوات التي أقودها"[1]. أما الأمير عبد القادر فقد كان راضيا باعتبار أنه نجح في ارغام عدوه على طلب السلام، و وضع شروطه الخاصة ، و لم يدفع أي جزية ، و لم توضع أي حدود على منطقته [2].

ومن المثير فعلا أن الأمير اكتسب بنودا أخرى في وثيقة سرية وقع عليها دي ميشال تقضي مثلا بأن للأمير الحرية الكاملة والمطلقة لشراء الأسلحة من غير العودة إلى فرنسا[3]، ناهيك عن احتكاره للتجارة، بمعنى أن ممثلي الأمير هم الوحيدون المسموح لهم بشراء و بيع القمح و الشعير و باقي الانتاج الفلاحي ، و هم كذلك الذين يحددون الأسعار في الأسواق . و بناء على ذلك أصدر الأمير عبد القادر أوامره بمنع العرب من بيع منتوجهم الفلاحي مهما كان نوعه إلى المسيحيين سواء كانوا من أهل البلاد أو أجانب[4].

كانت هذه الهدنة فرصة ذهبية بالنسبة للأمير استغلها ليلتف إلى أحوال البلاد ، فكرس جهوده لتشييد الحصون ، وإقامة القلاع ، كما قام اهتم بدور صنع السلاح وانتاج الذخيرة الحربية ، و في نفس الوقت عمل على تنظيم صفوف الشعب و توحيد الجماهير حوله دفاعا عن الوطن و حماية للدين.

نقض المعاهدة :

وكعادة الفرنسيين في نقض المواثيق وعدم احترام المعاهدات، قامت فرنسا بنقض معاهدة دي ميشال، فكما قال شكيب أرسلان " كانت معاهدات الدول الاستعمارية مع أهالي الأقطار ...هي في الغالب محاط استراحة بين الحملة و الحملة،

[1]- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص79.
[2]- محفوظ قداش ، الأمير عبد القادر ، سلسلة فن وثقافة ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، 1982، ص20.
[3]- أديب حرب ، المرجع السابق ، ج1، ص131.
[4]- شارل هنري تشرشل ، المصدر السابق ، ص86.

و منازل استجمام بين مراحل الحرب لاغير ، بحيث لا تعدم عذرا لدى توفر القوة في نقض المعاهدات التي لم تبرمها منذ البداية إلا على نية النقض"[1].

كانت النية مُبيتة من طرف الحكومة الفرنسية لنقض المعاهدة، حيث قامت بعزل الجنرال دي ميشيل عن قيادة وهران بتاريخ 15 جانفي 1835م، و حلت محله بالجنرال تريزيل (Trézel) الأخير قام بنقض المعاهدة ، بإقدامه على توفير الحماية لقبائل الزمالة و الدوائر المتمردة على الأمير. و مقابل ذلك اعترفت القبيلتان صاغرتين بسيادة فرنسا و التزامهما بدفع اتاوة سنوية [2].

حينما استأنفت هذه القبائل المُبادلات الودية المُخزية مع الفرنسيين، جاءها الوعيد من طرف الأمير وهددها بأن يعيدها بالقوة إلى تلمسان، لكن تلك القبائل استمرت في غيها وفضلت الحماية الفرنسية على التخلي عن منتجاتها الزراعية و تجارتها، و قد لبى الجنرال تريزل طلبهم . حيث كان يرى أن فرنسا تضيع وقتا حين تترك الفرصة للأمير ليشتد عود سلطانه و يقوي نفوذه ، و عليه فالأمر اللازم هو محاربة الأمير و القضاء المبرم على قواته[3].

بطبيعة الحال استنكر الأمير عبد القادر هذا النقض، واعتبره وبشكل تام منافيا للأخلاق والسياسة ومخالفا للاتفاق المبرم بين دولته و دولة فرنسا ، حيث نص الاتفاق: " أن لا تقبلوا من يلتجئ إليكم من العرب، كما أننا لا نقبل من يفر إلينا من الفرنسيين." و كان رد فرنسا بمكر أن المعاهدة لا تشمل أشخاص يريدون تغيير محل إقامتهم و إنما تشمل على كلمة "هارب" ، و أجاب الأمير في حذق " إن الحكومة الفرنسية ملزمة بأن ترد إلي كل مذنب إلتجأ إليها ، إذا كان رجلا واحدا ، فكيف بالعشيرة و القبيلة"[4].

---

[1]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر ، ص 34.
[2]- نفسه .
[3]- نفسه ، ص 35.
[4]- عبد القادر بن محي الدين ، مذكرات الأمير عبد القادر: سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة ... تنشر لأول مرة، دار شركة الأمة ، الجزائر ، 1998 ، ص 69.

و بمجرد استئناف الطرفين الحرب، خاض الأمير عبد القادر عدة معارك مع الجيش الفرنسي خسر في البعض منها و انتصر في البعض الآخر كمعركة التافنة المشهورة سنة 1836.

مُعاهدة التافنة (30 ماي 1837 م) :

بعد الهزيمة وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى عقد صلح آخر مع الأمير عبد القادر، على أنها كلفت هذه المرة جنرالا آخر بالتفاوض معه وهو الجنرال بيجو يوم 23 ماي 1836 م[1]، بغية تحقيق عدة أغراض منها:

- التفرغ التام للقضاء على مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري.
- تحضير فرق عسكرية خاصة بحرب الجبال.
- فك الحصار والعزلة عن المراكز الفرنسية.
- كسب الوقت لانتظار وصول الإمدادات العسكرية من فرنسا.

أما بخصوص الأمير عبد القادر فقد ارتضى الهدنة بغية تخفيف مُعاناة الشعب الجزائري و توفير مُتسع لالتقاط الأنفاس وكذا توسيع نفوذه في البلاد و انتزاع اعتراف فرنسا الضمني به، مما قد يكسبه الاعتراف الدولي في المستقبل و يؤكد اعتداء فرنسا على بلاده و شعبه . و قد توجت الاتصالات بين الأمير والاحتلال الفرنسي إلى ابرام معاهدة التافنة بتاريخ 30 ماي 1837م[2]، و التي نصت على وجه الخصوص على ما يلي:

- يعترف الأمير بسلطة دولة فرنسا على مدينة الجزائر و سهل متيجة، و على مدن وهران و مستغانم و أرزيو.

[1]- مناصرية يوسف ، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847 ، الجزائر ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، 1990، ص 72.
[2]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ص 58.

- على دولة فرنسا أن تعترف بإمارة الأمير عبد القادر على اقليمي وهران و التيطري، و القسم الذي لم يدخل في حكم فرنسا من إقليم مدينة الجزائر من الناحية الشرقية. و لا يحق للأمير أن يمد يده لغير ما ذكر من أرض الجزائر.
- يمكن للأمير أن يشتري من فرنسا البارود و الكبريت و سائر ما يحتاجه من الأسلحة.
- على فرنسا أن تتخلى للأمير على مدينة تلمسان و قلعة المشور و رشغون مع المدافع القديمة التي كانت فيها قديما . ويتعهد الأمير بنقل الذخائر الحربية والأمتعة العسكرية التي للعساكر الفرنسية في تلمسان إلى وهران.
- تطبيق مبدأ التجارة الحرة بين الطرفين.

و بناء على هذه الشروط تكون هذه المعاهدة اعترافا صريحا من حكومة فرنسا بإمارة الأمير التي أصبحت تشمل ثلاثة أرباع مقاطعة الجزائر زيادة عن ولاية وهران كلها، باستثناء المدن السالفة الذكر[1].

المرحلة الثانية : مرحلة تنظيم الدولة (1837-1839) (مرحلة الهدوء المؤقت) :

عمل الأمير عبد القادر على استغلال معاهدة التافنة، وكانت فرصة لعودته لإصلاح حال بلاده و ترميم ما يمكن ترميمه مما أحدثته المعارك بالحصون والقلاع، وكذا تنظيم شؤون البلاد [2]، إضافة إلى تعزيز قواته العسكرية و تنظيم دولته من خلال مختلف الإصلاحات الإدارية و التنظيمات العسكرية التالية:

1- تشكيل مجلس وزاري مصغر يضم رئيس الوزراء ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية، وزير الخزينة الخاصة و وزير الأوقاف ...و اتخذت هذه الوزارة من مدينة معسكر عاصمة لها.

3- التقسيم الإداري للبلاد إلى ثماني مقاطعات (ولايات) و كل ولاية يديرها خليفة [3]، و قسم الولاية إلى عدة دوائر و وضع على رأس كل دائرة قائدا يدعى برتبة آغا و

[1] - يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ص ص 58-61.
[2]- نفسه ، ص61.
[3]- مناصرية يوسف ، المرجع السابق ، ص27.

تضم الدائرة عددا من القبائل يحكمها قائد ،و يتبع القائد مسؤول إداري يحمل لقب شيخ.

4- تنظيم الميزانية وفق مبدأ الزكاة و فرض ضرائب إضافية لتغطية نفقات الجهاد وتدعيم مدارس التعليم...الخ.

5- تدعيم القوة العسكرية بإقامة ورشات للأسلحة و الذخيرة وبناء الحصون على مشارف الصحراء حتى يزيد من فاعلية جيشه.

6- تصميم علم وطني وشعار رسمي للدولة.

7- ربط علاقات دبلوماسية مع بعض الدول.

المرحلة الثالثة : مرحلة الضعف (1839-1847) حرب الابادة:

كما هي عادة المُحتل، بادر المارشال فالي إلى خرق معاهدة التافنة بعبور قواته الأراضي التابعة للأمير[1]، فتوالت النكسات خاصة بعد أن انتهج الفرنسيون أسلوب الأرض المحروقة ، كما هي مفهومة من عبارة الحاكم العام الماريشال بيجو: " لن تحرثوا الأرض، و إذا حرثتموها فلن تزرعوها ،وإذا زرعتموها فلن تحصدوها ". فلجأ الفرنسيون إلى الوحشية في هجومهم على المدنيين العزل فقتلوا النساء و الأطفال و الشيوخ ، و حرقوا القرى والمدن التي تساند الأمير[2].

في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة، بدأ ميزان القوى يرجح لصالح العدو خاصة بعد استيلائه على عاصمة الأمير تاقدامت سنة 1841م ونزوح أهلها منها[3]، تلاها سقوط الزمالة -عاصمة الأمير المتنقلة- عام 1843م[4]، و على إثر ذلك ولى الأمير شطره إلى المغرب في شهر أكتوبر من سنة 1843 الذي ناصره في أول الأمر ثم اضطر إلى التخلي عنه على إثر قصف الأسطول الفرنسي لمدينة (طنجة والصويرة)[5]، و تحت وطأة الهجوم الفرنسي يضطر السلطان المغربي إلى طرد الأمير عبد القادر،

[1]- دينيزن، ا.ف ، الامير عبد القادر و العلاقات الفرنسية العربية في الجزائر ، ص 122.
[2]- أنظر: P. Azan, Bugeaud et l'Algérie, éd. Maginot, Paris, 1930, p. 69, 117 -118
[3]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص.89.
[4]- أديب حرب ، المرجع السابق ، ص 426.
[5]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ص 64.

بل و يتعهد للفرنسيين بالقبض عليه. الأمر الذي دفعه إلى العودة إلى الجزائر في سبتمبر 1845 محاولا تنظيم المقاومة من جديد[1].

مُحاصرة الأمير و استسلامه عام 1847م

أمام كل هذه الصعوبات والضغوطات، وجد الأمير عبد القادر نفسه مُضطرا إلى الإنسحاب إلى المغرب الأقصى، خاصة أمام ضغط الجيش الفرنسي القوي طالبا العون من سلطان المغرب عبد الرحمن بن هاشم مُحذرا إياه من سقوط الجزائر، لأن ذلك سيؤدي لا محالة إلى سقوط المغرب بل وبلدان إسلامية كثيرة تحت السيطرة الإستعمارية الفرنسية[2]، لكن سلطان المغرب لم يستمع نصائح الأمير، مُتذرعا في ذلك بمُواجهة المتمردين ضد السلطان في المغرب، و كأن مواجهة الشعب الثائر ضده أفضل من مواجهة العدو الكافر الذي يهدد أرض الإسلام [3].

الأدهى من ذلك تواطؤ هذا السلطان مع الجيش الفرنسي من أجل مُحاصرة الأمير عبد القادر الذي اضطرته جميع الظروف القاهرة وفوق إرادته للإستسلام في عام 1847م، بعد محاصرته من جميع الأطراف: من طرف الجيش الفرنسي في الشرق و جيش السلطان المغربي في الغرب وكذا خيانة بعض القبائل له[4]. على أن الأمير عبد القادر لم يستسلم إلا بعد أن اشترط على جيش الاحتلال اللفرنسي منح عهود بالأمان لجميع رفاقه وجنوده والسماح لهم بالإلتحاق بقبائلهم، أما هو فطلب السماح له بالهجرة إلى الإسكندرية بمصر أو عكا بفلسطين، و إذا لم تقبل فرنسا بهذين الشرطين فإنه الجهاد حتى الموت. و كان هدف الأمير من ذلك هو إبقاء شعلة المقاومة ضد الإستعمار ملتهبة على يد رفاقه بعدما يضمن لهم الحياة، و هذا ما حدث بالفعل فيما بعد مما يدل على بعد نظر الأمير عبد القادر[5].

---

[1]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ص 64.
[2]- نفسه ، ص65.
[3]- مصطفى بن التهامي ، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده ، ص 28.
[4]- يحي بوعزيز ، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ، ص 66.
[5]- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 180.

المحاضرة الخامسة

مقاومة الحاج أحمد باي بقسنطينة (1830-1848)

مقاومة أحمد باي إثر احتلال الجزائر العاصمة :

يُعتبر الحاج أحمد باي من أوائل الشخصيات التي قاومت الاستعمار الفرنسي ، حيث لما تأكد مجيئ الحملة الفرنسية على الجزائر بعث الداي حسين إليه يأمره بالقدوم إلى العاصمة سنة 1830م، لتقديمه " الدنوش " للداي في مدينة الجزائر، و مما أمره أيضا تحصين ميناء عنابة و أخطره حينذاك بالمشروع الفرنسي، وبطبيعة الحال لم يأمره باصطحاب جيشه معه، لذا لم تصحبه في هذه المأمورية سوى 400 فارس ، وبعض من أعيان قسنطينة و قادتها. و إثر وصول أحمد باي إلى العاصمة أبلغه الداي حسين بتفاصيل ومعطيات الحملة الفرنسية و طلب إليه أن التحضر والاستعداد لملاقاة الفرنسيين في سيدي فرج[1].

حضر الحاج أحمد مجلسا عسكريا قرب اسطاوالي شارك من خلاله في مناقشة طويلة بين أعضائه حول وسائل الدفاع ، غير أن رأي أحمد باي تعارض مع رأي قائد الجيش ابراهيم آغا و سبق و أن أشرنا إلى تلك الخطة الدفاعية الذكية التي اقترحها الباي على قائد الجيش ابراهيم آغا لمواجهة الفرنسيين ، و التي رفضت من طرف هذا الأخير[2].

كان أحمد باي حاضرا ومشاركا في المعارك الأولى في سيدي فرج واسطاوالي ، هذه الأخيرة فقد فيها زهاء 200 من رجاله . و بعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي

[1]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ص 134.

[2]- بوعزة بوضرساية، الحاج احمد باي في الشرق الجزائري: رجل دولة و مقاوم، 1830-1848 ، دار الحكمة ، الجزائر.، 2012 ، ص104.

حسن انسحب الحاج أحمد إلى وادي القلعة ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا الآن) شرق العاصمة ، ثم تابع طريقه شرقا في اتجاه قسنطينة ، بينما انضم إليه أكثر من 1600 شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي[1].

خلال مسيرته إلى عاصمة بايلكه تلقى احمد باي رسالة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون يطلب فيها منه أن يوقع على معاهدة الاستسلام و يعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو، إذا قبل دفع الجزية التي تعود دفعها الى الباشا . و كان جواب الحاج أحمد باي قاطعا على هذا العرض هو أن السلطة توجد بيد جميع سكان قسنطينة و مقاطعاتها و سيستشيرهم في الموضوع بعد العودة الى المدينة[2].

بداية مقاومة أحمد باي بشرق العاصمة :

حينما استقر أحمد باي في مدينة قسنطينة اجتمع بأعضاء الديوان و تباحث معهم في المسألة المتعلقة بعرض دي بورمون ، فكان رد الجميع الرفض لأن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر و تمتثل لأوامره ، و هي بدورها تمتثل لأوامر اسطنبول ، و لهذا لا بد من الكتابة إلى السلطان محمود الثاني و الحصول على موافقته.

و على صعيد آخر شرع أحمد باي في التخلص من الجنود الإنكشاريين و تعويضها بعناصر وطنية، و بالتالي اعتمد أحمد باي في مقاومته للاحتلال الفرنسي على تأييد الجيش العربي الذي أخذ في تكوينه كونه أصبح لا يثق في الاتراك بعد الانقلاب الذي قاده هؤلاء ضده عندما كان في العاصمة . كما عمل على تحصين عاصمته قسنطينة ، ثم قام ببناء ثكنات جديدة مستوعبا بها جنودا من الوطنيين الجزائريين[3] .

مراحل مقاومة أحمد باي :

المرحلة الأولى : 1830 -1837 : يمكن تلخيص أهم الأحداث المرتبطة بهذه المرحلة فيما يلي :

---

[1]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 114.
[2]- العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006، ص235.
[3]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال : المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005، ص 209.

استمات أحمد باي في محاولاته العديدة لإقناع السلطان العثماني بالاعتراف به واليا على الجزائر، وكذا إمداده بمساعدات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين، على أنه لم ينل منه سوى وعود و تشجيعات، و ذلك خوفا من فرنسا التي لم يتردد سفيرها في اسطنبول في الاعلان أن بلاده ستعبر توجيه رتبة الباشا إلى باي قسنطينة بمثابة إعلان حرب عليها. ففي إحدى محاولات أحمد باي في الحصول على النجدة من السلطان العثماني رد عليه هذا الأخير بأن " السلطان في حالة سلم مع الدول المسيحية و لا يمكنه إعلان الحرب على فرنسا بسبب قضية الجزائر ، أو بالأحرى قضية قسنطينة و لكنه طلب من الحاج أحمد أن يستمر في نضاله ضد الفرنسيين و أن لا يوقع أي صلح معهم إلا بعد مشاورته"[1].

يذكر بعض المؤرخين أن الحاج أحمد باي لم ييأس من بعث رسائل عبر وفوده الى السلطان العثماني يلح فيها على طلب المساعدة المادية ، مؤكدا على أنه مستعد للتضحية من أجل الدين ، و مشيرا في رسائه كذلك أن الفرنسيين يقتربون منه يوما بعد يوم ، و كان السلطان في كل مرة يرد عليه بأن " السلطان لم ينسهم و أن عليهم بالصبر و الإيمان ، و أن السلطان يعمل على إبقاء اقليم قسنطينة تحت طاعته ، و كذا أن عليهم أن لا يقبلوا أي شرط بدون موافقته[2] .

يورد فصيل من الباحثين أن أحمد باي عندما انتصر على القوات الفرنسية سنة 1836 بعث برسالة أخرى الى السلطان العثماني يشرح فيها وقائع الحادثة و يطلب منه المساعدة ، فلبى السلطان هذه المرة نداءه و أرسل له سنة 1837 عن طريق تونس أربع سفن حربية محملة بالجنود الأتراك و المدفعية ، لكن باي تونس خوفا من فرنسا لم يسمح إلا بنزول المدافع و لم يسلمها لأحمد باي[3].

---

[1]- بلاح البشير ، موجز تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 37.
[2]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 140.
[3]- كوران، آرجمنت، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847: يلي ذلك دراسة عن الحاج أحمد باي قسنطينة، ص 83.

كان احتلال فرنسا لعنابة أهم موانئ إقليم قسنطينة عام 1832 سببا في توتر مستمر بين فرنسا و الحاج أحمد . حيث شرعت قوات الاحتلال بقيادة يوسف المملوك بالإغارة على القبائل الجزائرية و التنكيل بها و نهبها ، و قد حاول علي بن عيسى خليفة أحمد باي استرجاع عنابة في جوان 1833 لكنه فشل [1].

حاولت فرنسا جاهدة أن تقضي على مقاومة الحاج أحمد باي ، فسعت إلى التفاوض معه عدة مرات ، لكنها كلها محاولات باءت بالفشل ، حيث كان أحمد باي يصر دائما على موقفه الرافض توقيع أي معاهدة استسلام مع العدو . و كانت أولى هذه المفاوضات مع الجنرال دي بورمون سنة 1830 - كما سبق الذكر – تلتها المحاولة الفاشلة للجنرال كلوزال الذي بعث له برسالة يطلب فيها منه تعيينه بايا على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع الجزية (اللازمة) لفرنسا ، و لكن الحاج أحمد باي كان يعتقد أن سلطاته مستمدة من الشعب و من السلطان العثماني جمع ديوانه و استشاره ، فكان رد الديوان الرفض القاطع[2].

و حينما جاء " الدوق دي روفيقو " إلى الجزائر لتولي منصب الحاكم العام في 17 ديسمبر 1831 حاول هو الآخر التفاوض معه و حمله على الاعترف بالسيادة الفرنسية و الاستسلام لفرنسا ، و للمرة الثالثة تفشل المفاوضات مع أحمد باي الذي بعث برسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1832 إلى حمدان خوجة ردا على المهمة التي كلفه بها الدوق قائلا فيها : " ...لقد وقع السؤال منهم سابقا (الفرنسيون) من أول الأمر و تكرر صدور الجواب منا بعدم الإمكان ...و بينا وجه تعسب الأمر و تعسره و عدم إمكانه و تعزره ، سابقا و لاحقا ..." [3].

وبينما كان الفرنسيون يستعدون لجولة أخرى ضد قسنطينة حاولوا فتح المفاوضات من جديد مع أحمد باي ، و هذه المرة كان يمثل الطرف الفرنسي الجنرال " دامريمون " عبر وسيطين يهوديين ، و مرة أخرى يرفض أحمد باي اقتراحات

---

[1]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 115.
[2]- العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، ص 235.
[3]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، ص 210.

الفرنسيين التي تتمثل في دفع مليونيين من الفرنكات ضريبة الحرب و إقامة حامية فرنسية في قصبة قسنطينة ، في مقابل أن تعترف به فرنسا بايا على الاقليم ، باستثناء المناطق التي تحتلها هي . وعندما خلف الماريشال فالي الجينرال دامريمون بعد مقتل هذا الأخير ، حاول فالي أن يتفاوض من جديد مع الباي أحمد ، فكان يعده و يمنيه بإعادة منصبه كباي للحيلولة دون وحدته مع الأمير عبد القادر . لكن أحمد باي ظل متمسكا بموقفه الرافض للاستسلام [1].

الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة 1836 :

عندما تمكنت فرنسا من احتلال ميناء عنابة ، و يئست من ارغام أحمد باي على الاستسلام ، بدأت تهدده بالإطاحة به ، ثم قررت أن تستولي على عاصمته و تضع حدا لمقاومته . و من أجل ذلك جهزت حملة قوامها نحو 8700 رجل ، خرجت من عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 بقيادة كلوزيل . ومن جهته جند أحمد باي 1500 رجل من المشاة و 5000 من الفرسان و استعد لمواجهة الجيش الفرنسي في واد الكلاب لكنه انسحب إلى مدينة قسنطينة عندما شعر أنه غير قادر على محاربتهم لأن جيشهم كان أقوى[2] .

على صعيد آخر قسم أحمد باي قواته إلى قسمين : قسم يضم ألف رجل (1000) مزودين بثلاثين (30) مدفعا على الأسوار و في القصبة ، و كلف هذا القسم الذي كان تحت قيادة خليفته ابن عيسى كلف بالدفاع عن المدينة من الداخل . أما القسم الثاني الذي كان بقيادة الباي و يتكون من 5000 فارس و 1500 من المشاة المتطوعين و مدافع ميدان خفيف ، فتولى محاولة عرقلة القوات الغازية (دون نجاح) ، و ضربها خارج المدينة من الخلف ، ما يجعل تلك القوة عند بلوغها أسوار قسنطينة بين نارين [3].

بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق ، و تهاطل الأمطار و الثلوج غير المعهودة في تلك

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 143-144.
[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، ص 160.
[3]- كوران، آرجمنت، المرجع السابق، ص83.

الفترة من العام ، و التي عرقلت تقدمها . ضربت القوات الفرنسية على قسنطينة حصار دام ثلاثة أيام (21-22-23 نوفمبر) ، و في اليوم التالي رفع الغزاة حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسيمة و أوشكت ذخائرهم على النفاذ ، و انسحبوا الى عنابة منهزمين. و قد دفعت تلك الهزيمة الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 جانفي 1837 ، و تعيين الجنرال " دامريمون " (Damrémont) خلفا له ، و اعداد حملة غزو ثانية[1].

الغزو الثاني لقسنطينة 1837 :

بعد إبرام الفرنسيين معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر ، تفرغوا مجددا لقتال أحمد باي ، فسيروا حملة كبيرة إلى قسنطينة بقيادة الحاكم العام " دامريمون " ضمت 20.400 رجل ، و مدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي (Valée) ، و فرقة هندسة عالية التجهيز . وبالمقابل كان أحمد باي مستعدا للقتال مرة أخرى ، حيث جمع شيوخ القبائل و القواد و جند منهم 5000 فارس و 2000 راجل ، بالإضافة إلى الجيش النظامي الذي يعمل بأمره شخصيا[2].

بدأ أحمد باي بمهاجمة طلائع الحملة الغازية عند مجاز عمار (قرب قالمة) ثلاثة أيام ، و لما عجز عن دحرها ، قرر اعادة تطبيق خطة حرب السنة الماضية التي ساعدته على الانتصار (مواجهة الجنود الفرنسيين من داخل المدينة المحصنة و ضربهم من الخلف) ، لكن في هذه المرة لم تنجح لأن القوات الفرنسية كانت أكثر استعدادا و أوفر عددا و عدة من المرة السابقة [3].

وصلت الحملة الفرنسية إلى قسنطينة يوم 5 أكتوبر 1837 و حاصرتها ، و أمطرت القوات أسوار المدينة بوابل لا يكاد ينقطع من القنابل ، مركزين على أجزاء

---

[1]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 117.

[2]- أنظر:

Ernest mercier : les deux sièges de Constantine 1836, 1837, librairie L. poulet, Constantine, 1896 , pp.107-110.

[3]- محمد الصالح بن العنتري، فريده منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على اوطانهما او تاريخ قسنطينة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991، ص 107.

من الأسوار الجنوبية الغربية . و من الثغرات التي أحدثتها الضربات في أسوار المدينة دخل الغزاة قسنطينة في 13 أكتوبر 1837 ، بينما كان المواطنون يحاربونهم من دار إلى دار و من شار إلى شارع ، و أثناء هذه الجولة قتل دامريمون القائد العام للجيش الفرنسي فتولى مكانه الجنرال فالي [1]، كما قتل البجاوي خليفة الحاج أحمد في قسنطينة و تكبد الحاج أحمد خسائر كبيرة و هلك أحسن جنده. أما ابن عيسى الذراع اليمنى لأحمد باي فقد تخلى عنه و عرض خدماته على الفرنسيين الذين خسروا الجنود و العتاد و كانوا يعانون من قلة المؤونة . وبعد سقوط قسنطينة احتل الغزاة سكيكدة في 8 أكتوبر 1838 و جيجل 13 ماي 1839 ، فأكملوا سيطرتهم على الساحل الشرقي للجزائر[2].

المرحلة الثانية 1837-1848 : رغم ضياع عاصمة بايلك الشرق إلا أن الحاج أحمد باي أبى إلقاء السلاح و الاستسلام للعدو ، رغم أن فرنسا عرضت عليه الأمان و حمله إلى بلاد اسلامية فرفض. و من بين الأحداث التي ميزت هذه الفترة نذكر مايلي :

تركزت جهود أحمد باي في هذه المرحلة على محاربة الفرنسيين و خصومه الجزائريين ، فبالنسبة إلى خطته الجديدة لمقاومة الفرنسيين اقترح بقطع خط التموين عليهم الرابط بين عنابة و قسنطينة ، لكن صهره اعترض على هذه الخطة و أراد أن يحارب فرحات ابن سعيد أولا ثم الفرنسيين[3].

امتثل أحمد باي لرأي خاله بوعزيز بن قانة و انسحب إلى الزيبان لمواجهة خصمه فرحات بن سعيد الذي كان يحكم بسكرة ، فاستهدفه بن سعيد في الطريق لكن احمد باي تمكن من هزيمته و إزاحته من منصبه ، حكم الحاج أحمد بسكرة بضعة أشهر إلى أن انتزعها منه خليفة الأمير عبد القادر في ماي 1838 [4].

---

[1]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 118.
[2]- نفسه.
[3]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 144.
[4]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 118.

و في هذا السياق يقول أحمد باي في مذكراته " ... و عليه انضممت إلى رأي بوعزيز و لو أن الله هداني في ذلك الوقت ، لفهمت أنه يريد جلبي إلى الصحراء ليأخذ أموالي عن آخرها ، ...و أكرر قد اتبعت رأي بوعزيز و كان ذلك هو مصابي الأعظم "[1].

استمر الحاج أحمد باي في مقاومته باعتماده على حرب العصابات ، فكان يتنقل من قبيلة إلى أخرى ، و من الجبل إلى الصحراء ،في كل من بسكرة ، نواحي عين البيضاء ، النمامشة ، الأوراس و أولاد سلطان غربي باتنة الحضنة ... محاولا تعبئة القبائل لمواصلة الجهاد و مهاجما المراكز العسكرية الفرنسية إلى غاية صيف 1848م[2]. والجدير بالذكر أن هناك مراسلات جرت بين الأمير عبد القادر وأحمد باي بهدف توحيد صفوف المقاومة لكنه رفض ذلك، و ذلك حسب ما جاء في تقرير الجنرال " قالبوا " الذي بعث به إلى الحاكم العام بالجزائر ، بتاريخ 26 أوت 1839 [3].

اصرار العدو على استسلام أحمد باي عن طريق التفاوض معه من جديد ، حيث في سنة 1838 بعث الجنرال " نيغريي Nègrier" رسالة إلى أحمد باي جاء فيها : " ...إنك تحاول (الحاج أحمد) إثارة الجماهير ...و عليه ينبغي أن أقاتلك أينما وجدتك ...إن استسلامك الكلي ، يمكن وحده أن ينقذك من الهلاك ...و ليس لك إلا أن تثق في شرف فرنسا ...بهذا الشرط أضمن لك الأمن و لعائلتك و أملاكك..."[4].

انتهاء مقاومة الحاج أحمد باي للاحتلال الفرنسي سنة 1848 بعد أن دامت 18 سنة ، حيث عرضت عليه السلطات الفرنسية في باتنة و بسكرة الاستسلام و إعادة كل أشيائه إليه و أخذه ليعيش في بلاد إسلامية ، فقبل هذه المرة العرض بعد أن تقدم في السن ، و قل أنصاره و فقد موارده المالية ، و تكاثر المتآمرون عليه من الجزائريين ،

---

[1]- أحمد باي بن محمد الشريف بن أحمد القلي (المتوفى: 1850 م)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، تقديم وتحقيق وترجمة: الدكتور محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ط2، الجزائر ، 1981 م ، ص 77 .

[2]- عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية : على ضوء وثائق جديدة ، دار هومه ، الجزائر ، 2004، ص 14.

[3]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، ص 222.

[4]- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر - منطلقات وآفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000، ص 48.

و حاصره الفرنسيون بقوات متخصصة في حرب الجبال في معقله بجبل " أحمر خدو" (الأوراس) بالتعاون مع عملائهم [1].

يذكر أحمد باي في مذكراته أنه وضع شروطا مقابل الاستسلام و هي : استرجاع أملاكه و ثرواته ثم السماح له بالسفر تحت رعاية فرنسا إلى بلد إسلامي. و يقول في هذا الصدد " ...جئت إلى الفرنسيين راضيا تحدوني إرادة صادقة في وضع حد للحرب الطويلة التي ظلت قائمة بيني و بينهم ، و ذلك بإبرام اتفاق متين و أمان مشرف"[2] .

بعد استسلام أحمد باي يوم 5 جوان 1848 الى الرائد " دوسان جرمان " توجه إلى بسكرة أين أقام فيها ثلاثة أيام ، ثم إلى باتنة أين أمضى فيها يومين ، و في اليوم الثالث توجه إلى قسنطينة[3] . و في أثناء استحوضته أفكار متعددة ، حيث يقول أحمد باي " إنني أذهب بلا أملاك و لا قوة إلى المدينة التي رأتني سيدا في أوج عزتي و حيث مارسلت سلطة السيادة . و لكن الله كيف نفسي و تجلت إرادته ، و أي إنسان يستطيع الافلات من أيدي القدر فسبحان الله و جل جلاله"[4]. و من قسنطينة التي بقي فيها ثلاثة أيام توجه إلى سكيكدة ثم إلى العاصمة أين خصصت له السلطات الفرنسية مسكنا أقام فيه مع أسرته و خدمه و منحة سنوية قدرها 12 ألف فرنك ، لكنها لم تسمح له بالهجرة و توفي سنة 1850 [5].

أسباب فشل مقاومة أحمد باي :

اجتمعت عدة عوامل ساهمت في إضعاف مقاومة أحمد باي ، نوجزها في النقاط التالية :

- موت أو تخلي أحد قواده عنه و خلافه مع خاله بوعزيز

---

[1]- يحيى بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2004 ص 382.

[2]- أحمد باي بن محمد الشريف ، مصدر سابق ، ص 99.

[3]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، ص 229.

[4]- أحمد باي بن محمد الشريف ، مصدر سابق ، ص 100.

[5]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 120.

- محاولة الامير علد القادر مد نفوذه الى اقليم قسنطينة بتوجيه نداء إلى أعيانه و تعيين خلفاء له فيه .
- غيرة باي تونس منه الذي كان يكيد له لدى القبائل المجاورة و لدى السلطان العثماني[1].
- تحريض فرنسا عليه القبائل و خلق له الصعوبات أينما حل ، لأنها كانت ترى في وجوده بين العرب علامة خطر[2] . وكذا الموقف السلبي للسلطان الذي كان الحاج أحمد يعتمد عليه حتى بعد سقوطه.

بالإضافة إلى الأخطاء التي ارتكبها أحمد باي و كانت من أسباب فشله :

محاباته لقرابته و أوليائه على حساب الصالح العام ، فمثلا انتزع مشيخة عرب الزيبان من فرحات بن سعيد ، و إسنادها إلى خاله بوعزيز بن قانة الذي أصبح فيما بعد من كبار عملاء فرنسا التي عينته شيخ العرب[3]. و غدره بمن أعانوه على إحباط مؤامرة الانكشارية عام 1830 [4]. وكذا إعلانه الحرب على عائلة بوعكاز غداة ضياع قسنطينة عام 1837 لتحقيق أغراض عائلية في الجنوب ، بدلا من مناجزة الفرنسيين في الشمال [5].

الجدير بالذكر أن أحمد باي واجه أثناء مقاومته للاحتلال الفرنسي عدة جبهات :

جبهة ضد فرنسا : لتي جندت جميع قواتها للقضاء غلى مقاومته ، كما أنها سعت للاستمالة شيوخ القبائل مقابل منحهم مناصب إدارية و نفوذا على أتباعهم و تأمين أملاكهم .

جبهة ضد تونس : حيث نجح كلوزال في خلق توتر بين الجزائر و تونس و ذلك بسبب المعاهدة التي وقعها مع باي تونس في 18 أكتوبر 1830 و التي نصت على عزل

---

[1]- طلاس مصطفى ، فارس الجزائر، الامير عبد القادر ، دار طلاس للدراسات والنشر ، دمشق ، 1984 ، ص 112.
[2]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، ص 227.
[3]- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر - منطلقات وآفاق ، ص 47.
[4]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ص 114.
[5]- إبراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837-1934 ، دار هومه ، الجزائر ، 2005، ص 28.

أحمد باي و منح أحد أشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة . و لكن فرنسا لم توافق على هذه المعاهدة و بعد توقيع المعاهدة انتشرت الرسائل في اقليم قسنطينة من باي تونس تدعو الناس إلى الثورة ضد الحاج أحمد و تعلن انضمام قسنطينة إلى تونس. و كان رد أحمد باي بأن باي تونس ليس من حقه المطالبة بقسنطينة و أن أهلها راضون بحكمه[1].

جبهة ضد فرحات بن سعيد : شيخ العرب الذي عزله الحاج أحمد و انتزع منه مشيخة عرب الزيبان و اسندها إلى خاله بوعزيز بن قانة الذي أصبح فيما بعد من كبار عملاء فرنسا[2].

جبهة ضد باي التيطري بومزراق : الذي أعلن نفسه " باشا الجزائر " خلفا لحسين باشا و طالب الحاج أحمد الاعتراف به[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ص 137.
[2]- يحيى بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ص 375.
[3]- بسام العسلي ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ج3، 1980 ، ص 117.

المحاضرة السادسة

مقومة الزعاطشة والمقراني

مقاومة الزعاطشة

بداية من سنة 1844م تكون السلطة الفرنسية استولت رسميا على أهم مناطق الزيبان بعد أن تقلّص منها نفوذ الأمير عبد القادر؛ وتوقف بعدها الحاج أحمد باي عن مواصلة الكفاح، إذ وصل الفرنسيون إلى مدينة بسكرة بعد تمكّنِهم من احتلال باتنة عام 1844م وتعيين الضابط " سان جرمان " على رأس القيادة في المنطقة. ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسا تتطلع إلى وضع يدها على الجنوب الجزائري.

ونلمس ذلك في الخطاب الذي أرسله "المارشال سولت" تحت إشراف وزير الحربية إلى الملك الفرنسي ومن أهم ما جاء فيه: " يجب أن تُؤلف الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى المناطق الواقعة بعد التلال صنفا ثالثا من الجهات الإدارية، ففي هذه الجهات لا أثر للمعمرين ولا تطأها الجيوش إلاّ عرضا لقمع الفوضى أو لإعداد ظروف ملائمة لإقامة العلاقات التجارية أو توسيعها، وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية المؤمّنة، ومن علامات تغلبنا أن جلالتكم تقضي بتعيين قُواد من الأهالي في هذه المناطق "[1].

يتضح من خلال هذا التصريح الهدف الاستراتيجي والتجاري والأمني من عملية توسع الاحتلال الفرنسي نحو الجنوب. وإذا كان لابد من تجسيد هذه الطموحات فإن واحة الزعاطشة كانت إحدى أهم ضحايا هذا التوسع الاستعماري، وتقع بمنطقة الزاب

[1]- أندري، نوشي وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 385.

الظهراوي على بعد 35كم جنوب غرب بسكرة والتي سبق وأن سقطت في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة "دومال" سنة 1844م[1].

أسباب مقاومة الزعاطشة.

من بين أهم أسبابها : تحرير الوطن الجزائري من الاستعمار الفرنسي (دافع وطني وديني).وكذا محاولة طرد الحامية الفرنسية المتمركزة في بسكرة. إضافة إلى رفع قيمة الضريبة المفروضة على النخيل من 15 سنتيما إلى 45 سنتيما أي بزيادة مئوية قدرها 300% على الرغم من تدهور محصول التمور بين الحين والآخر[2]. ومن بين الدوافع الأخرى محاولة استغلال الظروف الفرنسية إثر تفرغها إلى القضاء على العديد من الثورات مثل: ثورة أولاد بانوس في الظهرة، وأولاد دراج في الحضنة، وبني سليم في التيطري، وبني سليمان وبني يعلي وقشتولة في جرجرة، وثورة زواوة بقيادة سي الجودي وثورة أحمد بن يمينة في الواد الكبير بسكيكدة، وثورة زواغة وفرجيوة وغيرها[3].

لا شك أن هذا الوضع قد ساهم في تقليص عدد الجنود الفرنسيين المتمركزين في كل من بسكرة وباتنة والتي لم يكن يزيد عددهم عن 800 جنديا، وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة دعا الشيخ بوزيان أنصاره إلى جمع الأسلحة وإعلان الاستعداد للجهاد، وهذه الحركة دفعت بنائب المكتب العربي ببسكرة "سيروك" إلى محاولة إلقاء القبض على بوزيان في إحدى جولاته بواحة الزعاطشة؛ إلاّ أن هذه المحاولة باءت بالفشل وترتب عنها قتل بعض حراس "سيروك" وترك وراءه حصانين وبرنوسين وبندقية. وعلى إثر هذا الموقف المتأزم قام "ديبوسكي" بالتوجه إلى الواحة على رأس 50 فارسا وطلب من السكان تسليم الشيخ بوزيان، وهو ما زاد في تأزم الوضع. وقام

[1]- أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر: تاريخ الجزائر الى يومنا هذا ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984، ص 56.

[2]- جعنيط عيسى ، مقاومة سكان الواحات للاحتلال الفرنسي في القرن 19)، ثورة الزعاطشة، أسبابها وتطوراتها، الدراسات التاريخية، العدد 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1415هـ/ 1995م، ص 148.

[3]- نفسه، ص 148.

على اثر ذلك سكان واحات طولقة وفرفار وليشانة وبوشقرون بإعلان الجهاد دفاعا عن بوزيان وأنصاره. هذا الوضع حمل "ديبوسكي" على الانسحاب نحو بسكرة والتخطيط من هناك لمواجهة الثوار[1].

ولاحتواء هذا الوضع قامت السلطات الفرنسية من باتنة بتوجيه قوة عسكرية نحو الجنوب تقدر بحوالي 2000 جنديا على رأسها القائد "كاربوسيا" لكنه سرعان ما انهزم أمام الثوار وخلف وراءه 31 قتيلا و117 جريحاً[2]. حدث ذلك في شهر جويلية 1849؛ ولكن هذا الفشل لم يثن من عزيمة الفرنسيين الذين لجأوا إلى تطويق الثورة وتقليص نفوذها فكلفوا شيخ العرب ابن قانة بفرض رقابة صارمة على سكان الزاب الظهراوي وقطع أي اتصال خارجي يُقيمونه مع الثوار؛ إلاّ أن هذه المحاولة فشلت هي الأخرى إذ انتشرت الثورة خارج الزيبان. ففي 27 جوان 1849 كان قد هاجم أولاد سحنون زمالة سي مقران، وعمّت الثورة أيضا كل منطقة الزمالة في جبال الأوراس، وقدِم الكثير من المساندين من أولاد جلال وأولاد سيدي قائد والمسيلة وبوسعادة وأولاد نايل وجبال الأوراس للمساهمة في الثورة[3].

ولتصوير خطورة الوضع في المنطقة نذكر ما دونه "ديفو" في إحدى رسائله إلى الحاكم العام يوم 10 أوت 1849 في ما نصه "...لقد أدت الحالة الخطيرة التي تفجرت في منطقة الزاب إلى إسقاط هيبتنا وسلطتنا في أعين أهالي المنطقة ..."[4]. وخلال شهر سبتمبر كانت هناك محاولة أخرى لتطويق الثوار؛ انطلقت من مدينة بسكرة بقيادة "سان جرمان" نفسه، إلاّ أن محاولته باءت بالفشل رغم استشهاد قائد الثوار الشيخ عبد الحفيظ الخنقي، ولكن قتل "سان جرمان" في هذه المحاولة رفعت من معنويات المجاهدين رغم فقدانهم لحوالي 200 شهيدا. وفي ظل هذه الهزائم المتتالية

[1]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، ص 228.
[2]- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، القسم الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 353
[3]- يحيى بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ص 566.
[4]- جعنيط عيسى ، المرجع السابق، ص 143.

استنجد الفرنسيون بالحامية الفرنسية المتواجدة في القسم الشمالي في كل من قسنطينة، باتنة، بوسعادة، سكيكدة، وعنابة.

ولقد أشرف على هذا الدعم "هيربيون" حاكم مقاطعة قسنطينة؛ التي انطلق منها يوم 1849/09/28 باتجاه باتنة، ومن هناك انضم إليه جيش من القياد والشيوخ وكان على رأسهم شيخ العرب بن قانة ، وفي يوم 1949/10/04 وصل مدينة بسكرة؛ وبعد يومين استأنف مسيره وبصحبته فيلق من اللفيف الأجنبي بقيادة العقيد "كربوسيا" وتمركز بكدية المائدة المقابلة للواحة يوم 07 أكتوبر في الساعة 8 صباحا بمعظم قواته المقدرة بحوالي 1000 محاربا[1].

وعلى إثر ذلك قام الجيش الفرنسي بمحاصرة الواحة والاقتراب منها شيئا فشيئا بعد أن حرق واقتلع كل ما وجده أمامه، وفي هذه الأثناء كانت الاشتباكات متواصلة مع الثوار المدافعين عن الواحة، ورغم استخدام سلاح المدفعية في هدم السور الخارجي للواحة فإن هذه الهجمات كلّفت الطرف الفرنسي حوالي 30 قتيلا و57 جريح ولتوضيح صعوبة الموقف أشير إلى ما كتبه القائد الأعلى لقوات قسنطينة "... والواقع أن هذا الاشتباك الأول يثبت لدينا أن العرب مصممون على منازعتنا كل شبر من الأرض التي تفصل بيننا وبين الزعاطشة... ونحن نعرف أنها محاطة بخندق واسع وعميق مليء بالمياه... مما يجعل الاستيلاء عليها أمرا مستحيلا..."[2].

وأملا في الانتصار استخدم الثوار كل ما لديهم من قوة في الدفاع عن أنفسهم أمام وحشية الجيش الفرنسي الذي سرعان ما وصله دعمٌ رفع من عدد جيوشه إلى حوالي 1512جنديا وضابطا وبمعيتهم مختلف أنواع الأسلحة خاصة بطاريات المدافع، ورغم ذلك ازدادت خسائر الطرف الفرنسي وهو ما جعل قائد الحملة يصرّح بما يلي:

[1]- إسماعيل، العربي ، الترتيبات التكتيكية لحصار قرية الزعاطشة أكتوبر، نوفمبر 1849 ، الدراسات التاريخية، ،العدد 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1415هـ/1995، ص 156.
[2]- نفسه، ص 159.

" شعرنا بهذه الأحداث البائسة شعورا عميقا، وأدركنا أهمية التستر من نيران"[1]القرية المحاصَرة في أسرع وقت ممكن، فإن هؤلاء الثوار قد أعطونا دليلا قاسيا على مهارتهم في القتال..."[2]. وهكذا استمر حصار الواحة إلى غاية الهجوم النهائي الذي شنه الجيش الفرنسي يوم 28 نوفمبر 1849؛ هجوم انتهى باقتحام الواحة، ويمكن رصد الخسائر التي ترتبت عن ذلك في النقاط الآتية: تمثلت الطرف الفرنسي في قتل 10 ضباط و60 منهم جرحى، وقتل 156 جنديًا وجرح 740 آخرين. أما الطرف الجزائري فقد تم فيه تدمير الواحة عن آخرها وطمس معالمها. إضافة إلى استشهاد الشيخ بوزيان وابنه الحاج موسى الدرقاوي (بوعمار) وحوالي 300 شهيدا، هذا فضلا عن الذين دُفنوا تحت الأنقاض وغُمروا بالمياه. وعليه فإن التقدير الإجمالي للذين استشهدوا قد يصل إلى حوالي 1000 شهيدا. وازدياد شكوك السلطات الفرنسية في ولاء عائلتي بوعكاز بقيادة ابن شنوف على أولاد صولة وعائلة ابن قانة بقيادة شيخ العرب محمد الصغير بن قانة ابن أخ بوعزيز بن قانة. وعملاً على إضعافهم قسّمت فرنسا مناطق نفوذهما؛ فأما العائلة الأولى فأعطيت لها قيادات صغيرة في الحضنة ونواحي سطيف وبقية الزاب الشرقي تحت قيادة ابن شنوف، وأما العائلة الثانية فأضافوا بني بوسليمان بالأوراس إلى بني شنوف وقسّموا الزاب الغربي إلى العرب الشراقة والعرب الغرابة قصد مراقبة تحركات السكان وابن قانة، وأنشأوا في شمال بسكرة قيادة جديدة هي قيادة السحاري بقيادة بولخراص بن قانة[3].

ومن النتائج الأخرى احتلال مدينة بوسعادة مع مطلع سنة 1850 بعد معركة حامية الوطيس -معركة بوسعادة- وذلك على إثر الإمدادات التي قدّمها القائد محمد بن شبيرة لسكان واحة الزعاطشة؛ ولقيامه أيضا بإرباك الجيش الفرنسي بين الحين والآخر إثر انتفاضته التي تزامنت ووقت حصار الواحة. وكذا تدمير واحة نارة بعد معركة حاسمة مع الجيش الفرنسي؛ والتي لاقت نفس مصير واحة الزعاطشة، فقُطِّعت أشجارها

---

[2]- إسماعيل العربي ، الترتيبات التكتيكية لحصار قرية الزعاطش ، ص 160.
[3]- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول ، ص، 357.

وغابات نخيلها على يد القائد "كاروبير" الذي ادعى أن سكانها رفضوا دفع الضرائب المفروضة عليهم؛ فتقدم إليهم وأحرق عنهم واحتهم بثلاثة فيالق عسكرية، كان ذلك يوم 05 جانفي 1850 وقد خسر الفرنسيون حسب إحصاءاتهم 8 قتلى من بينهم الضابط "بوكوتو" وحوالي 30 جريحا[1].

مقاومة المقراني

يعتبر الشيخ المقراني من بين أهم العائلات الجزائرية الثرية التي تملك عقارات وأملاك واسعة، ورثها عن آبائه وأجداده؛ وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن أصول عائلته تعود إلى السيدة فاطمة الزهراء (ض). وكعادة فرنسا فإنها عملت على التقرب من هذه العائلة قصد توظيفها وفق ما يخدم مصالحها الاستعمارية في الجزائر، ولقد نجحت إلى حد ما في استقطابها وإسناد وظائف رسمية إلى زعمائها، وتم ذلك بعد استسلام والد محمد المقراني إلى الفرنسيين سنة 1838، بعدما خاض ضدهم عدة معارك عسكرية، فسارعوا في الحين إلى إعطائه منصب الخليفة لهم على منطقة مجانة –كمركز- وعلى المنطقة الممتدة من فرجيوه شرقا إلى بسكرة جنوبا وإقليم التيطري غربا.

وكان من بين الخدمات التي قدمها لهم هو تسهيل عملية مرور ابن الملك الفرنسي سنة 1839 عبر مضيق البيبان[2]. ولكن مع مرور الزمن بدأت الإدارة الفرنسية تقلص من نفوذه ومن الصلاحيات المخولة له، إلى غاية وفاته سنة 1853؛ أين عينت ابنه محمد المقراني خلفا له، ولكن في مرتبة الباشاغا؛ وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها ضده:

- مطالبة الإدراة الاستعمارية بضرورة تقديم حسابات وتقارير عن أعماله الإدارية.

[1]- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول ، ص،358.
[2]- يحي، بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص .196

- تلقيه توبيخ قاس من الجنرال ديفو سنة 1864، على اثر بعض الشكوك بسبب وقوفه إلى جانب الثوار في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزائر[1].

- تعيينه في سنة 1868 كعضو بسيط في بلدية البرج مجرد من كل الصلاحيات[2]، وأصبح لا يعتد برأيه، رغم اللقب الإداري الذي يحمله. ولقد كان لهذه التصرفات من دون شك عامل قوي في توجيه فكر المقراني نحو الثورة، وما يمكن ملاحظته هنا هو أنه هناك تشابه واضح بين تصرف الفرنسيين مع أولاد سيدي الشيخ والمقراني، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل الفرنسيين بسلوكهم هذا هم من دفع المقراني والشيخيين إلى الثورة؟ وهل بانعدام هذا السلوك كانت ستكون هناك ثورة؟

أسبابها: يمكن تتبعها في العناصر الآتية:

- تقليص نفوذ وصلاحيات عائلة المقراني، فبعد أن كان نفوذه يمتد كما ذكرنا أنفا، تقلص إلى أن أصبح لا نفوذ له، كما تم إنزاله من مرتبة الخليفة إلى مرتبة الباشاغا، ولم يكتفوا بذلك بل أصبح لا يُستشار في العديد من القضايا الفاعلة، عكس العديد من هم دونه منزلة –استفزاز صريح-[3].
- على اثر المجاعة التي عرفتها المنطقة بين سنتي 1867-1868،- حيث أكل الناس العشب واقتاتوا على الجيفة وماتوا جوعا في القرى والطرقات- يكون المقراني قد قدم مساعدات مادية ومعنوية لصالح المتضررين منهم، من ماله الخاص وعن طريق القروض التي تلقاها من البنك الفرنسي بالجزائر، ومن الثري اليهودي مسرين؛ فتعهدت السلطات الفرنسية بتسديدها عنه، ولكنه في الأخير فوجئ بطلب تسديد هذه القروض المقدرة بحوالي مليونين[4]، الأمر الذي دفعه إلى بيع الكثير من

[1]- زيان وشن ، مجانة عاصمة امارة المقرانيين: ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري، القرن، 16م - 19 م ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2005 ، ص 108.
[2] - نفسه ، ص 109.
3- الصديق تاوتي ، مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة ، الجزائر ، 2000 ، ص ص 215-220 .
[4]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، ص، 251.

ممتلكاته ورهن البعض منها للتخلص من هذه المشكلة، وهو ما أقنعه في الأخير أن الفرنسيين لن يتوانوا عن نكث عهودهم معه، وانقلاب الدائرة عليه.

- سياسة فرق تسد التي تبنتها فرنسا مع العائلة، وذلك بضرب العديد من العناصر الجزائرية الفاعلة ببعضها؛ ونشر الأحقاد والضغائن، حيث قامت بإسناد مناصب إدراية عليا مثلا لابن علي الشريف-آقبو ببجاية-وأخضعت جزء كبير من عائلة الحداد لنفوذه، فلم يستسغ المقراني هذا الاحتقار المتوالي للعائلة. وللعلم فإنه م يسلم من هذه السياسة حتى البسطاء من الفلاحين والعاملين لدى الفرنسيين فمثلا نجدها لم تساوي بين هؤلاء والعاملين لديها من الأوربيين في عدد ساعات العمل وفي الأجور وتاريخ دفعها-حضيرة العمل الواقعة في جبال البيبان-.
- إصدار فرنسا لقوانين إدارية واقتصادية صارمة ورادعة في حق الشعب الجزائري ...السيناتوس كونسيلت لسنتي 1863+1865، قانون أدولف كريميو اليهودي 1870...الخ، الأمر الذي جعل هذه العائلات في متناول الفرنسيين، بتفكيكها للملكية الجماعية خاصة في منطقة القبائل، حيث أسرة المقراني، بينما كريميو قد أعطى صلاحيات واسعة لليهود المتجنسين بالفرنسية للمساهمة في المشروع الاستعماري، وبالتالي فالشعب الجزائري أصبح بين ثلاث مخالب(المعمرين المتعطشين للمزيد من الأراضي واليهود المتعطشين للمزيد من الثراء والجيش الفرنسي المتعطش للمزيد من الدماء والانتصارات البهلوانية على شعب أعزل. الأمر الذي دفع بالمقراني إلى أن يقول قولته المشهورة " إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي، ولكن لا أطيع أبدا أحدا من غير الجنود، ولا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار واليهود"[1].

5-دور الكنيسة في تنصير الأطفال اليتامى من أبناء الشعب الجزائري، على اثر المجاعة السابقة الذكر، فالكاردينال –رتبة- لافيجيري لم يراع حرمة هؤلاء المساكين بل قدم لهم رغيف الخبز مقابل الصليب، ولقد تمكن إلى حد ما من تنصير عدد هائل

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص، 200.

من أبناء الشعب الجزائري، فحز ذلك في نفس المقراني وفي نفوس الكثير من الوطنيين، في الوقت الذي كان فيه البعض الآخر من الجزائريين المدجّنين يطمحون إلى تولي المناصب ويقتاتون من فُتاة الموائد الفرنسية.

مراحل مقاومة المقراني: يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين هما.

المرحلة الأولى: وتبدأ من 16 مارس 1871 إلى غاية 05 ماي، أو ما يسمى بالمرحلة المقرانية[1].

على إثر صدور قانون كريميو السابق الذكر -1870/10/24- ونظرا لما ترتب عنه؛ استقال محمد المقراني من وظيفته؛ إلا أن الإدارة الفرنسية حاولت ثنيه عن ذلك[2]، وظل يحاول إقناع السلطات باستقالته إلى غاية شهر مارس من سنة 1871م، أين أكد لهم عدم جدوى محاولاتهم وأنه سيعلن الثورة ضدهم، ولتحقيق ذلك قام بعقد العديد من الاجتماعات مع أفراد أسرته الفاعلين، كأخيه بومزراق، الذي لعب دورا كبيرا في هذه المرحلة؛ وابن عمه الحاج بوزيد، وصهره السعيد بن داود[3]، وحاول أن يقنع السكان بدوافع هذه الثورة.

ومن بين الأحدث التي يمكن تسجيلها في هذه المرحلة القصيرة، هو أنه بعدما عقد مجلسه السابق الذكر، تمكن من تجنيد ما يقارب 7000 فارسا، وتوجه بهم نحو مدينة البرج لمحاصرتها، فدام حصاره لها حوالي أربعة أيام أسفرت عن اقتحامه لبعض الأجزاء منها فقط؛ وأثناء هذه المدة تحركت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال سوسي وضربت عليه حصارا محكما من الخلف، بعدما تمكن من الاستيلاء على قصر المقراني ثم قام بتدميره، في الوقت الذي قام فيه أنصار الثورة بمحاصرة ومناوشة القوات الفرنسية المرابطة في مدينة سطيف، إلا أن المقراني تمكن من اختراق هذا

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، ص 256.
[2]- نفسه ، ص 246.
[3]- صالح، فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص، 128.

الحصار والتوجه نحو مدينة البويرة لمحاصرة الحامية الفرنسية المتواجدة بها؛ إلا أنه فشل مرة ثانية –معركة طكوكة أفريل-[1].

ومع نهاية هذا الشهر تكون القوات الفرنسية قد أعدت نفسها بشكل جيد للقضاء على زعيم الثورة، فمع مطلع يوم 05 ماي زحفت قوات العقيد ترومیلي بالتنسيق مع الجنرال سيريز وباغتت قوات المقراني، الشيء الذي أسفر في النهاية عن استشهاده في اليوم نفسه. وفي هذه الأثناء تكون رقعة الثورة قد امتدت بدرجة لم يكن يتوقعها المقراني لتشمل قرابة نصف البلاد حسب الدكتور يحي بوعزيز[2] (من زكار وملیانة وشرشال غربا؛ إلى جيجل والقل شرقا وإلى الحضنة والمسيلة وبوسعادة وتقرت وباتنة وبسكرة وعين صالح جنوبا-كمرحلة ثانية-). ومن أهم نتائج هذه المرحلة: قتل المعمرين وهدم الأبراج والمباني الرسمية وقطع خطوط البرق. إضافة إلى إعدام المتعاونين من الجزائريين وحرق ممتلكاتهم. وكذا هدم قنوات المياه وعدم الامتثال للفرنسيين بدفع الضرائب. ومحاصرة العديد من المدن والمراكز والحاميات الفرنسية وإلحاق أضرار بالبنية التحتية للعدو. أما على الطرف الجزائري فلقد تم إتلاف مطامير الحبوب للجزائريين والاستيلاء على مختلف أنواع الماشية، وتخريب المنازل بل قرى بأكملها، والاعتداء على حرمة الزوايا –زاوية صدوق والقريشي مثلا-.

المرحلة الثانية: وهي تبدأ من 05 ماي إلى منتصف يوليو 1871-المرحلة الرحمانية. وقد تولى زمام الأمر في هذه المرحلة الشيخ الحداد وولداه عزيز ومحمد؛ إلا أن عمر هذه المرحلة لم يعمر طويلا، كونهم طلبوا الأمان لأنفسهم من الفرنسيين خلال شهر يوليو من العام نفسه. ولقد كان للشيخ عزيز الحداد دورا كبيرا في إقناع الإخوان الرحمانيين بالانظمام إلى الثورة[3].

دور الإخوان الرحمانيين في الثورة.

---

[1]- بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 139.
[2]- يحي، بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ص 202.
[3]- أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، المرجع السابق، ص 257.

مع انطلاق الثورة في المرحلة الثانية، تكون فرنسا قد وقعت معاهدة فرانكفورت مع ألمانيا الدولة الناشئة -10 ماي 1871-، وهو ما سمح لها بالتفرغ للثورة؛ فقامت بإرسال تعزيزات عسكرية وصلت إلى حد 86000 عسكري. حيث تمكن هذا الجيش من فك الحصار المضروب عن المدن والأبراج والقرى المحاصرة من طرف الثوار.

في خلال هذه الأثناء دارت معارك طاحنة بين الجيوش الفرنسية والثوار- معركة تامدا، المرقب، بوجليل، وجماعة الصهريج، سيدي مبارك، رجاس، قصر الطير،-ومعارك أخرى وقعت خارج مركز الثورة كالتي وقعت في جيجل وزواوة والبابور وعنابة ونقاوس وتقرت وبوسعادة وأولاد شليح[1]. ورغم هذه التطورات فإننا نسجل طلب الأمان المبكر من الفرنسيين، الذي بادر به سي عزيز ووالده ثم بقية أفراد العائلة الفاعلين في الثورة، وهما أخوه محمد الذي استسلم في 2 يوليو ووالدهما الشيخ محمد امزيان الحداد الذي استسلم في 13 يوليو، والشيخ الجعدي الذي سبق وأن انظم إليها [2].

لا ريب أن هذه السلسلة من الاستسلام ساهمت في تراجع مفعول الثورة، مما ضيّق الخناق أكثر على بومزراق، الذي لم يكن أمامه بُدا من الانسحاب نحو جبال المعاضيد رفقة أحمد باي والسعيد بن بوداود المقراني، فاستولى على برج مقرة محاولا الدخول إلى القلعة؛ ومن هناك واصل ثورته بالتوجه نحو الجنوب-شهر أوت- مرورا بمدينة المسيلة، على أمل الوصول إلى الصحراء، غلا أننا نجده يعود أدراجه من جديد للتحصن بالمعاضيد -أكتوبر-، في الوقت الذي استولى فيه العدو الفرنسي على زمالته؛ الأمر الذي دفع برفيقه أحمد باي أن يطلب الأمان لنفسه فأمّنه الفرنسيون بالسجن؟، ومن هناك توجه بومزراق نحو الجنوب وأصبح في ضيافة الشريف بوشوشة، ؛ مما دفع بالفرنسيين إلى تعقبه بشكل مكثف، إذ لاحقته قوافل عسكرية إلى كل من تقرت بسكرة وورقلة، حيث تم حصر أولاد مقران في مثلث ضيق يمتد ما بين

[1]- أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، المرجع السابق، ص ص 258- 259.
[2]- نفسه.

واد سوف وتقرت، فحاول التخلص من هذا الحصار على أمل الوصول إلى فرع الزاوية الرحمانية في نفطة؛ لكنه ظل الطريق حسب ما ذهب إليه الدكتور أبو القاسم سعد الله، فألقي عليه القبض من طرف الجيش الفرنسي؛ في منطقة الرويسات بين تقرت وورقلة[1].

نتائج ثورة المقراني : من بين أهم نتائجها الخسائر البشرية الفادحة في صفوف الشعب الجزائري الذي ساند بكل شرائحه ثورة المقراني. وكذا مصادرة أراضي الثوار عن أخرها -446.000 هكتار بقيمة 19 مليون فرنك-؛ كما تم تغريمه بغرامة قدرت بـ36.582.000 فرنك فرنسي كضريبة حرب. ناهيك عن المصادرات والسلب والنهب العشوائي الذي قام به الجيش الفرنسي. وخلاصة الأمر فإن الثورة كلفت الجزائريين ما قيمته 63.212.252 فرنك فرنسي-مصادرة-؛ وهو أمر لا يسعنا الحديث عنه بإسهاب[2]. إضافة إلى فرض غرامات على النحو الآتي: 70 فرنك عن كل بندقية، 140 فرنك عن كل من شارك فر الثورة، 210 فرنك للعرش الذي شارك في الثورة، وكان كل من لم يلتزم بدفع هذه الغرامات تصادر املاكه فورا، الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى مصادرة 1.210.907 رأسا من البقر، ما بين 1872-1873، و 1.458.907 سنة 1876.

-الثورة أعطت دفعا قويا وتجاوبا كبيرا للشعب الجزائري مع قضيته العادلة، عكس ما روجت له الدعاية الفرنسية المنادية بمقولة-الجزائر أصبحت هادئة-. كما بينت للفرنسيين رفض الجزائريين للهيمنة الفرنسية.

-تتشكيل المعمرين لمجموعات شبه عسكرية تجوب القرى والأرياف، لإجراء الإعدامات الصورية للجزائريين المشبوه في مشاركتهم في الثورة، دون محاكمة.

[1]- أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 1، المرجع السابق، ص 262.
[2]- نفسه، ص 269.

-طرد الجزائريين من أراضـيهم وممتلكاتهم وفرض التوجه القسـري عليهم نحو الجبال والمرتفعات.

-محاكمة زعماء الثورة إذ حكم على عبد العزيز بالنفي على جزيرة كاليدونيا الجديدة؛ ولم يسلم مئات الجزائريين أن يكون مصيرهم نفس مصير عزيز-النفي إلى كاليدونيا-.

-فتح باب الهجرة القسرية على مصراعيه للجزائريين الذي توجهوا إلى أنحاء متفرقة من العالم العربي والإسلامي.

أسباب فشل المقاومات الشعبية

كانت المقاومة المسلحة وسيلة التصدي الأساسية للاحتلال لكنها تميزت بالانعدام الوحدة والتنسيق.

- التطور الفرنسي في وحداته القتالية.
- عدم شموليتها وتنظيمها.
- اتباع أسلوب الحرب المكشوفة.
- ضعفها من ناحية العدة والعتاد.
- عدم تزامنها في وقت محدد.

المحاضرة السابعة

سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر

إن البرنامج السياسي للمستوطنين الأوربيين كان مهيئاً للعمل به منذ 1848، لكن كان هناك عائق حال دون تنفيذ مشاريعهم وهو سيطرة الجيش الفرنسي على الجزائر منذ احتلاله لها سنة 1830، واستمر هذا الصراع بين الأوربيين والجيش من 1830 إلى غاية 1870، أي حين انهزام الجيش الفرنسي في معركة سيدان وإلقاء القبض على نابليون الثالث 1871 ثم نفيه إلى بريطانيا حيث مات في عام 1873، وآنذاك فقط مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوربيين الذين استولوا على السلطة وكان الزعيم المفكر لمخططات المستوطنين الأوربيين بالجزائر هو الدكتور أغيسط وورنير، August Warnierالذي يعتبر المتكلم باسم المستوطنين في عهد نابلون الثالث. تزعم حركة التغيرات الجديدة لصالح المستوطنتين بعد موت نابلون الثالث أودولف كريميو بحيث كان المسؤول الأول في حكومة الدفاع الوطني المناهضة لنابلون الثالث المهزوم[1].

وتتمثل السياسة الجديدة في دمج الجزائريين في فرنسا وذلك عن طريق إصدار 36 مرسوم متعلق بالجزائر، وبانتقال السلطة من يد العسكريين إلى يد المستوطنين الأوربيين ومن أهم هذه المراسيم نخص بالذكر:

1) مرسوم يوم 4 أكتوبر 1870 والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلاً من 4 مقاعد فقط عام 1848 وبتالي تقوية التمثيل السياسي للأوربيين في فرنسا
2) مرسوم يوم 8 أكتوبر 1870 والمتعلق بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.

3) المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 والذي أنشأ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في ثلاث ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا وليس مع وزراء الحرب كما كان الحال سابقاً

4) المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870 الذي يسمح للمعمريين الأوربيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري أي تحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين

5) المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي يسمح للمستوطنين الأوربيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا وكذالك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني

6) المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 المعروف بمرسوم **"كريميو"** وهو الذي سمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الإمتيازات التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية[1]

وباختصار فإن هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبة المستوطنين الأوربيين والمتمثلة في تقوية عدد السكان الأوربيين واليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة وفعالية.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 153.

المحاضرة الثامنة

أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919

في بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال حيث بدأ رجال النخبة في الجزائر يتحركون ويتحالفون ضد إدارة الاحتلال ودسائسها في بلدهم وذلك على المستوى الوطني، ويرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذين تعلموا في المدارس الفرنسية وأصبحوا يحسون ويشعرون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين، وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة[1]

بداية من عام 1892م، بدأت حركة الشبان الجزائريين في ربط اتصالات مع المسؤولين الفرنسيين وتنقل إليهم هموم المواطن الجزائري وانشغالاته وتقترح عليهم ما ينبغي عمله لإنصافهم[2]. وتزعم حركة الشبان الجزائريين مجموعة من الشخصيات الجزائرية التي كانت تشتغل في ميدان التعليم والترجمة والسياسة والطب والتجارة[3]، وفي سنة 1904م أسسوا جريدة المشعل وحاولوا من خلالها نشر أفكارهم التقدمية وإظهار التعلق بالشخصية الجزائرية، لكن مواقفهم السياسية ومعارضتهم العلنية للسياسة الفرنسية في الجزائر ظاهرة بوضوح في عام 1908، حيث صدر مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامن عشر وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وفي شهر أكتوبر من عام 1908 قدمت حركة الشبان الجزائريين احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية على القرار المتعلق بتجنيد الشبان الجزائريين ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله، إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل قانون

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 154.

2- محفوظ قداش و جيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962) ، ترجمة: أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 21-32 ; أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج 2، ص77.

[3]- نفسه.

الأهالي وإلغاء بعض بنوده وتخفيف العقوبات الواردة فيه، ورفع نسبة التمثيل في الإنتخابات المحلية والمساواة بين المسلمين والأوربيين والمساواة في دفع الضرائب[1].

بعث رجال حركة الشبان الجزائريين بوفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912م[2]، وذلك لمقابلة رئيس الحكومة الفرنسية "بوانكاري" على اتخاذ إجراءات سياسية لصالح السكان المسلمين وطلب وفد الشبان الجزائريين بمنح الجزائريين حقوقاً أساسية مثل:

1- إلغاء قانون الأنديجينا
2- المساواة في دفع الضرائب
3- المساواة في التمثيل السياسي[3].

أثار انضمام الأمير خالد إلى حركة الشبان الجزائريين ضجة كبيرة في أواسط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر، حيث كانوا يعتبرونه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم ، وباختصار فإن حركة الشبان الجزائريين بما فيها الأمير خالد والشريف بن حبيلس المتكلم باسم الحركة، أصبحت هي العدو اللدود للأوربيين في الجزائر.

على الصعيد اقتصادياً واجتماعياً تأكد إن السياسة الاستعمارية الجادة التي انتهجتها عام 1871م قد حققت بها أهدافها فقد جعلت الجزائريون يعيشون في شبه مجاعة عام 1912م، نتيجة انخفاض المحاصيل الزراعية وارتفاع الضرائب والإجراءات التعسفية والتي طبقتها للحكام المحليين في الجزائر[4].

من بين عوامل هجرة الجزائريين في هذه الفترة إلى الخارج الاضطهاد السياسي حيث واجه المسلمون الجزائريون ضغوطات جهنمية من طرف 260 من الحكام المحليين ونوابهم القياد، حيث كانوا يتفننون في تعذيب الجزائريين عن طريق تطبيق

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 154

2- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013 ، ص 114.

3- عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، دار هومه ، الجزائر، 2013، ص 234.

[4]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص ص 36-42.

قانون الأنديجينا أو قانون الأهالي، كما ازداد نفوذهم عام 1902م، حيث صاروا هم وكلاء المحاكم القمعية، فاضطهدوا السكان وطبقوا الإجراءات التعسفية حتى يرضوا إدارة الاحتلال، ونتيجة لهذا الظلم وهذه التجاوزات الخطيرة تأزم الوضع مما جعل الأهالي يغادرون البلاد، وأشهر هجرة هي الهجرة الجماعية من مدينة تلمسان نحو سوريا سنة 1911م[1]. لقد كان الجزائريون يشكون من الضرائب الثقيلة إلى السلطات الفرنسية، بالإضافة إلى الضرائب الدينية الزكاة العشور ضريبة الصخرة كالحراسة الليلية بدون أجر، وفقدان أراضيهم بسبب الاستعمار الاستيطاني وبقوا في معظم الأحيان عمالاً فلاحين[2].

أوضاع الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى 1900 - 1914

1- سيطرة المستوطنين على إدارة شؤون الجزائر:

لم يكتف المستوطنين الأوربيين بالحصول على الجنسية الفرنسية وامتلاك الأراضي وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي بل تعدى الأمر إلى نسج مخططات لقهر الجزائريين وإذابة تمثيلهم، و ركزوا سعيهم الى الاستقلال عن فرنسا، وبعد أن حققوا مكاسب معتبرة منذ عام 1870 بدأوا يشعرون بالتهميش من قبل حكومة باريس فطالبوا بحقهم في تسيير شؤون الجزائر، وبعد أن سيطروا على إدارة البلديات ذات الصلاحيات الكاملة وفرضوا تعيين فرنسيين على رأس البلديات المختلطة تمكنوا في 19 ديسمبر 1900م من إصدار قرار يخول لهم صلاحيات واسعة في حكم الجزائر[3]، وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة وإنشاء المجلس المالي، وهو بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر، ويحوز فيه المستوطنون على الأغلبية المطلقة، حيث لا يمثل المسلمين الجزائريون سوى ثلث المقاعد ونصيب من هذه المقاعد يتم بالتعيين، وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج 2 ، ص 123.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 176
[3]- مقلاني عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر(1830-1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014م، ص ص12–126.

مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم، والحقيقة أن أغلبهم لم يكونوا يمثلون سوى مصالحهم الخاصة وخدام مخلصون للإدارة التي عينتهم، وأصبح النواب الأوربيون يشرعون القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، ويوجهون سياسة الحكام العامون باتجاه خدمة مصالحهم وتهميش المسلمين الجزائريين [1].

وقد كان النواب الأوربيين يؤثرون في مجرى الأمور في باريس والجزائر، بحيث لا يعين أي حاكم عام إلا بعد موافقتهم ولا يسن أي قانون في البرلمان الفرنسي إلا بعد استرضائهم[2]. وبدورهم كان رؤساء البلديات الأوربيين يملكون صلاحيات واسعة في التسيير المحلي وإقامة الخدمات والمؤسسات الضرورية للسكان الأوربيين، وتسليط عقوبات على الجزائريين الممتنعين عن دفع الضرائب، وقد عانى الجزائريون الاضطهاد الأكبر من أعوان رؤساء البلديات من قياد ومستشارين، وقد ازدادت وضعية الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية سواء نتيجة للضرائب والتسلط المفروض وقانون الانديجينا المقيد لجميع النشاطات (التجارة، الهجرة، التنقل)[3].

2 ـ الهجرة الى الخارج :

شكلت هجرة الجزائريين الى الخارج تعبيرا صارخا عن رفض النظام الاستعماري وسياسة الاضطهاد المسلطة، وقد لفتت حركة الهجرة القوية سنة 1910 أنظار الإدارة الفرنسية[4]، رغم أن حركة الهجرة بدأت عام 1830، فقد هاجرت أعداد هامة من الجزائريين الى سورية والمشرق العربي، واستقرت بعض العائلات بتونس والمغرب خاصة بعد أن تعرضت للاضطهاد ونزعت أراضيها، وفي سنة 1847 تضاعفت أعداد المهاجرين وبخاصة الى سوريا التي أستقر بها الأمير عبد القادر منذ عام 1856 ونظم شؤون المهاجرين هناك، وكان عدد المغادرين للبلاد أكبر بعد ثورة

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: الفترة الأولى (1920-1936م) ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984، ص 32.

[2]- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983م، ص120.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج 2 ، ص 115.

[4]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية، 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987، ص 50.

1871 وخاصة في سنوات 1874، 1875، 1888، 1893، واهتمت السلطات الفرنسية بهذه الظاهرة في بداية القرن العشرين، فحاولت تحديدها وحتى منعها[1].

لاريب أن هناك دوافع سياسية ودينية واقتصادية معروفة وراء هذه الهجرة ، على أن بعض الهجرات ارتبطت بأسباب خاصة، مثلما هو الحال بالنسبة لهجرة سكان سطيف سنة 1910 وتلمسان سنة 1911، فبالنسبة للهجرة الأولى قدمت بخصوصها أسباب عديدة منها تعسف القياد واغتصاب الأراضي، والرغبة في التخلص من قانون الأهالي والتجنيد الإجباري، وعبء الضرائب وصرامة النظام الغابي[2]، أما هجرة تلمسان فان قرار التجنيد الإجباري كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس إضافة الى الدوافع الدينية والاقتصادية، وقد ظلت العائلات التلمسانية محافظة على إسلامها وشخصياتها الحضارية ولم يطق أبنائها ما آل إليه حال الأوقاف والمؤسسات الدينية والثقافية وتدخل اليهود والمبشرين لإفساد المجتمع[3]، وأمام هذه المظالم التي انضاف إليها قرار التجنيد الإجباري أصبحت الهجرة عند الكثيرين واجبة، وذلك بقصد الالتحاق بالبلدان الإسلامية ومتابعة المقاومة أو على الأقل الهروب من وجه النظام الاستعماري والكفار واليهود، وهو عند الكثيرين شكل من أشكال المقاومة.

3- ظهور النضال السياسي ـ حركة الشبان الجزائريين:

في بداية القرن العشرين ظهر بالجزائر نضال سياسي بدأه رجال النخبة، وهم أولئك المثقفون الذين تكونوا بالمدارس الفرنسية وأصبحوا يحسون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوربيين وعدم وجود أي تمثيل سياسي للجزائر يمكن من استرجاع بعض حقوقهم المغتصبة، ويعرف الأستاذ على مراد هذه الطبقة بقوله: "فهم مثقفون مسلمون ولدوا في أغلبيتهم في نهاية القرن التاسع عشر، والذين بالإضافة الى وظيفتهم الاجتماعية كان لهم اهتمام كبير بالمسائل السياسية"، وقدر مراد عدد هؤلاء الذين

---

[1]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 50.

[2]- يحيى بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، 1830-1954 م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995، ص 212.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج 2 ، ص 123.

تحصلوا على تكوين جامعي أو على الأقل تكوين ثانوي بمائة شخص ينتمون الى أسر ميسورة أو متوسطة الحال، ويشتغلون في المهن الحرة (أطباء، صيادلة، معلمون وغيرهم) ، وقد أطلق المؤرخون الفرنسيون اسم الشبان الجزائريين على هذه الفئة القليلة العدد تمشيا مع موضة ذلك العصر عندما ظهرت تسمية الشبان الأتراك، والشبان المصريون والشبان التونسيون[1]، والأمر لا يتعلق هنا بحزب منظم أو مجموعة مهيكلة ولكن يتعلق بمجموعة مبادرات فردية أو جماعية تكونت حول نادي ثقافي أو جريدة معينة، ورفعت مطالب سياسية تعبر عن انشغالاتها، وتعرف بالوضع البائس الذي أصبح عليه إخوانهم في الدين، كمثل العريضة التي رفعت ستة 1900 الى البرلمان الفرنسي تطلب (الحقوق الضرورية لكل إنسان لا للفرنسيين فقط) ومنها حق انتخاب النواب والممثلين السياسيين للمسلمين[2].

وكان قادة حركة الشبان الجزائريين يقومون بنشاط واسع في الميدان السياسي والثقافي خاصة بالمدن الكبرى، فكانوا يختلطون بالمفكرين الفرنسيين ويدافعون عن شعارات الثورة الفرنسية ويطالبون بالحد من تسلط المستوطنين، وبحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أنشأ هؤلاء في سنة 1902 جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة ونادي صالح باي بقسنطينة وجمعيات ونوادي أخرى بتلمسان ومعسكر وعنابة وجيجل[3].

وأدرك الشبان الجزائريون أهمية الصحافة لبث أفكارهم وتوعية مواطنيهم، فأنشؤوا جريدة المشعل سنة 1904 دافعوا من خلال أعمدتها على أفكارهم التقدمية وقيمهم الشخصية، ولعل أول صحيفة أنشأها الشبان هي جريدة "الحق" بعنابة سنة 1893[4]، وظهرت بوهران جريدة الصباح بين 1904-1905، وجريدة الحق سنة 1902 ولكنها صدرت بانتظام بين سنتي 1911-1912، وجريدة الإسلام بعنابة

[1]- شارل روبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 – 1919م) ، ترجمة حاج مسعود بن عريبي. ج 2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007م. ص 704.
[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، ص 120.
[3]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 17.
[4]- زهير إحدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1991، ص 93

1909-1911، ثم بالجزائر العاصمة بين 1912-1914. وعموما صدرت من سنة 1907 الى سنة 1913 خمسة عشر جريدة ساهمت في بعث الصحوة السياسية، وذلك على الرغم من جهود الإدارة في عرقلتها والتشويش عليها[1].

إن الأفكار المعالجة في النوادي وفي الجرائد سمحت للشبان الجزائريين بأن يقدموا بين سنتي 1900 و1914 عددا من المطالب، خاصة وأن هذه الفترة تخللتها أحداث هامة. ففي سنة 1908 صدر مرسوم ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن 18، وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وقد أثار هذا الأجراء تذمر الجزائريين، وبادر الشبان الجزائريين الى تقديم احتجاج للحكومة الفرنسية ألحوا فيه على أن تجنيد الجزائريين لن يكون إلا إذا أدخلت إصلاحات على قانون الأهالي، ورفعت نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية وأقرت المساواة بين المسلمين والأوروبيين، ومن جهتهم رفض المستوطنين قرار إحصاء المجندين واعتبروا أن المطالب غير شرعية ولا يمكن تحقيقها[2].

وبعد صدور قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتجنيد الجزائريين قام الشبان الجزائريون بحملة واسعة لمناقشة موضوع الخدمة العسكرية في مقابل التعويضات، وذهب وفد الى باريس لمقابلة رئيس الحكومة "بوانكاري" ورفع عريضة عرفت باسم ببيان الشبان الجزائريين، طالبت بإدخال إصلاحات مقابل الخدمة العسكرية، ومنح الجزائريين حقوقا أساسية مثل إلغاء قانون الأهالي، والمساواة في دفع الضرائب وفي التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي[3].

ولكن ممثلي المستوطنين وقفوا حائلا أمام استصدار مثل هذه المطالب، وفي سنة 1913 تمكن قادة حركة الشبان الجزائريين من التحالف مع شخصية مرموقة هي شخصية الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وتقرر في 2 أفريل 1914 تشكيل

---

[1]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 18.
[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، ص 237.
[3]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 1948 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1991 ، ص 24.

(الاتحاد الفرنسي الأهلي)، والذي كان القصد منه ظاهريا إقامة تعاون بين العرب الفرنسيين وهدفه الرئيسي إحراز مكاسب سياسية واقتصادية لصالح الجزائريين[1]. وعموما فقد جندت فرنسا ما يناهز 82 ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى[2]، ولم تمنح الجزائريين في سنة 1919 سوى إصلاحات سياسية محدودة[3].

الجزائر ابان الحرب العالمية الأولى

أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل فاعل على تطور النضال الجزائري، ومثلت بحق مرحلة متميزة في تاريخ الجزائريين، وقد خلفت أحداثها وتطوراتها انعكاسات بالغة على الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر.

أولا : أوضاع الجزائر عشية اندلاع الحرب:

أخضعت الجزائر للسيطرة الفرنسية وتمكن المستوطنون من فرض هيمنتهم الاقتصادية على الجزائر، وبذلك سخروا كل الطاقات لخدمة أهدافهم ومطامحهم الذاتية، وفي ظل القوانين الاستثنائية الجائرة والظروف الاقتصادية الصعبة لم يكن بمقدور الجزائريين القيام بثورات شعبية، وقد خاضت النخبة الجزائرية عشية اندلاع الحرب العالمية معارك سياسية ضد الإدارة والمستوطنين، ومنها معركة المطالبة بالإصلاحات الخاصة بالمسلمين، والتجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا بالقوة على الجزائريين. وكان أملهم كبيرا في أن تفرز الحرب العالمية فرصا مناسبة لتحقيق مطالبهم الوطنية[4].

ثانيا ـ الحرب وأمال الجزائريين منها.

[1]- نور الدين ثنيو ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية ، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2015، ص ص 106-107.
[2]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 29.
[3]- نور الدين ثنيو ، مرجع سابق، ص 253.
[4]- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، دار هومة، الجزائر،2013 ، ص ص 281-282

اندلعت الحرب العالمية الأولى في صيف 1914، واعتقد كثير من الجزائريين أن انهزام فرنسا فيها سيعود بالفائدة عليهم، وقد وجدت الدعاية الألمانية صدى واسعا بين الجزائريين، فالتحق بعضهم بصفوف الجيش الألماني أملا في انتصار ألمانيا وتحقيق الاستقلال وأمل المتعاطفون مع هذه الدعاية أن يجلب انتصار المانيا وتركيا استقلال الجزائر[1].

ولم تكن حركة النخبة في هذه الظرفية الحاسمة قد أنضجت مشروعا واضحا تدافع عنه، كما أن الدعاية الفرنسية كانت تلتف على آمال الجزائريين، فقد أكدت فرنسا أن الجزائريين مخلصين لها، واتخذت كامل احتياطاتها لمواجهة الموقف، ومنها مواجهة الدعاية الألمانية التي تؤثر على الجنود في جبهات القتال[2]، وقد خاب أمل الجزائريين بفشل التحالف المركزي في الحرب، ولم تكن الثورات الشعبية قادرة على الجمود في وجه فرنسا التي استعادت قوتها، وهكذا بقي أمل النخبة معلقا على مبادرة فرنسا لرد الجميل لولائك الذين ضحوا من اجل علمه.

ثالثا ـ سياسة فرنسا تجاه الجزائريين:

بعد إعلان الحرب مباشرة توجه الحاكم العام في الجزائر للجزائريين بخطاب دعا فيه الجزائريين لمساعدة فرنسا حامية الإسلام، وتحدثت كثير من الأصوات الفرنسية عن مشروع التآخي الفرنسي ـ الإسلامي، وكانت الإدارة الفرنسية قد سعت لإدخال بعض الإصلاحات الطفيفة لإرضاء القياد والبورجوازيين، واستغلت رجال الدين الرسميين في توجيه دعايتها، وانتهجت سياسة الإغراء لحث الجزائريين على التجنيد[3]، فكانت حصيلة المجندين بادئ الأمر أربعين ألفا، كما فرضت على الجزائريين العمل في المهن المساعدة للحرب، وهكذا جندت فرنسا للحرب ولأغراض

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2، ص 240 ; ناصر بالحاج: "دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحر ب العالمية الأولى (1914 - 1918)"، مجلة الواحات للبحوث والدارسات، قسم التاريخ المركز الجامعي، غرداية ، 2008 ، ص 3.
[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 117 .
[3]- نفسه، ص 221.

الحرب حسب الاحصائيات الفرنسية 173019 فردا أي ما يساوي 3 .6 بالمائة من مجموع السكان[1].

رابعا ـ ثورات الجزائريين الشعبية إبان الحرب:

أ- انتفاضة 1914 ببني شقران :

ما أن بدأت الإدارة الاستعمارية بمنطقة معسكر في إعداد قوائم المجندين الجزائريين حتى بدأت الأوضاع تتدهور، وأعلن زعماء الاعراش رفضهم لسياسة تجنيد أبناءهم في اجتماع عام ضم مناطق بني شقران والفراقيق وأولاد سعيد، وفي يوم 05 اكتوبر 1914 سيرت السلطات الفرنسية كتيبة لإخضاع شباب بني شقران لكن الكتيبة ردت على أعقابها بهجومات شنها الثوار بقيادة قائد الفراقيق، فكان رد السلطات على هذه الأحداث عنيفا، إذ مر الجنرال لاربي بمحاصرة الدواوير الثائرة وحرقها وقمع المتمردين بالقوة، وانتهت هذه الحوادث باعتقال عدد من السكان وتقديم 42 منهم للمحاكمة، حيث صدرت في حق جزء منهم أحكاما قاسية وفرضت العقوبات الجماعية على اعراش بني شقران[2] .

ب ـ ثورة الاوراس 1916 – 1917 :

عرفت منطقة الاوراس بثورتها العديدة التي تؤكد على رفض السكان للاستعمار الفرنسي الذي صادر الأراضي وضايق السكان وسن قانون التجنيد الإجباري، وقد سنت الحكومة الفرنسية في 08 سبتمبر 1916 مرسوما بنص على تعطيل العمل بحق الإعفاء من التجنيد والتعويض. وفي 14 سبتمبر صدر مرسوم ثاني يقضي بتسخير العمال قصرا في الأعمال التي تخدم أغراض الحرب، وكانت بدية الثورة في منتصف عام 1914 عندما أعلن سكان بريكة وبالأزمة وخنشلة وباتنة أنهم يفضلون الموت

---

[1]- أنظر: Ageron Charles Robert, les Algériens musulmans et la France : 1871 – 1919, t 2, p.u.f. Paris, 1968, p 1140.

[2]- يحياوي محمد جمال ، كلمات ومواقف: دراسات ومقالات صحفية ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 115-117.

على تقديم أبنائهم للتجنيد[1]، وبدأت عمليات فرار الشباب إلى الجبال ورد المتصرفون الإداريون على أعقابهم، وقد تم تسجيل عدة حوادث اعتداء في النصف الثاني من سنة 1916، وكانت حوادث 10 / 11 نوفمبر 1916 ببريكة وعين التوتة الانطلاق الفعلية للثورة التي شملت كامل المنطقة من بريكة غربا إلى جبال الأوراس شرقا، وقام خلالها الثوار بحرق مزارع المعمرين ومحاصرة مقر بلدية عين التوتة وقتل حاكم دائرة باتنة، وقد قدر أجيرون عدد الثوار بـ 4 ألاف شخص، وكان من ابرز قادتهم علي بن زلماط وأخوه المسعود في الاوراس وابن علي بن النوي في متليلي[2].

وقد ردت الإدارة الفرنسية بعنف وقسوة على الثورة، إذ كلفت خمسة كتائب من الجنود السنغاليين بملاحقة مجموعات الثوار وتهديم القرى وإحراق الممتلكات، فارتكبت العديد من المجازر التي اعترفت لجنة التحقيق البرلمانية بقسوتها، وانتهت حوادث هذه الثورة في شهر ماي 1917 بعد أن بلغ عدد قتلى الفرنسيين 15 رجلا وقتلى الجزائريين أكثر من 100 حسب مصادر السلطة الفرنسية، كما قدم 2904 شخص للمحاكمة وصودرت الممتلكات وفرضت على السكان مبالغ باهظة[3].

ج ـ ثورة التوارق:

أخضعت صحراء التوارق للاحتلال الفرنسي منذ بداية القرن 20، ووجد التوارق فرصتهم في الحرب العالمية الأولى ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل الأجنبي، فاندلعت عدة انتفاضات للتوارق توسعت في مناطق الصحراء . ومنها ثورة واحات الصحراء الشرقية، حيث تشجع التوارق للتعاون مع المقاومين السنوسيين الذين طردوا الايطاليين والفرنسيين من إقليم فزان وتزعم خليفة بن عسكر النالوتي الثورة في المنطقة الممتدة مابين الذهيبات وزوارة وألحق خسائر باهظة بالفرنسيين مع نهاية 1915، وقاد التمرد أحمد سلطان الجانبي والسي العابد السنوسي وحاصر التوارق

[1]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 31.
[2]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 335.
[3]- شـارل روبير اجيرون، الاضـطرابات الثورية في الجنوب القسـنطيني من نوفمبر 1916 إلى يناير 1917 ، مجلة الأصالة، ع 62 - 63 ، أكتوبر نوفمبر – 1978 ، ص 10 .

جانيت مدة 18 يوما إلى أن حرروها وطردوا الحاشية الفرنسية منها واعتقلوا فيما بعد قائدها الضابط لوران لكن القوات الفرنسية ما لبث أن عادت إلى جانب التي أخلاها الثوار[1]. كما **زعيم ثورة توارق الهقار** إبراهيم أق أبادا طرد الفرنسيين من الهقار بعد ثورة فرحون بالنيجر وثورة التوارق بجانب، فكانت بداية الثورة التخلص من الراهب المخبر شارل دو قوكو في أول ديسمبر 1916، وامتدت الانتفاضة لتعم كامل منطقة الهقار طيلة ثلاث سنوات، اضطر في نهايتها إبراهيم اق اباداكا لاستسلام لكن توارق الطاسيلي واصلوا اعتراض قوافل الفرنسيين وإلحاق الهزائم بهم[2].

نتائج الحرب العالمية على الجزائريين

تحمل الجزائريين عبئا ثقيلا أبان الحرب العالمية الأولى وساهموا بشكل فعال في معارك فرنسا على الجبهة الأوربية، وتشير جل الإحصائيات على حجم المشاركة الجزائرية الكبرى في الحرب. إذ جندت فرنسا ما يقارب 177 ألف جندي، استعانت بحوالي 75 ألف عامل جزائري للعمل في المصانع الفرنسية، وبلغ عدد الذين لقوا حتفهم في الحرب حوالي 50 ألفا[3]. وخلفت الحرب نتائج كبيرة على الجزائريين في ميادين مختلفة أهمها :

- صدور قانون 06 فيفري 1919م الذي يندرج في إطار الإصلاحات التي بادرت الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر قصد ترضية الجزائريين ولتظهر اعترافها بالجميل المقدم[4]. ونص القانون على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية ومنح حق تمثيل الجزائريين عير المواطنين في المجالس الاستشارية، ولم يغير شيء في التمثيل المجالس البلدية، أما في المجالس العامة فرفع شبة التمثيل

[1]- رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ، دار المعرفة، الجزائر، 2010 ، ص 20 ; محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962 - 1830 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن، ص 7.

[2]- هقاري محمد: "دور سكان منطقة ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 24 ، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى اق اخموك تامنراست، الجزائر، جوان 2016 ، ص 35 .

[3]- أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ص 838.

[4]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص 44.

من20% -30%، وأهمها إصلاح مسالة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس، وبدا هذا الإصلاح هاما في نظر البعض كونه حدد علاقة حق المشاركة للجزائريين بفرنسا تحديد دقيقا ووسع القسم الانتخابي للجزائريين ومنح حق المشاركة للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات[1]. لكن الإصلاح في جوهره كان ضئيلا ووضعت أمام تطبيقيه عراقيل عديدة ولم يرضى حركة النخبة التي كانت تطالب بالتجنيس والاندماج في هذه الإصلاحات.

وكانت فترة الحرب فرصة سانحة لاختلاط الجزائريين بأبناء فرنسا في جبهات القتال وداخل المصانع وكان لهذا الاختلاط اثر كبير في نفوس الجزائريين الذين أحسوا بنوع من المساواة والاحترام لكن بمجرد عودتهم إلى الجزائر واجهوا غطرسة المعمرين واكتشفوا أن المعمرين عنصر فريد في طباعه العنصرية [2].

وقد تعلم الجزائريون من الحرب دروسا لا تقدر بثمن فقد شاعت بينهم أفكارا عديدة وعاشوا أجناسا مختلفة ومارسوا عادات لم تكن معروفة لديهم واستفادوا من تجارب ومهارات عدة.

وبدا تأثر النخبة الجزائرية واضحا بأحداث الشرق الأدنى ومبادئ الرئيس الأمريكي"ويلسون" والثورة البلشفية وظهور القومية[3]، وكلها أدت إلى رفع مطالب تنادي بتقرير المصير الجزائر وتحقيق مطالب الشعب الجزائري السياسية وما فتأت الساحة الجزائرية أن عجت بالتيارات والأحزاب السياسية المختلفة الأهداف والتوجهات بدأ بانقسام حركة النخبة .

---

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، مصدر سابق ، ص 73.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ، ص 215.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009 ، ص 1.

المحاضرة التاسعة

حركة الأمير خالد

الأمير خالد بن الهاشمي من أحفاد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق يوم 20 فبراير 1875 حيث قضى طفولته وفي هذا البلد العربي الذي كان تابعا للإمبراطورية العثمانية، تأثر الأمير خالد بكل من أفكار الحركة اللائكية " الشباب التركي وأفكار حركة النهضة للمصلح المصري محمد عبد. وفي سنة 1892 رحل مع عائلته إلى الجزائر، ثم تابع دراسته بثانوية لويس الأكبر بباريس، أين تحصل على شهادة البكالوريا في عام 1892م[1]، وبتوصية من والد التحق بكلية سان سير الحربية ولكن غادرها سنة 1895 للعودة إلى الجزائر ثم رجع إليها سنة من بعد ليكمل دراسته، وتخرج منها برتبة ضابط من بعدها عاد إلى الحياة المدنية وأصبح يتردد على نوادي الشباب الجزائري، وهي حركة تأسست 1909 على يد مجموعة من النخبة الجزائرية المفرنسة والمساندة لفكرة الاندماج، والتي بعثته سنة 1913 إلى باريس لإلقاء محاضرات حول أوضاع المسلمين بالجزائر[2].

بانتهاء الحرب العالمية الأولى كان الشعب الجزائري يعيش ظروف قاسية مما دفعه لتكريس حياته للنضال السياسي قولا وكتابة من أجل استرجاع تلك الحقوق المهضومة فاتخذ من تضحيات الشعب الجزائري إبان الحرب العالمية الأولى وسيلة لمطالبة الحكومة الفرنسية باحترام وعودها اتجاه الشعب الجزائري والتي كررتها في العديد من المرات على لسان رئيس وزرائها كليمانصو وكانت مبادئ ولسن المنادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها منتشرة في أواسط الدول المستعمرة، وبعد أربعة

[1]- أحمد مريوش ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر من النضهة الى البناء السياسي المنظم 1900 / 1954 ، ج2 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2007، ص ص 75-78

[2])- عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص164.

سنوات من إعفائه من الخدمة العسكرية تحصل الأمير خالد على التقاعد سنة 1919 وهي سنة التي صدر فيها قانون الإصلاحات الفرنسي السابق الذكر، ومنذ هذا التاريخ سيتفرغ الأمير خالد بالكامل للنضال والعمل السياسي في الجزائر[1]، فرأى الأمير خالد يومئذ أن يعرض قضية الجزائر على الرئيس الأمريكي ولسن أخفقت في التنفيذ لمعارضتها من قبل الدول الاستعمارية فلم يجد الحل أمامه إلا بالاستمرار في التفاوض مع الحكومة الفرنسية لغرض الإحراز على حقوق الجزائريين، واستطاعت إصلاحات كليمانصو لعام 1919 إحداث تغيرات في الساحة السياسية الجزائرية بحيث وحدت الضرائب الأهلية والقوانين الزجرية وزادت من عدد الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة التامة ورغم هذا عارض المعمرون الأوربيون قانون كليمانصو وذهبو إلى مطالبة الحكومة الفرنسية بإلغائه ونتيجة لهذا ألغيت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأنديجينا[2].

ظهر الأمير خالد بعد الحرب العالمية الأولى كقائد ورائد لحركة الشبان الجزائريين الوطنيين وكممثل للتيار العروبي الإسلامي وكان للشعبية التي اكتسبها الأمير في هذه الفترة دوراً في تحقيق فوزه الباهر في الانتخابات المحلية التي جرت في ديسمبر 1919كان الأمير مرشح في الجزائر العاصمة والتي خسرها التيار النخبوي المتطرف المنافس له بحيث خسر دعاة الإدماج والتجنيس خسارة فادحة في هذه الانتخابات التي فاز فيها الأمير بأغلب الأصوات تقريبا 925صوت للأمير مقابل 332صوتاً للاندماجيين[3]. ووجدت الأفكار التي تبناها الأمير خالد صدى كبير لدى الجماهير وساندها الكثير من المثقفين الجزائريين، وسمحت له بالفوز في مدينة الجزائر بالانتخابات البلدية في سبتمبر 1919 بناء على برنامج رفض من خلاله التجنس، ولكنه لم يكمل عهدته واستقال في شهر أكتوبر من سنة ،1920 لينتخب من جديد مع مجموعة من أنصاره في شهر جانفي 1921، ووجد عراقيل كبيرة من الإدارة الفرنسية أثناء

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 219-226

[2]- أحمد خطيب ، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 73.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2، المرجع السابق، ص 290.

أداء مهامه، دفعته للاستقالة من جديد في 2 ماي 1921، وبإلحاح من السياسيين الجزائريين رشح نفسه وفاز في الانتخابات الولائية لشهر جويلية 1921[1].

ولم يتوقف الأمير خال عند هذا العمل بل واصل نضاله بتأسيس جريدة الإقدام في 10 سبتمبر 1220، وجمعية الإخوة الجزائريين وكان يفكر في تأسيس حزب سياسي كبير لكن لظروف معينة لم يتحقق، وفي وسط هذه الظروف الصعبة والمخاوف المحيطة أعلن المير خالد عن تأسيس حزبه الجديد الإخاء الجزائري في 23جانفي 1922وهو الحزب الذي انبثق في الحقيقة عن جمعية الأخوة الجزائرية حيث ظهرت مطالب الحزب بشكل أكثر وضوحا في برنامجه السياسي[2].

برنامج الأمير خالد :

يعتبر الأمير خالد أول من أعد برنامجاً سياسياً واجتماعياً شاملاً في الجزائر طالب من خلاله الحكومة الفرنسية بضرورة إصلاح الأوضاع العامة في الجزائر ومن أهم نقاط البرنامج نذكر:

1- إلغاء كل القوانين الاستثنائية المطبقة بالجزائر والمطالبة بالعودة إلى القانون العام.
2- المطالبة بتمثيل الأهالي في المجالس الانتخابية.
3- المطالبة إنشاء جامعة عربية في الجزائر.
4- المطالبة بإجبارية التعليم باللغة العربية والفرنسية.
5- إلحاق المقاطعات الإدارية الجزائرية الثلاثة بفرنسا مباشرة.
6- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية.
7- منح الأهالي صفة المواطنين الفرنسيين في إطار قانون الأهالي دون التخلي عن الأحوال الشخصية.
8- حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات .
9- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للديانة الإسلامية.

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 164.
[2]- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية ، ج1 ، ص 156.

10- تطبيق قانون العفو العام.

11- المساواة بين الأهالي والمستوطنين في الحقوق والواجبات[1].

الحملات الدعائية ضد الأمير ونفيه:

كان لمطالب الأمير خالد الإصلاحية المدافعة والمساندة لحقوق الجزائريين والمطالبة بالمساواة دور كبير في نشر الهلع والخوف في أوساط المستوطنين الذين سارعوا إلى اتهام الأمير بتحريض ضد السلطات المدنية الاستعمارية في الجزائر ووصفوه بالمتطرف والمشوش بل ذهب البعض منهم إلى حد المطالبة بإسقاط لقب الأمير عنه باعتبار لقب الأمير ليس وراثي.

وبإيعاز من المستوطنين تحركت بعض العناصر المتطرفة من النخبة ضد مشروع الأمير وبدأت في التشهير بشخصه وببرنامجه بل وصل الأمر بهذه العناصر في صراعها وخصومتها مع الأمير وخاصة بعد فشلها في الانتخابات أمامه إلى إرسال وفد منها إلى فرنسا يوم 02 أوت 1920 بهدف التحريض ضده حيث ترأس الوفد السيد محي الدين زروق والسيد الهاشمي بن شنوف اللذان قابلا الرئيس الفرنسي ألكسندر ميليران Alexandre Millerand وقدما له صورة مزيفة ومشوهة عن الأمير وعن نشاطه الداعي للانفصال حسب رأيهما حيث وصفا الأمير بأنه أحد عملاء الألمان[2].

استغلت الإدارة الفرنسية في الجزائر الحملة التي خاضها المستوطنين وعناصر النخبة المتطرفة ضد الأمير وبدأت في التضييق عليه وذلك بفرض ضرائب وغرامات مالية باهظة ضده ، وفي صيف سنة 1923 استدعى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر[3]، ستيغ الأمير إلى مكتبه وخيره بين التقاعد والعيش في سلام ورفاهية أو النفي إلى خارج البلاد فاختار الأمير النفي وغادر الجزائر في شهر أوت 1923 باتجاه مدينة

[1]- عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 226.
[2]- أحمد خطيب ، حزب الشعب الجزائري ، ص 75.
[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص ص 364-366.

الإسكندرية لقد فضل الأمير خالد النفي والعيش خارج الديار على أن يتنازل عن مبادئه ومطالبه.

التقى الأمير خالد في منفاه الاختيار بالإسكندرية مع مبعوث الزعيم عبد الكريم الخطابي ثائر الريف المغربي الذي أرسل له رسالة يحثه فيها بضرورة العودة إلى الجزائر من جديد من أجل مواصلة نضاله السياسي ضد الاستعمار، ويبدو أن سبب دعوة الزعيم عبد الكريم الخطابي للأمير بالعودة إلى الجزائر جاءت على خلفية ثورة الريف التي كانت مشتعلة في المغرب حيث كان عبد الكريم الخطابي في هذه الفترة يتوقع قيام ثورة في الجزائر يقودها الأمير خالد أو أحد أتباعه[1].

لم يستجيب الأمير إلى دعوة عبد الكريم الخطابي وذلك بسبب الرقابة التي كانت مفروضة عليه ولكنه استغل في هذه الفترة فوز التجمع اليساري في الانتخابات البرلمانية بفرنسا وغادر مصر باتجاه فرنسا في صيف سنة 1924 بعدما تأسست حكومة يسارية في فرنسا برئاسة إدوارد هيريو Édouard Herriot [2]، يبدو أن الأمير كان يريد تحسين صورته لذا فرنسا التي شوهها المستوطنين والنخبة المتطرفة

يعود سبب انتصار الأمير خالد السياسي في الجزائر إلى شخصيته القيادية الفذة وإلى حرص الأمير الشديد والمستمر في الدفاع عن مطالب الشعب الجزائري الذي التف حول مشروعه الإصلاحي ، وقد انحصر دور الأمير خالد الريادي في تلك الفترة في بث ونشر الوعي السياسي والاجتماعي بين فئات الشعب وفي نفض الغبار عن الروح الوطنية التي ستظهر بقوة مع ميلاد الاتجاه الوطني الاستقلالي في فرنسا بعد تأسيس النجم.

[1]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، ص34.
[2]- أحمد مريوش: المرجع السابق، ص ص 92-94.

المحاضرة العاشرة

الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926- 1939)

نجم شمال إفريقيا:

في جو سادت فيه الأفكار الثورية بعد الحرب العالمية الأولى من الثورة البلشفية السوفياتية التي أطاحت بالعهد القيصري، ومبادئ ويلسن المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم الفكر النضالي الجديد الذي بدأ يظهر على الساحة العالمية. في هذا الجو المشحون بالثورات ولد نجم شمال إفريقيا، ويعد أول حزب وطني الذي كان له الشرف من سنة 1926 إلى ،1937 وفي ظروف صعبة قادة المعركة السياسية من أجل استقلال الجزائر، لقد أنشأ على يد العمال المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا وبتأثير ومساندة الحزب الشيوعي الفرنسي[1].

يعتبر حزب نجم شمال إفريقيا حزبا سياسياً وطنيا مرموقاً، وذلك نظراً للمواقف الثورية والمعارك السياسية العنيفة التي خاضها أعضاء هذا الحزب ضد الوجود الفرنسي بالجزائر، ويرجع الفضل في تأسيسه إلى الحاج علي عبد القادر عضو اللجنة المركزية للحزب[2]، فقد كان هذا المناضل الجزائري المقيم في باريس يمارس التجارة ويشارك مع مناضلين آخرين من شمال إفريقيا في القيام بأعمال سياسية داخل صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي 20 مارس 1926 قرر إنشاء حزب يضم قادة المغرب العربي الذين يناضلون ضد الامبريالية والاستعمار[3]، وخاصة بعد أن قررت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي السماح لمناضلين من المغرب العربي أن يؤسسوا حزباً خاصاً بهم وينفصلوا عن الحزب

[1]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 57.
[2]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 58 ; أحمد خطيب ، حزب الشعب الجزائري ، ص 103.
[3]- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية ، ص 57.

الشيوعي الفرنسي، وانطلاقاً من هذه الفكرة تأسس حزب نجم شمال إفريقيا بصفة رسمية يوم 15 جوان 1926 بباريس[1]، ومن الناحية النظرية كان رئيس الحزب هو الشاذلي خير الدين من تونس، لكن من الناحية العملية كان الحاج علي عبد القادر هو الرئيس الحقيقي للحزب، ومصالي الحاج الأمين العام، وشبيلية الجيلالي أمين المال. وعندما قامت فرنسا بطرد الشاذلي خير الدين من فرنسا يوم 27 ديسمبر 1927 أصبح الحز جزائرياً وليس مغربيا، وبما أن الحاج علي عبد القادر كان منشغلا بالتجارة فقد قرر التخلي عن قيادة الحزب إلى مصالي الحاج الذي كان متفرغاً للعمل السياسي، وذلك في شهر جوان من عام 1926[2].

قد استطاع حزب نجم شمال إفريقيا أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة للعمل من أجل خلق كتلة وطنية ضد الأوربيين في الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية للجزائر، ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يسعى ويناضل من أجل :" استعادة الأراضي ، وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري وانتخاب وطني جزائري عن طريق الاقتراع العام[3].

أصدرت حركة نجم شمال إفريقيا ولأجل الدفاع عن هذه المطالب بفرنسا جريدة الإقدام الباريسي، ثم جريدة إقدام شمال إفريقيا وكلاهما لم يعمرا طويلا[4]، وفي شهر فيفري من عام 1927م، انعقد مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار، وحضره ممثلان عن حركة نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج من الجزائر والشاذلي خير الدين من تونس، إلى جانب شخصيات أخرى أمثال نهرو من الهند وسوكارنو من أندونيسيا

---

[1]- بنيامين سطورا ، مصالي الحاج: رائد الوطنية الجزائرية، 1898-1974 ، ترجمة صادق عماري ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 1999، ص 13.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 288.

[3]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، ص ص 108-109.

[4]- أنظر: Kaddache, Mahfoud , L'Etoile nord-africaine, 1926-1937: documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, Office des publications universitaires, 1994 , p47

وهوشي منه من الفيتنام[1]، وعدة منضمات عالمية تمثل القارات الخمس وقدم مصالي الحاج المطالب الجزائرية المتمثلة فيما يلي:

- استقلال الجزائروجلاء قوات الاحتلال الفرنسية
- حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون وإرجاعها إلى الفلاحين الذين سلبت منهم ، وكذا احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة
- إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية، إلى جانب هذا طلب بإجراءات فورية منها إلغاء قانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية، وإعطاء الحقوق السياسية والمدنية للجزائريين، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وحرية الصحافة والجمعيات الاجتماعية[2].

وفي سنة 1930م، بمناسبة مرور قرن على احتلال الجزائر نظمت فرنسا احتفالات كبيرا صرفت فيها أموال باهضة[3]. وفي هذه الأثناء بعث مصالي الحاج بمذكرة إلى الأمين العام لعصبة الأمم المتحدة، بحثه فيها عن ظروف الاحتلال والمظالم التي يعيشها الشعب الجزائري[4]، كما أصدر النجم في شهر أكتوبر من نفس السنة العدد الأول من جريدة الأمة بباريس وكان مديرها ومؤسسها مصالي الحاج، وتوقفت عن الصدور في أوائل الحرب العالمية الثانية [5] .

وبتاريخ 28 ماي 1933م تم انعقاد مؤتمر نجم شمال افريقيا، أين حدد فيه أعضاؤه برنامجهم السياسي وكذا القوانين الداخلية والمطالب المستعجلة التي صودق عليها بالإجماع، ولسبب حل الحزب أسس أعضائه عام 1934 نجم شمال إفريقيا المجيد كبديل للنجم المنحل، ولكن في نفس السنة كسرت المحكمة الحكم حل نجم

---

[1]- نور الدين ثنيو ، مرجع سابق ، ص 205.
[2]- نفسه ، ص ص 206-207.
[3]- بنيامين سطورا ، مرجع سابق ، ص 77.
[4]- محمد بن خير الدين ، مذكرات ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989، ص 16.
[5]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص ص 169

شمال إفريقيا لأنه لم ينفذ في الوقت القانوني، وهكذا أعيد نجم شمال إفريقيا الأول وفي نفس السنة تم اعتقال مصالي الحاج مع عياش عمار وبلقاسم راجف[1].

وإثر حوادث قسنطينة التي وقعت بين المسلمين والجزائريين واليهود في 3 أوت 1934، جراء اعتداء يهود قسنطينة على المساجد ومسلميها وإطلاق الرصاص عليهم وحمايتهم من الشرطة الفرنسية[2]. بعث نجم شمال إفريقيا وفدا بقيادة محامي للدفاع عن الجزائيين الذين تصدوا لهم[3]، كما وقف النجم إلى جانب إخواننا التونسيون الذين نفاهم الاستعمار الفرنسي إلى الصحراء وبعث وفدا إلى البرلمان للتدخل لتحرير القادة التونسيون[4]، وفي فبراير 1935 أسس الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا كخلف لنجم شمال إفريقيا الذي حلته الحكومة ثانية، على الصعيد العالمي فقد دافع النجم على قضية احتلال الحبشة من طرف ايطاليا، وبعث بوفد إلى عصبة الأمم يستنكر فيها هذا العمل الشنيع[5].

كما شارك النجم في العديد من المؤتمرات منها مؤتمر مسلمي أوربا الذي انعقد بجنيف تحت رئاسة الأمير شكيب ارسلان، ولعب هذا الأخير دور كبير في تغير فكره السياسي من الشيوعية إلى الأفكار القومية العربية الإسلامية[6]، ووقف الحزب مع القضية الفلسطينية أثناء احتلال هذه الأخيرة سنة 1948 من طرف الصهاينة اليهود[7].

وعند عودته إلى الجزائر ألقى مصالي الحاج يوم 2 أوت 1936 خطابا أمام حشد كبير من المواطنين بالملعب البلدي للجزائر، حثهم على النضال وندد ببرنامج بلوم فيولت وقرارات المؤتمر الإسلامي المطالبة بسياسة الاندماج وإلحاق الجزائر

---

[1]- أحمد خطيب ، حزب الشعب الجزائري، ص 171.
[2]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 43.
[3]- نفسه.
[4]- محفوظ قداش و محمد قنانش ، نجم الشمال الافريقي: 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984، ص ص83-84.
[5]- نفسه ، ص 59.
[6]- نفسه.
[7]- أحمد أبو جزر ، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي: مواقف وأسرار ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2003 ، ص 191.

بفرنسا[1]، وقام من بعدها بجولات في العديد من المدن الجزائرية ألقى خلالها عددا من الخطب، موضحا فيها البرنامج السياسي للنجم أكسبته العديد من الأنصار وسمحت له بفتح فروع كثيرة عبر التراب الوطني، وفي عام 1936 عرفت الجزائر احتجاجات كبيرة قادتها الطبقة الشغيلة الجزائرية، وبدأ موجة من الوعي في صفوف المواطنين لمعرفة حقوقهم وشاركوا في المظاهرات السياسية. طالب النجم من الحكومة الجمهورية أن تصرح باستقلال الريف كشرط أساسي للكفاح معهم ، فسبب له هذا الموقف قرار أصدرته حكومة الجبهة الشعبية حل بموجبها نجم شمال إفريقيا في يوم 26 جانفي 1936، ولكن زعمائه واصلو النضال باسم أحباب الأمة، وفي اجتماع في باريس يوم 11مارس 1937 أعلن أعضاء أحباب الأمة تأسيس حزب الشعب الجزائري[2].

حزب الشعب الجزائري[3]:

بعد أن تسرب اليأس لمصالي الحاج من استئناف نشاطه في إطار حزب نجم شمال إفريقيا، أزمع أمره لإنشاء حزب وطني جزائري جديد يجسم نفس المبادئ التي قام عليها حزبه المنحل، وفي يوم 11 مارس 1937 أنشأ حزبه الجديد الذي أصبح يحمل اسم " حزب الشعب الجزائري"، و قد عبر الانتقال من النجم الشمال الأفريقي إلى حزب *الشعب الجزائري* عن الانتقال من *مفهوم* الجمعية إلى *مفهوم* الحزب4، وذلك بمساعدة أصدقائه مبارك الفيلالي معاوية عبد الكريم، ويبدوا أن مصالي الحاج قد أدخل تعديلات جزئية على برنامجه الجديد فقد وضع ميثاق اقتصادياً وأصبح يركز على التجارة والفلاحة والإسلام، ولعل الهدف الرئيسي من هذا التغير هو منافسة جمعية العلماء المسلمين والحصول على دعم التجار البرجوازيين وفسح المجال لجميع الفئات أن يشاركوا في حزبه، وبذلك يكون لهذا الحزب قاعدة شعبية

[1]- بنيامين سطورا ، مرجع سابق ، ص 138.
[2]- عمورة عمار، المرجع السابق، صص 169-170
[3]- محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري1937-1939، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،1993، ص19.
[4]- نور الدين ثنيو ، مرجع سابق ، ص 236.

عريضة وخاصة في الجزائر التي أصبح يتنافس فيها مع الأحزاب ذات القاعد الاجتماعية العريضة[1].

على أن الضغوطات المسلطة على مصالي الحاج ورفقائه في النضال جعلته هذه المرة يحاول أن يكون معتدلا حتى لا تنقطع الصلاة واللقاءات بين أعضاء الحزب من جهة، ولا يظهر أنه متطرف ويخلق مشاكل لحكومة الجبهة الشعبية المتعاطفة مع مطالب الأحزاب الجزائرية من جهة أخرى[2]، وهكذا قرر مصالي وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزب الشعب هو "لا للاندماج لا للانفصال لكن نعم للتحرر"، ونستخلص من هذا الشعار أن مصالي الحاج قد اختار المرونة السياسية والابتعاد عن المواجهة السياسية التي قد تحطم حزبه، ولهذا تخلى عن استعمال كلمة الاستقلال وركز جهوده على مسألة تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية[3]، وبخصوص برنامج حزب الشعب فإنه هدف إلى إجبار فرنسا على الاعتراف بالشخصية الجزائرية، وسن دستور للجزائر وإقامة برلمان تكون فيه الأغلبية للمسلمين الجزائريين[4].

اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ 8 جوان 1937م، وفيها قرر الشيوعيين الدخول في صراع مع مصالي الحاج وحزبه، واتهموه بأنه قومي عربي وبأن حزبه هو عبارة عن منظمة سياسية تسعى لاستقلال الجزائر، كما وصفوه بأنه يملك منهاجا خاصا به وبأن أسلوبه وبرنامج عمله يختلفان تماما عن برنامج ومشاريع الحزب الشيوعي ولا يمكن أبدا الموافقة عليه. حتى إن عمار أوزقان أحد زعماء الحزب الشيوعي الجزائري قد اتهم مصالي الحاج في اجتماع ببلدية تلمسان في شهر أفريل عام 1937 بأنه يخدم مصالح الامبريالية والاستعمار[5].

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

[1]- بنيامين سطورا ، مرجع سابق ، ص ص 157-158.
[2]- نور الدين ثنيو ، مرجع سابق ، ص ص 236-237.
[3]- نفسه ، ص ص 239-240.
[4]- محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري ، ص 21.
[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 289- 290

بتاريخ 5 ماي 1931 تأسست جمعية العلماء المسلمين بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، وضمت رجال الطرق والإصلاح، في سنتها الأولى انتخب الإمام عبد الحميد بن باديس رئيسا لها[1].

ولد عبد الحميد بن باديس سنة 1989 بقسنطينة أين تمدرس وواصل دراسته في جامع الزيتونة بتونس، وعند عودته من البقاع المقدسة سنة 1913 اشتغل بمهنة التعليم الحر في قسنطينة الى غاية 1925، ركز جهوده في التربية والتعليم الأطفال والشباب العلوم الدينية من حديث وتفسير ولغة عربية ومبادئ التاريخ والحساب، بعد عشر سنوات من التدريس أثمرت جهوده في تكوين شباب متشبع بقيم الحضارة الإسلامية، ساعده في نشر دعوته الإصلاحية في كافة التراب الجزائرية، فأسس جريدة المنقذ في 2 جويلية 1925 ولكن بعد صدور 18 عدد أوقفتها السلطات الاستعمارية ، فأسس جريدة أخرى في نفس السنة اسماها الشهاب والتي استمرت في الصدور حتى عام 1929 وتم تحويلها إلى مجلة شهرية إلى غاية 1939 حيث توقفت نهائيا [2].

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حركة سياسية ذات قاعدة لا مثيل لها في تاريخ الجزائر. ويعود ذلك إلى توجهها منذ البداية إلى حيث دأبت على غرس بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري، وتعليمهم بلغة أبائهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي الإسلامي، بحيث تكون لهم عزيمة قوية وتعلق كبير بالجزائر[3].

أبرزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الوجود بوصفها حركة سياسية إسلامية ذات جذور اجتماعية قوية وذلك في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر العربية، كما أنها ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر

[1]- أحمد خطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985، ص 108.

[2]عمورة عمار، المرجع السابق، ص 171.

[3]- تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، 1931-1956: ورؤساؤها الثلاثة : العلامة الشيخ محمد الابراهيمي، الإمام المصلح عبد الحميد بن باديس، العلامة الشيخ الشهيد العربي ابن بلقاسم التبسي ، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004، ص 51.

في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية، للحصول عن الجنسية الفرنسية مثلما نصت على ذلك إصلاحات جورج كليمانصو سنة 1919.

أهداف جمعية العلماء المسلمين:

- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت فيه
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية
- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام
- توعية الشعب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية الإسلامية
- الدعوة لتوحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية[1].

قام عبد الحميد بن باديس بتوظيف بعض الطاقات من رجال الإصلاح في الجزائر وتحفيزهم للعمل السياسي والثقافي وذلك من خلال الجرائد التي بدأ يصدرها ابتداء من سنة 1925 ،ففي يوم 2 جويلية 1925 قرر إصدار جريدة المنقذ وساعده في ذلك السيد أحمد بوشمال بقسنطينة، ومن خلالها بدأوا يقومون بنشر أفكارهم وتبليغها للسكان حتى يتعرفوا عليها، وتفطنت فرنسا إلى الكلام الخطير الذي يهدف إلى إيقاظ ضمائر الجزائريين، فقامت في شهر نوفمبر من عام 1925 بمنع جريدة المنقذ من الظهور بعد صدور 18 عدد منها، وآنذاك قرر عبد الحميد بن باديس من تعويضها بجريدة الشهاب التي استمرت في الصدور حتى عام 1939، فعين الشيخ البشير الإبراهيمي مسؤولاً عن نشر جريدة الشهاب [2].

شهد يوم 16 أفريل 1940م وفاة أب النهضة الجزائرية عبد الحميد بن باديس عن سن يناهز إحدى وخمسين سنة، تاركا ورائه رجالاً أكملوا رسالته إلى يوم الاستقلال ولم يكن في نضاله لوحده بل كان من حوله علماء أجلاء، أمثال البشير

---

[1]- عبد الكريم بوالصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-1945 ، دار البعث، الجزائر ، 1981، ص 105.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007،ص

الإبراهيمي الذي خلفه في رئاسة الجمعية بعد وفاته[1]، ومبارك الميلي والطيب العقبي والأمين العمودي والعربي التبسي وتوفيق المدني والشاعر محمد العيد آل خليفة، وكلهم تخرجوا من جامعات الإسلامية بالمشرق العربي، وكان شعارهم "الإسلام ديننا العربية لغتنا والجزائر وطننا"[2].

كانت الجمعية في نفس الوقت امتداد للحركة الإصلاحية التي قادها في المشرق جمال الدين الافغاني وشكيب ارسلان، وكانت الجمعية تهدف إلى تربية النشء وفق التعاليم الإسلامية، مستلهمة أفكار الإصلاحي محمد عبدو، وتطهير العقيدة الإسلامية من البدع والضلالات والخرافات التي أحدثتها رجال الطرقية في الدين الإسلامي، ومحاربة الجهل والآفات الاجتماعية كالميسر والخمر وكل ما يحرمه الشرع الإسلامي، وكذلك إحياء اللغة العربية التي كانت مهددة في عقر دارها وتقوية الشعور بالشخصية الوطنية. ومن اجل ذلك أنشأت عبر التراب الوطني عدة جمعيات ثقافية رغم مضايقة ومراقبة سلطات الاحتلال لها. ففتحت مدارس حرة لتدريس العلوم بالغة العربية وبلغ عددها 90 مدرسة سنة 1947 و181 سنة 1954 وضمت 40000 تلميذ، كما استعملت المساجد للوعظ والإرشاد والنوادي والجرائد لنشر أفكارهم، ومن أهم الجرائد **السنة** سنة1933، وخلفتها الشريعة ثم عقبتها جريدة الصراط وأخيرا البصائر سنة 1935، وكانت تصدر بالغة العربية وابتداء من عام 1936م[3].

اعتنت جمعية العلماء بالجالية الجزائرية في فرنسا خوفا من انسلاخها عن عروبتها وإسلامها وذوبانها في المجتمع الفرنسي، ولهذا الغرض بعثت إلى فرنسا الشيخ الأستاذ الفضيل الورتلاني وأمدته بمجموعة من المعلمين، وفعلا استطاع أن يفتح عدة نوادي بأحياء باريس يقد فيها الوعظ والإرشاد وتعليم أطفال المهاجرين مبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ الجزائري[4].

الحزب الشيوعي الجزائري:

---

[1]- أحمد خطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ص 209.
[2]- تركي رابح ، مرجع سابق ، ص 352.
[3]- عبد المالك مرتاض ، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1962، ج 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2003 ، ص 231.
[4]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 173.

يرجع ظهور الحزب الشيوعي الجزائري كحزب مستقل إلى 17 أكتوبر 1936 رغم أنه كان فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي منذ 1924[1]، في البداية كان أغلب أعضائه من الفرنسيين لكن النفوذ الجزائريين في أجهزته عرف تطوراً ملحوظاً حتى أصبحوا يشكلون أغلبية أعضائه بدء من سنة 1946م.

في البداية كان الحزب الشيوعي من مؤيدي استقلال الجزائر لكنه أصبح فيما بعد من دعاة الإدماج[2]، وكان من أبرز أعضائه الجزائريين عمار أوزقان، محمد بن الأكحل والصادق هجيرس[3]، وقد حاول الحزب الشيوعي التقرب من باقي تيارات الحركة الوطنية عام 1936، وكان من أشد خصوم مصالي الحاج وحزب الشعب، والحقيقة أن حزب لم يكن له برنامج سياسي واضح وظل حزبا هامشيا في الجزائر رغم أن الكثير من عناصره قد التحقت بالثورة. لقد كان الحزب من مناصري مشروع بلوم فيولت الاندماجي، ولذا ساند مطالب المؤتمر الإسلامي لعام 1936[4]، وأصدر الحزب الشيوعي الجزائري يوم 3 ماي 1945بيانا يندد فيه حزب مصالي الحاج واتهمه بالفاشية والنازية[5]، و مسؤولية المجازر 8 من ماي بدل الاستعمار[6].

وفي المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي الذي انعقد سنة 1945 قال مندوبي الحزب الشيوعي الجزائري مايلي:" إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى ...ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين" وخرج المؤتمرون بقرار مؤيد لبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر وتشجيع عملية الاندماج وعارضو الأفكار الاستقلالية، بحجة انها لا تخدم المصالح الجزائرية والفرنسية، ولم يكن لهذا الحزب أي ثقل أو تأثير سياسي في أواسط الجماهير الشعبية الجزائرية بل لم

---

[1]- عامر رخيلة ، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993، ص 23.

[2]- عبد الكريم بوالصفصاف ، المرجع السابق ، ص 374.

[3]- عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار دايز انفو، الجزائر، 2013، ص 186.

[4]- عبد الرحمان بن العقون ، المصدر السابق، ص 191.

[5]- بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2 ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 158.

[6]- عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013، ص173.

يكن يؤمن حتى بوجود امة جزائرية، وعند اندلاع ثورة نوفمبر 1954 وقف الحزب الشيوعي الجزائري موقفا مناهضا لها بحجة أن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية المشبوهة، والتي تحاول لعب الدور السيئ في الحركة الاستعمارية" ورغم النداءات المتكررة من حزب جبهة التحرير الوطني له بالالتحاق بها وتدعيمها، لكن بعض المناضلين الجزائريين المنخرطين فيه انضموا إلى الثورة بصورة فردية. وبقى الحزب يمارس نشاطه السياسي بعد ثورة نوفمبر ويشارك في الانتخابات إلى أن حل كغيره من الأحزاب الجزائرية، بقرار من وزارة الداخلية الفرنسية سنة 1955م[1].

الاتحاد الشعبي الجزائري:

تأسس اتحاد الشعب الجزائري على يد فرحات عباس سنة 1938[2]، وهو من مواليد 1899 يوم 24 أكتوبر بجيجل، وهو من عائلة غنية سمح له مركزه أبيه الذي كان يشتغل منصب قائد لدى السلطات الفرنسية في مواصلة تعليمه بالمدارس الفرنسية الموجودة بالجزائر، ونال جميع الشهادات الابتدائية والثانوية والجامعية وتخرج سنة 1931 صيدليا وفتح صيدلية بمدينة سطيف واشتغل بها، تزوج بفرنسية ووافته المنية بالجزائر يوم 24 ديسمبر 1985 ومن مؤلفاته الشباب الجزائري، ليل الاستعمار[3].

دخل المعترك السياسي بداية من عام 1922 وكان قبل تأسيسه لحزب اتحاد الشعب الجزائري من أنصار الأمير خالد [4]، ولما نفي هذا الأخير إلى دمشق أنشأ سنة 1927 مع مجموعة من النخبة الجزائرية المثقفة المعروفة بميولها للفكر الاندماجي أمثال الدكتور بن جلول وابن تامي "اتحاد النواب المسلمين الجزائريين "[5]، كما انتخب سنة 1926 رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وأصبح سنة 1927 رئيس لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، وأثرت فيه المدرسة الفرنسية إلى درجة أن جعلته في بداية مشواره السياسي لا يؤمن حتى بوجود أمة جزائرية، وهذا يبين من

---

[1]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص ص 178-188.
[2]- عبد الرحمان بن العقون ، المصدر السابق، ص 205.
[3]- حميد عبد القادر ، فرحات عباس، رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر ، 2001، ص ص17-21.
[4]- نفسه ، ص 41.
[5]- سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات وآفاق ، ص 214.

خلال مقاله الذي ردت عليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي جاء فيه ما يلي: "إنني لست مستعدا للموت في سبيل الوطن الجزائري. ولأن هذا الوطن لا وجود له، انني لم أكتشفه، ولقد سألت عنه التاريخ، وسألت عنه الأحياء والأموات وزرت المقابر من اجل اكتشافه فلم أجد من كلمني عنه إطلاقا إننا لا يجب أن نبني فوق الرمال وإنني قد أبعدت بصفة باتة ونهائية كل خيال ، لكي نربط مصيرنا بصفة نهائية مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد"[1].

رأى فرحات عباس في مطلب مصالي صنفا من الخيال فاعتنق سياسة الاندماج مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري، فيرى نفسه مسلما وفرنسيا في آن واحد[2]، إلا أن أفكاره لم تجد صدى سواء لدى الشعب الجزائري أو السلطات الفرنسية، فلقد رفضت الحكومة الفرنسية سنة 1933استقبال وفده الذي سافر إلى باريس قصد الدفاع على "مشروع فيوليت" الاندماجي[3]، ولم تتحقق أحلامه إلا بمجيء حكومة الجبهة الشعبية سنة1936 فشارك مع مجموعة من القادة السياسيين الجزائريين في تأسيس المؤتمر الإسلامي سنة 1936، وطالب بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والأوربيون في إطار السيادة الفرنسية.

أيد فرحات عباس مشروع بلوم فيولت الاندماجي والذي خيب في نهاية الأمر أماله وكانت نقطة تحول في فكره السياسي، فلقد علمته تجربته السياسية من خلال احتكاكه مع النواب الأوربيون في المجالس البلدية والبرلمان أن مطالبه السياسية غير مجدية، وهذا رغم التنازلات التي رضي بها ولهذا تخلى عن فكرة الاندماج فقال قولته المشهورة :" إن وعودا قد أعلنت ولكن[4] لم يتحقق شيء منها... فتحرير الإنسان الأهلي سيكون مهمة الإنسان الأهلي نفسه، ولكي يتحقق ذلك لابد من تحريك الجماهير لذلك فإن واجبنا يتمثل في شعار "بالشعب من أجل الشعب" ونحن نأمل أن تعتمد الجزائر على الديمقراطية الفرنسية ولكن تحتفظ بذاتها ولغتها وبعاداتها وتقاليدها"، ومن ذلك

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح "مذكرات"، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009 ، ص 98.
[2]- فرحات عباس ، الشاب الجزائري ، ترجمة أحمد منور ، منشورات وازارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 ، ص99.
[3]- بنيامين سطورا ، المرجع السابق ،ص 100.
[4]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 177،176،175.

اليوم اعتنق المبادئ الوطنية فانفصل عن التيار الاندماجي الذي كان يتزعمه الدكتور بن جلول[1].

سنة 1938م أسس فرحات عباس حزب اتحاد الشعب الجزائري، وذلك من اجل تجسيد برنامجه السياسي الذي يتمحور حول محاربة الامبريالية والاستعمار، فأصبح يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية تعبر عن انشغالات الشعب الجزائري، كما شارك في صياغة بيان الشعب الجزائري الذي قدم للحلفاء سنة 1942 والذي رفضه اللحاكم العام للجزائر كاترو جملة وتفصيلا، وأكد أن فرنسا لن توافق أبدا على استقلال الجزائر[2]، كما كان من المؤسسين لحركة أحباب البيان والحرية سنة 1944م[3]، الى جانب جمعية العلماء المسلمين وموافقة حزب الشعب وكان يهدف من ورائه إلى تحقيق فكرة الجمهورية الجزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة فيديراليا مع فرنسا. وأصدر لهذا الغرض صحيفة المساواة ولقيت الحركة مساندة أغلبية الشعب الجزائري، وانضمت إليها مختلف شرائح المجتمع إلا أنها لم تعمر طويلا لسبب الخلاف الذي ظهر بين المصالين وفرحات عباس، حول مطلب الحركة فبينما كان حزب الشعب وأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمدينة سطيف في شهر افريل سنة 1946 وشارك في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية ودافع في حملته الانتخابية على سياسة الاندماج مع الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية للشعب الجزائري، وأيد قيام دولة جزائرية يكون فيها الجزائريون والأوربيون متساوين في الحقوق والواجبات، وحصل على 11 مقعد وقدم عام 1946 مشروع دستور الجزائر [4] إلى الجمعية التأسيسية لكن رفضت البحث فيه ما كان من المنددين الاولين لعمليات تزوير انتخابات المجالس البلدية، ودفع على المتشحين المعتقلين من بينهم اعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكلفه هذا العمل الطرد من الجمعية الجزائرية، وفي سنة 1951 انضم حزبه إلى باقي الأحزاب الجزائرية المعارضة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

[1]- حميد عبد القادر ، المرجع السابق، ص 96.
[2]- نفسه ، ص86.
[3]- نفسه ، ص 94.
[4]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص 177،176،175.

وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، وانبثق عن هذا التجمع الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها وتمثلت مطالبها فيما يلي: احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين ، احترام الحريات الأساسية للعقيدة والفكر والصحافة والاجتماع، مقاومة الاضطهاد بكل أشكاله، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة. ولم تعمر هذه الجبهة طويلا[1].

في تاريخ 7 أفريل 1956م، أعلن فرحات عباس في مؤتمر صحفي بالقاهرة انضمام حزبه إلى جبهة التحرير الوطني ووضع نفسه في خدمة الثورة[2]، وهذا ما تحقق له فأصبح رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958الى غاية 1961. تأثر فرحات عباس كثيرا بالأحداث مما جعله يبتعد عن حزب الشعب وأسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[3].

مشروع بلوم فيولت:

تعود أصول هذا المشروع إلى صاحبه "موريس فيوليت" 1870- 1960 وهو سيناتور ماسوني من رجال الحزب الاشتراكي الفرنسي حاكم الجزائر من ماي 1925الى 1927 ، شغل منصب وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية ومهندس مشروع بلوم- فيولت ولما استلمت السلطة في فرنسا إلى حكومة الجبهة الشعبية اليسارية برئاسة اليهودي ليون بلوم ابتهج بانتصارها الجزائريون كما يذكر فرحات عباس[4].

وقد عرض وزير الدولة فيوليت ذلك المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936، وظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936 مشتملاً على ثمانية فصول وخمسين مادة تتمحور على العناصر التالية:

- إدماج الجزائر في فرنسا

---

[1]- بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987، ص 133.
[2]- بلاح البشير ، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 11.
[3]- عمورة عمار، المرجع السابق ، ص ص 177،176،175.
[4]رابح لونيسي وأخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 229.

- تمكين ما يقرب من 25000جزائري من حملة الشهادات وبعض الموظفين وقدماء المحاربين وحملة الأوسمة والقياد.. من اكتساب الجنسية الفرنسية ومن الانتخاب في القسم لأول مع الفرنسيين، دون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية (ومعنى ذلك إبقاء أغلبية الشعب الجزائري على حاله وينتخب قسم منه فقط في القسم الثاني).
- القيام بإصلاح زراعي وتعليمي لصالح الأهالي .
- إلغاء المحاكم الرادعة.
- زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية والولائية[1].
- تمكين الجزائريين من انتخاب ممثليهم في البرلمان الفرنسي
- إعطاء بعض مناطق الجنوب (المناطق العسكرية) الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة.
- إنشاء وزارة الشؤون الإفريقية يدخلها جزائريون[2].

وقد تباينت المواقف من المشروع أشد التباين فتحمس له الاندماجين، ورأوا فيه فرصة لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية الأندجينا، ورفضه نجم شمال إفريقيا كلية " لأنه لا يعطي حق الانتخاب لحوالي 25000 بورجوازي ، ويترك في الجهل والشقاء ستة ملايين فلاح" ويلحق الجزائر نهائياً بفرنسا [3].

واعتبره مصالي الحاج" أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير"، إن حزب الشعب عارض مشروع بلوم فيولت، وهذا لغرض المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية وهو الهدف الأساسي لحزب الشعب الجزائري لظمآن للجزائر شخصيتها الخاصة المكونة من تقاليد وتاريخ ولغتها ودينها، ولهذا عارض حزب الشعب مشروع بلوم فيولت الذي كان يعتمد على أساس إعطاء المواطنة

---

[1]- شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 11 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ،ج 2 ، تر، المعهد العالي للترجمة، شركة دار الامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013 ، ص 716.

[2]- النص الاصلي يحوي هذه العناصر موجود في:
J.o.doc.Parl.Chambre,session extraordinaire, annexe N : 1596, séance du 30 décembre 1936،

[3]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، ص 52

الفرنسية، وقد بين حزب الشعب في مقالات عديدة لماذ رفض مشروع بلوم فيولت، وأوضح بأن السياسة الإدماج غير طبيعية وغير ممكنة[1] وتحفظ من العلماء بالرغم من ترحيبهم بما قد يتيحه للجزائريين من التمتع بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية".

أما الكولون فقد اعتبره إعلامهم" مؤامرة على الجزائر" ورفضوه لأنه قد يهدد في تصورهم " السيادة الفرنسية على الجزائر" وامتيازاتهم الكبيرة فيها وهيمنتهم المطلقة على أوضعها، وشنوا حملة شرسة على المشروع وأرسلوا وفد إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارها على التخلي عنه[2]. وظل المشروع بين مد وجزر والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين عام 1939[3].

المؤتمر الإسلامي:

لعل المؤتمر الإسلامي الجزائري العام هو أكبر تجمع في الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وذلك من حيث عدد الحاضرين والمشاركين رغم تباين أفكارهم وتوجهاتهم السياسية وقد تعددت الآراء في تحديد من دعا إلى عقد هذا المؤتمر فهناك من يردها إلى الحزب الشيوعي والبعض الأخ إلى جماعة النخبة وآخرون يعيدونها إلى جماعة العلماء[4].

وفي هذا المجال يؤكد محمد الطيب العلوي في كتابه مظاهر المقامة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954 بأن فكرة عقد المؤتمر الإسلامي انطلقت من قسنطينة وبتوجيه من د محمد الصالح بن جلول وقد انعقد المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936 بالجزائر العاصمة بقاعة سينما الماجستيك (الأطلس حالياً) بحي باب الوادي[5]، في ظل ظروف مميزة داخلياً وخارجاً :

---

[1]- بينيامين سطورا ، المرجع السابق ، ص 152.

[2]- أنظر: Claude Lazard, l'accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, librairie technique et économique paris,1938, pp72-73.

[3]- رابح لونيسي وأخرون ، المرجع السابق، ص 231.

[4]- نفسه، ص 251.

[5]- أحمد طالب الإبراهيمي (جمع وتقديم)، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي ، الجزء الأول ، (1929-1940)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، 1997، ص250

- **داخلياً:**
- تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م.
- تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936م.
- بروز دور فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين ونجاحها في الانتخابات البلدية لعام 1934[1].
- وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وطرحها لمشاريع إصلاحية منها مشروع بلوم فيولت.
- **خارجياً:**
- انعقاد عدة مؤتمرات إسلامية مثل مؤتمر الخلافة بالقاهرة ومؤتمر مسلمي أوربا بجنيف، والمؤتمر الإسلامي بالقدس.
- مشاركة بعض الجزائريين في هذه المؤتمرات مثل إبراهيم أطفيش الذي شارك في المؤتمر الإسلامي بالقدس.
- تأثير أفكار الأمير شكيب أرسلان الذي كان يدعوا جميع المسلمين إلى الاهتمام بشؤون الأمة الإسلامية .

لأول مرة منذ تشكيل الأحزاب السياسية في الجزائر تجتمع هذه الأخيرة حول مطالب موحدة جرت أشغال المؤتمر في يوم واحد خصصت الجلسة الصباحية لكلمات الافتتاحية والخطباء، وخصصت الجلسة المسائية للمصادقة على مطالب المؤتمر الإسلامي، التي اتفق حولها من طرف الأحزاب المشاركة[2]. وكان كل تيار يدافع عن مطالبه فالنواب يرغبون في تطبيق مشروع فيولت، والعلماء يدافعون على احترام الدين الإسلامي واللغة العربية، والشيوعيون يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات. وهكذا جاءت مطالب المؤتمر الإسلامي في صيغتها النهائية معبرة عن أراء كل التيارات السياسية المشاركة ويمكن تلخيصها فيما يلي: إلغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين، إلغاء المحاكم العسكرية، والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة

[1] - رابح لونيسي وأخرون ، المرجع السابق، ص 252.
[2]- أحمد طالب الإبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 231.

سنة 1934، المساواة بين النواب المسلمين والفرنسيين ، اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية، تحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية[1].

بعد انتهاء الأشغال تم الاتفاق على تشكيل وفد عن المؤتمر ينتقل إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية ، وسافر الوفد الذي تقدمه الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول يوم 23 جويلية 1936م إلى فرنسا والتقى برئيس الحكومة الفرنسية " ليون بلوم" وسلمه ما يسمى بميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم، ووعد رئيس الحكومة بدراسة تلك المطالب[2].

وبعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس عقد تجمعاً شعبياً يوم 2 أوت 1936 بالملعب البلدي بالعناصر لتقديم نتائج مهمتهم في باريس وعاد مع الوفد زعيم نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج وأثناء التجمع استمع الحاضرون إلى عدة كلمات أهمها خطاب عبد الحميد بن باديس وخطاب مصالي الحاج اللذين كان مؤثرين في الحضور ، ورغم أن الجبهة الشعبية لم تف بوعودها إلا أن المؤتمر اعتبر مهماً لنجاحه في توحيد الحركة الوطنية لأول مرة حول مطالب واحدة ومواقفها من سياسة الإدارة الفرنسية، ومهما قيل في شأنه فإنه سجل محطة هامة في مسار النضال الوطني[3]. شارك في هذا المؤتمر الشعبي العلماء والنواب والشبان والشيوعيين والاشتراكيون وشخصيات مستقلة وغاب عنه نجم شمال إفريقيا وتناول الكلمة فيه عدد من الشخصيات الهامة[4]. **وقد صدر عنه جملة من المطالب أهمها:**

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية.
- إلحاق الجزائر رأسا بفرنسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية، وإصلاح المحاكم الشرعية.

---

[1]- جريدة الشهاب ، عدد المؤتمر ، الجزء 4 ، المجلد 12 ، جويلية 1936، ص ص 210-213.
[2]- أحمد خطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ص 248.
[3]- رابح لونيسي وأخرون.، المرجع السابق، ص 253.
[4]- نفسه، ص 231.

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجامعة الإسلامية
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين
- إلغاء اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية وحرية تعليمها وحرية القول للصحافة العربية
- إجبارية التعليم للبنيين والبنات.
- إصلاحات اقتصادية كتسوية في الأجور على نفس العمل، والتسوية في توزيع الميزانية.
- إعلان العفو السياسي العام .
- النيابة للجزائريين في مجالس الأمة(البرلمان الفرنسي)[1]

[1] رابح لونيسي وأخرون، المرجع السابق، ص 232.

المحاضرة الحادية عشر

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية:

غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الجزائر بمعزل عن العالم حيث شهدت ظروفا استثنائية وإجراءات أمنية خاصة تسببت في توقيف نشاط الجمعيات والأحزاب ، فقادة حزب الشعب القدماء كانوا في السجون والمنفى وصودرت جريدتهم في فرنسا، واضطرت جمعية العلماء المسلمين إلى وقف جريدتها "البصائر" وأوقف ابن باديس مجلته" الشهاب"، ولم يلبث ان ادركه الموت في 16 افريل 1940 ، بينما فرضت الإقامة الجبرية على البشير الإبراهيمي في منطقة آفلو (الاغواط)، وقد خالف العقبي زملاءه فاصدر جريدة " الإصلاح"، وتقلص نشاط المدرسين في المدارس الحرة[1].

أما عن النواب فقد خفتت أصواتهم ، حتى أن ابن جلول وفرحات عباس تطوعوا للتجند في صفوف قوات الجيش الفرنسي دفاعا عن فرنسا[2]، واضطرب نشاط الشيوعيين تبعا لموقف موسكو من الحرب [3]، وحتى اليهود الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو؛ وبمجرد أن أصبحت الجزائر تابعة لنظام " حكومة فيشي " بقيادة المارشال "بيتان" رفعت عنهم الجنسية الفرنسية وعوملوا معاملة الأهالي كما كانوا قبل 1870[4].

---

[1]- عبد الكريم بوالصفصاف ، المرجع السابق ، ص 225.

[2]- أنظر: Bultin du Gouvernement General, 14 Sebtembre 1939

[3]- محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث ، قسنطينة ، 1981، ص 195.

[4]- حميد عبد القادر ، المرجع السابق ،ص82.

وتحت مظلة قانون التجنيد الإجباري وطائلته تجند الجزائريون في الحرب العالمية الثانية وسيقوا أفواجا إلى مختلف الجبهات الأوروبية، إلى درجة أن بعضهم اقتنع بالبروباجندا الفرنسية والغربية التي كانت تروج لشعارات من قبيل أن الحرب هي في الأساس من اجل انتصار الديمقراطية على الأنظمة الديكتاتورية وخاصة أنها في نهاية المطاف إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة بالإضافة إلى الدعاية الألمانية والايطالية التي كانت تخبر الجزائريين بأنهم سينالون حريتهم إذا أيدوا قضية المحور[1].

على أن فرنسا حكمها نظام فيشي بداية من تاريخ جوان 1940 م، واضطربت أحوال الجزائر تبعا لذلك، وحتى بين الفرنسيين أنفسهم اذ كان من يؤيد المارشال بيتان وفيهم من يؤيد الجنرال ديغول، كما كثرت الجوسسة بينهم استعدادا لنزول الحلفاء في نوفمبر 1942م، ناهيك عن تغير الحكام العامون في الجزائر عدة مرات وفي ظرف قصير، وساءت الأحوال الاقتصادية فشحت المواد الغذائية وجاء "عام الشر" أو " عام البون" فانقطع التزود بكثير من المواد منها السكر والقهوة والشاي والسميد، وكثرت الأمراض ومنها " التيفوس" التي تسببت في مقتل الآلاف من الجزائريين[2].

النشاط السياسي للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م:

أ/ بيان فبراير 1943:

إثر سقوط فرنسا المخزي في قبضة الألمان سنة 1940م، تمّ تسريح الجزائريين بأعداد كثيرة من الحرب ومن بينهم فرحات عباس حيث عاد إلى الجزائر واشتغل بممارسة الصيدلة والسياسة كما قام بالكتابة والتأليف، وظل يبحث عن طريقة للعودة للنضال السياسي، فأرسل رسالة الى المارشال بيتان يلفت فيها نظره إلى وضع

[1]- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، ص194.

[2]- أنظر: G.GRENOILLEAU , l'épidémie de typhus en Algérie 1941-1942-1943» , archives de l'I.P.A ,tome xxii ,n°4 , décembre1944 , p.356.

الجزائريين وكانت هذه المحاولة فردية منه لأن معظم قيادات الحركة الوطنية كانت تقبع في السجون أو المنفى أو الإقامة الجبرية [1].

تركزت وعود الحلفاء بقيادة أمريكا وبريطانيا بتطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة الجديد، حينها لاحق بارقة من الأمل لفرحات عباس وفريقه ، ورغم وجود مصالي الحاج في السجن والبشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية وابتعاد ابن جلول عن السياسة ، إلا أن فرحات عباس اغتنم فرصة نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942م، وأخذ يتصل بممثليهم ولا سيما "روبرت مورفي" و"ماكميلان" لمعرفة موقفهم من مصير الشعب الجزائري، لكن الحلفاء وعلى لسان ممثليهم كانوا دائما يقولون بأنهم جاءوا للحرب وليس من اجل السياسة[2]، وأمام هذا الرد فان فرحات عباس عزم على كتابة بيان باسم الشعب الجزائري وتقديمه إلى الحلفاء وقبل القيام بذلك وضع نصب عينيه ضرورة تحقيق الإجماع الوطني، فاستشار زملاءه النواب في مجلس الوفود المالية وزملاءه السياسيين المعتقلين فزار مصالى الحاج في سجنه وتشاور مع قادة جمعية العلماء المسلمين وتوصل معهم الى نقاط أساسية[3]، ليضمنها للبيان الذي احتوى على النقاط الآتية:

- إدانة الاستعمار وإلغائه وذلك بتحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر.
- تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها.
- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.

لقد صاغ فرحات عباس البيان وقدمه في شهر فبراير 1943 في عدة نسخ الى كل من ممثلي الحلفاء وكذا الحكومة المصرية وباقتراح من " اوغسطين بيرك"

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، ص 195.
[2]- عبد الحميد زوزو ، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997، ص 121.
[3]- حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص88.

(مسؤول الادارة الاهلية بالجزائر) ذيّل فرحات عباس البيان بملحق تطبيقي [1]، ولكن الحلفاء لم يلبثوا ان رحلوا من الجزائر لتحرير ايطاليا ثم فرنسا وبقيت الجزائر مقرا للجنة فرنسا الحرة بقيادة ديغول[2].

ب/ حركة احباب البيان والحرية (14 مارس 1944):

لم يلقى بيان فيفري تفاعلا واستجابة من طرف الحلفاء ولا من الفرنسيين فتطورت لدى فرحات عباس فكرة تحويل البيان إلى حزب وطني كبير وهذا ما تحقق بظهور حركة أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1944 التي لاقت اجماعا من طرف الاندماجيون والاستقلاليون وحتى جمعية العلماء المسلمين[3]، في حين ان الشيوعيين رفضوا الفكرة وانشئوا حركة موازية أطلقوا عليها اسم " أحباب الديمقراطية"[4].

تكونت حركة أحباب البيان والحرية بهدف الدفاع والتعريف ببيان الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة ثانية إقامة جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا[5]، وفي هذا الصدد أعلنت عن إنشاء صحيفة لها تصدر باللغة الفرنسية سميت "المساواة "وفتحت أبواب الانخراط فيها وكثرت الاجتماعات، وقد شددت لهجتها يوم أعلن الفرنسيون بقيادة ديغول"...بأنهم سيكافئون النخبة الجزائرية على خدماتها وذلك بمنح الجنسية الفرنسية لعدد من أفراد النخبة الاندماجية دون مطالبتهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الاسلامية..."، وقد رأى ذلك الجزائريون بانه استهتارا بتضحياتهم في الحرب العالمية الثانية[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، ص 208.
[2]- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 236.
[3]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، ص 97.
[4]- حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 97.
[5]- نور الدين ثنيو ، المرجع السابق، ص ص 508-509.
[6]- - أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ، ص ص 209-210.

إن حركة أحباب البيان والحرية جمعت حولها العلماء والمنتخبين ومناضلي حزب الشعب الجزائري المحلّ الذين كانوا في المراكز الطلائعية للحركة ويشددون أكثر فأكثر على مواقفهم الاستقلالية وهذا ما أدى إلى ظهور خلاف بينهم وبين الاندماجيين في مؤتمر شهر مارس 1945 الذي رجح سياسة حزب الشعب الجزائري من خلال مخرجاته من مطالب[1]، والتي جاءت كما يلي:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية
- اعداد دستور جزائري ديمقراطي
- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
- استبدال الحكومة القائمة بحكومة جزائرية
- الاعتراف بالعلم الجزائري[2].

كما صوّت المؤتمر على مذكرة تؤيد على إطلاق سراح مصالي الحاج الذي وصف بزعيم الشعب الجزائري بلا منازع كما نجح الاستقلاليون الى دفع حركة أحباب البيان والحرية الى التصلب في مواقفها[3].

أحداث 08 ماي 1945:

كان للدعاية التي ألقاها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الأطلسي ووعود الجنرال ديغول بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب صدى كبيرا لدى الجزائريين، ومما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها وإصرارها على المطالبة بالاستقلال باسم حركة أحباب البيان والحرية وظهر ذلك في مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة ما بين 02 و04 مارس 1945[4].

[1]- الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، ص 78.
[2]- نفسه.
[3]- نفسه.
[4]- نفسه.

ومن جهتها سارعت السلطات الاستعمارية مرة اخرى الى اعتقال مصالى الحاج في 18 افريل 1945 (كان قد استفاد من العفو) ووضعه بمعتقل بوغار مما تسبب في مظاهرات وطنية مطالبة بإطلاق سراحه وتحت ضغط الاحتجاجات نقل الى معتقل قصر الشلالة ثم الى المنيعة بالصحراء الجزائرية ومنها نفي الى برزافيل بالكونغو في 23 افريل 1945[1].

ومع حلول الفاتح ماي 1945 (العيد العالمي للعمال) نظم حزب الشعب مظاهرات سلمية حمل فيها المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار وتنادي بحرية الجزائر وتقرير المصير والاستقلال وإطلاق سراح المساجين السياسيين ، وقد أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى بالإضافة الى حملة الاعتقالات[2].

وفي اليوم الثامن من ماي 1945 قرر قادة الحركة الوطنية القيام بمظاهرات شعبية بمختلف المدن الجزائرية احتفالا بانتصار الحلفاء على المحور، ففي مدين سطيف طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة الى قبر الجندي المجهول، حيث تجمع عدة آلاف من السكان في المكان المتفق عليه وهو وسط مدينة سطيف واصطفت الصفوف استعدادا للمسيرة ثم أعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول وعند الخطوات الاولى نشر الشاب بوزيد سعال العلم الجزائري وتقدم به الصفوف(علما انه من شروط الحصول على الترخيص من الادارة الفرنسية هو عدم إظهار العلم الجزائري في المسيرة) ثم سمعت هتافات مختلفة منها أطلقوا سراح مصالى الحاج، تحيا الجزائر المستقلة، تحيا الجامعة العربية، فواجهت الشرطة الفرنسية هذه المسيرة السلمية بهمجية ووحشية وأطلقت الرصاص على المتظاهرين وأصيب بوزيد سعال حامل العلم واضطربت الاوضاع وتفرقت الجموع وحدثت صدامات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الاوروبيين وتحركت المليشيات الأوروبية والشرطة لسحق الثورة؛ فقصفت الطائرات مداشر وقرى سطيف وقالمة وخراطة، كما قصفت السفن الفرنسية

[1]- سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر منطلقات وآفاق ، ص 130.
[2]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ص 113.

سواحل بجاية ،وساد التعتيم الإعلامي فلم ينشر خبر المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين الا بعد مرور شهر واختلفت تقديرات الضحايا[1].

لقد ساد الجزائر بعد احداث 08 ماي 1945 حالة السكون فنصبت المحاكم وأعلنت حالة الطوارئ وامتلأت السجون وقيّد فرحات الى سجن الكدية بقسنطينة وهو الذي كان في نفس اليوم المصادف للأحداث في الولاية العامة بالعاصمة لتقديم التهاني للحاكم العام الفرنسي من اجل تقديم التهاني بانتصار الحلفاء على المحور، كما منعت السلطات الفرنسية صدور الجرائد والتحركات السياسية فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها[2].

إن أحداث 08 ماي 1945 جعلت الشعب الجزائري يبقى مجندا في سبيل قضيته، ومؤشرا عن نهاية الوجود الاستعماري بالجزائر في الآجال القريبة ومنطلقا لتفجير ثورة اول نوفمبر 1954 وأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع الا بالقوة.

[1]- عامر رخيلة ، 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص59-85.
[2]- نفسه .

المحاضرة الثانية عشر

بوادر تصدع الحركة الوطنية الجزائرية (التيار الاستقلالي)

المنظمة الخاصة السرية

من رحم حزب الشعب الجزائري، بزغت المنظمة الخاصة بمقتضى قرارات المؤتمر المنعقد بين 15-16 فبراير 1947 في بوزريعة وعين على رأسها الشاب "محمد بلوزداد"[1]. الذي تمكن في ظرف قصير من تجنيد حوالي ألفي مناضل من الشباب المؤمن بالعمل الثوري المحض حيث تمّ تزويدهم بتعليم عسكري في إطار حرب العصابات ودربتهم على استعمال الاسلحة الكائنة في المخابئ والمتفجرات بمختلف انواعها والتي جلبت بين سنوات 1947-1948 من الحدود الليبية التونسية الجزائرية من المناطق التي دارت فيها المعارك بين دول الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية، وقد دخلت الى الجزائر عبر محور وادي سوف، الزيبان، الاوراس، اين خزنت ووزعت حتى الى عمالة قسنطينة. لقد أعدت المنظمة الخاصة وفي فترة وجيزة جيشا كاملا ووفرت له جميع الشروط الضرورية للاستعداد والدخول في المعركة خاصة مع اتخاذها طابع السريّة والانضباط وجاءت قيادة الاركان على النحو الآتي:

المرحلة الاولى:1947-1948: محمد بلوزداد رئيسا (قائد الاركان)

حسين آيت احمد :نائب قائد الاركان مسؤول منطقة القبائل

[1]- بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان ، الجزائر، 2004، ص ص 225- 226.

محمد بوضياف: مسؤول عمالة قسنطينة.

جيلالي رجيمي: مسؤول عمالة الجزائر 1 (العاصمة- متيجة- التيطري)

عبد القادر بلحاج جيلالي: مسؤول عمالة الجزائر 2 (الظهرة- الشلف).

احمد بن بلة: مسؤول عمالة وهران.

ولما مرض محمد بلوزداد واصبح طريح الفراش (مرض السل) خلفه على راس المنظمة حسين آيت احمد[1].

المرحلة الثانية:1948-1949 : حسين آيت احمد رئيسا (قائد الاركان)

عبد القادر بلحاج جيلالي: المدرب والمفتش العام.

محمد بوضياف: مسؤول عمالة قسنطينة

جيلالي رجيمي: مسؤول عمالة الجزائر 1.

محمد ماروك: مسؤول عمالة الجزائر 2.

احمد بن بلة: مسؤول عمالة وهران. وأخيرا امحمد يوسفي: مسؤول شبكة الاتصالات والاستعلامات والمساعدات[2].

قامت المنظمة الخاصة السرية خلال هذه الفترة بعملية عسكرية تمثلت في الهجوم على مكتب البريد المركزي بوهران في يومي 05-06 افريل 1949؛ ونتيجة

[1]- يحيى بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب ، ص 34.
[2]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المصدر السابق، ص 109.

مشاكل وصراعات داخلية (الأزمة البربرية 1949) تم عزل حسين آيت احمد من قيادتها وتعويضه بأحمد بن بلة[1].

المرحلة الثالثة: 1949-1950 : احمد بن بلة رئيسا (قائد الاركان)

عبد القادر بلحاج جيلالي: المدرب والمفتش العام.

محمد بوضياف ونائبه محمد العربي بن مهيدي: عمالة قسنطينة.

جيلالي رجيمي: عمالة الجزائر 1

احمد مهساس: عمالة الجزائر 2.

عبد الرحمن بن سعيد وحمو بوتليليس: عمالة وهران.

امحمد يوسفي: المصالح العامة والمساعدات.

تميزت هذه الفترة باكتشاف المنظمة الخاصة السرية من قبل السلطات الاستعمارية في 18 مارس 1950 على اثر الحادثة التي عرفت " حادثة عبد القادر خياري المدعو رحيم" من تبسة حيث توجهت اليه مجموعة من المناضلين لتأديبه نتيجة عمالته لمصالح الامن الفرنسية لكنه تمكن من الفرار وتسليم نفسه للشرطة الفرنسية التي قامت حينها بمتابعة اعضائها امنيا وقضائيا بما في ذلك قيادتها كأحمد بن بلة، احمد مهساس، وحمو بوتليليس وعبد القادر بلحاج جيلالي وجيلالي رجيمي واعتقالهم وإدخالهم السجون بالإضافة الى قيام الشرطة الفرنسية بعمليات القمع والتعذيب[2].

[1]- حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952 ، ترجمة سعيد جعفر ، منشورات البرزخ، الجزائر ، 2002 ، ص ص199-201

[2]- يحيى بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب ، ص 49.

أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

بدت هذه الازمة منذ 1949م نتيجة صراعات داخلية ظهرت بوادرها باستقالة النائبين الدكتور الامين دباغين والصيدلي جمال دردور من الحركة[1]، وتجسدت سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة السرية حيث تعرض اعضائها للمتابعات القضائية وتفاقمت وزادت حدّة سنة 1951 باستقالة بعض القياديين من اللجنة المركزية أمثال شوقي مصطفاي وشرشالى وآخرون ثم أصبحت أكثر شدة[2]، وخرجت للعلن بعد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في الفترة ما بين 04-06 افريل 1953 بالجزائر العاصمة والذي ادى الى ظهور تيارين:

التيار المصالى (المصاليون) : من أمثال احمد مزغنة ، مولاي مرباح، عبد الله فيلالي، عيسى عبدلي، الداعين إلى إعطاء صلاحيات مطلقة لمصالى الحاج في ادارة الحزب على مدى الحياة (القيادة الفردية)[3].

تيار المركزي (المركزيون): وهم أعضاء اللجنة المركزية للحركة ينضوي تحته حسين الأحول، كيوان عبد الرحمن، سيد علي عبد الحميد، بن يوسف بخدة، احمد بودة المطالبين بالتسيير الجماعي للحزب(القيادة الجماعية)[4].

وكانت صائفة 1954م منعرجا حاسما في مسيرة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتطور هذا الصراع حيث عقد أنصار مصالي الحاج مؤتمرا في مدينة هورنو ببلجيكا في الفترة الممتدة ما بين 13-15 جويلية1954م[5]، في حين عقد المركزيون مؤتمرا بالجزائر العاصمة ما بين 13-16 أوت 1954 وقد عمل كل طرف بالتنديد بالطرف الآخر وإقصائه. لقد تزامن هذا الصراع مع وجود فئة ثالثة يمثلها

---

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، المصدر السابق ، ص ص 109-110.

[2]- أنظر : Ahmed Mahsas, le mouvement révolutionnaire en Algérie, éditions Barkat Alger, 1990, p 287

[3]- محمد حربي ، حياة تحدي وصمود ، دار القصبة ، الجزائر ، 2004، ص 148.

[4]- نفسه ، 129.

[5]- إبراهيم لونيسي ، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، دار هومه، الجزائر ، 2007، ص 35.

أعضاء المنظمة الخاصة السرية التي حاولت إيجاد حل للخروج من الأزمة وهو ضرورة التعجيل بتفجير الثورة المسلحة للالتحاق بالبلدان المغاربية (تونس 1952، المغرب الأقصى 1953).

المصادروالمراجع

المصادر:

[1]- ابن خلدون، عبد الرحمن: مقدمة، تحقيق، درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002.

[2] - أبو عبد القادر عابدين بن حنفية، أبو راس الناصري المعسكري حياته وتصوفه من كتابه الحاوي، مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004 .

[3] - أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تحقيق: أحمد توفيق المدني الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر ، 1974 .

[4] - أحمد باي بن محمد الشريف بن أحمد القلي (المتوفى: 1850 م)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبو ضربة، تقديم وتحقيق وترجمة: الدكتور محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ط2، الجزائر ، 1981 م .

[5] - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح "مذكرات"، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

[6] - أحمد طالب الإبراهيمي (جمع وتقديم)، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي ، الجزء الأول ، (1929-1940)، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، 1997.

[7] - بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987.

[8] - بن يوسف بن خدة ، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2 ، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

[9] - بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان ، الجزائر، 2004.

10 - جريدة الشهاب ، عدد المؤتمر ، الجزء 4 ، المجلد 12 ، جويلية 1936.

11 - حسين آيت أحمد ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952 ، ترجمة سعيد جعفر ، منشورات البرزخ، الجزائر ، 2002 .

12 - حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: د. محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة الرغاية - الجزائر 2006 .

13 - سرهنك إسماعيل ، حقائق الاخبار عن دول البحار، المطبعة الاميرية، 1894.

14 - شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة و تقديم و تعليق أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، 1974.

15 - عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: الفترة الأولى (1920-1936م) ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

16 - عبد القادر الحسني ، مذكرات الأمير عبد القادر ، تحقيق محمد الصغير بناني وآخرون ، دار الأمة ، الجزائر ، 1994 .

17 - فرحات عباس ، الشاب الجزائري ، ترجمة أحمد منور ، منشورات وازارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 .

18 - محمد الصالح بن العنتري، فريده منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على اوطانهما او تاريخ قسنطينة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991.

19 - محمد بن خير الدين ، مذكرات ، ج1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.

20- محمد بن عبد القادر الجزائري ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت، ج.2، 2007 .

21 - محمد حربي ، حياة تحدي وصمود ، دار القصبة ، الجزائر ، 2004.

22 - وليم شارل ، مذكرات وليم شارل، قنصل أمريكا في الجزائر، 1816-1942 ، ترجمة : إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 .

23- أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته «حياة أبي راس الذاتية والعلمية»، حققه وضبطه وعلق عليه محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1990.

24- العربي المشرفي، الحسام المشرفي لقطع لسان الساب الجعفري الناطق بخرفات الجعسوس السيئ الضن الكنسوس، تحقيق عبد الحق شرف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2012،2011.

25- عبد القادر بن محي الدين ، مذكرات الأمير عبد القادر: سيرة ذاتية كتبها في السجن سنة ... تنشر لأول مرة، دار شركة الأمة ، الجزائر ، 1998 .

المراجع:

أولا : باللغة العربية

[1]- إبراهيم لونيسي ، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، دار هومه، الجزائر ، 2007.

[2]- إبراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837-1934 ، دار هومه ، الجزائر ، 2005.

[3]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998.

[4]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، ط.3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1990 .

[5] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1-3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

[6] ـ أحمد أبو جزر ، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي: مواقف وأسرار ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2003 .

[7] ـ أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر: تاريخ الجزائر الى يومنا هذا ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

[8] ـ أحمد خطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985.

[9] ـ أحمد خطيب ، حزب الشعب الجزائري: جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 .

[11]ـ أحمد سليماني ، تاريخ مدينة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 .

[12]ـ أحمد مريوش ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر من النضهة الى البناء السياسي المنظم 1900 / 1954 ، ج2 ، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2007.

[13]ـ أديب حرب ، التاريخ السياسي والعسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2004 .

[14]ـ إسماعيل، العربي ، الترتيبات التكتيكية لحصار قرية الزعاطشة أكتوبر، نوفمبر 1849 ، الدراسات التاريخية، ،العدد 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1415هـ/1995.

[15]ـ الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية، 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987.

[16]ـ العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006.

[17]ـ أندري، نوشي وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

[18]ـ بديعة الحسني جزائري ، فكر الامير عبد القادر ال-جزائري وكتاباه وشاح الكتائب والمقراض الحاد، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، 2000 .

[19]- بسام العسلي ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، ج3، 1980 .

[18]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر،2006،ج1 .

[20]- بنيامين سطورا ، مصالي الحاج: رائد الوطنية الجزائرية، 1898-1974 ، ترجمة صادق عماري ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 1999.

[21]- بوعزة بوضرساية، الحاج احمد باي في الشرق الجزائري: رجل دولة و مقاوم، 1830-1848 ، دار الحكمة ، الجزائر.، 2012.

[22]- تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، 1931-1956: ورؤساؤها الثلاثة : العلامة الشيخ محمد الابراهيمي، الإمام المصلح عبد الحميد بن باديس، العلامة الشيخ الشهيد العربي ابن بلقاسم التبسي ، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004.

[23]- جعنيط عيسى ، مقاومة سكان الواحات للاحتلال الفرنسي في القرن 19)، ثورة الزعاطشة، أسبابها وتطوراتها، الدراسات التاريخية، العدد 9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1415هـ/ 1995م.

[24]- حميد عبد القادر ، فرحات عباس، رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر ، 2001.

[25]- حنيفي هلايلي ، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني ، دار الهدى ، 2007، الجزائر.

[26]- حيمي عبد الحفيظ ، الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال المصادر المحلية 1196 - 1242 هـ (1782- 1826م) ، مجلة آفاق فكرية ، مجلد 4 ، عدد خاص، جامعة مستغانم، 2018.

[27]- رابح لونيسي وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ، دار المعرفة، الجزائر، 2010 .

[28] - رضوان شافو وعمر لمقدم ، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 1 ع.1 ، 2017، جامعة الوادي .

[29]- زهير إحدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، منشورات جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1991.

[30]- سعيدوني نصر الدين، دراسات وأبحاث تاريخ الجزائر الفترة الحديثة المعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1988م،ج2 .

[31]- سعيدوني ناصر الدين ، الجزائر - منطلقات وآفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000.

[32]- شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 11 الى اندلاع حرب التحرير 1954 ،ج 2 ، تر، المعهد العالي للترجمة، شركة دار الامة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013 .

[33]- شارل روبير اجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 – 1919م) ، ترجمة حاج مسعود بن عريبي. ج 2 ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007م.

[34]- شارل روبير اجيرون، الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني من نوفمبر 1916 إلى يناير 1917 ، مجلة الأصالة، ع 62 - 63 ، أكتوبر نوفمبر – 1978 .

[35]- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر ، 2012.

[36]- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال : المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005.

[37]- طلاس مصطفى ، فارس الجزائر، الامير عبد القادر ، دار طلاس للدراسات والنشر ، دمشق ، 1984 .

[38]- طوبال نجوى، يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات، 1700م - 1830م ، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008.

[39]- عامر رخيلة ، 8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

[40]- عامر رخيلة ، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993.

41- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983م.

42- عبد الحميد زوزو ، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل: ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير ، دار هومه للنشر ، الجزائر ، 2003.

43- عبد الحميد زوزو ، تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1997.

44- عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية : على ضوء وثائق جديدة ، دار هومه ، الجزائر ، 2004.

45- عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 .

46- عبد الكريم بوالصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-1945 ، دار البعث، الجزائر ، 1981.

47- عبد الله شريط ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985 .

48- عبد الله شريط و محمد الميلي ، الجزائر في مرآة التاريخ ، طبع ونشر مكتبة البحث ، قسنطينة ، 1965.

49- عبد المالك مرتاض ، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1962، ج 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2003 .

50- عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار دايز انفو، الجزائر، 2013.

51- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009 .

52- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 .

[53]- عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج1، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013.

[54]- عمورة عمار،الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002.

[55]- عميراوي حميدة، أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2007 .

[56]- فاتح بلعمري ، حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816 في عيون رحالة محلي وقنصل أجنبي -دراسة مقارنة- ، مجلد 6 ع3 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة غارداية،2016.

[57]- فريد بن بنور، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر 1782 – 1830 ، مؤسسة كوشكار للنشروالتوزيع ، الجزائر، 2008 .

[58]- كوران، آرجمنت ، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847: يلي ذلك دراسة عن الحاج أحمد باي قسنطينة ، ترجمة التميمي عبد الجليل، ط 02، تونس، 1974.

[59]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964، ج3.

[60]- محفوظ قداش ، الأمير عبد القادر ، سلسلة فن وثقافة ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، 1982.

[61]- محفوظ قداش و محمد قنانش ، نجم الشمال الافريقي: 1926-1937 وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.

[62]- محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري1937-1939، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،1993.

[63]- محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث ، قسنطينة ، 1981.

[64]- مقلاني عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر(1830-1954م) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2014م.

[65]- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985.

[66]- نور الدين ثنيو ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2015.

[67]- هقاري محمد: "دور سكان منطقة ازجر والهقار في مقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 24 ، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى اق اخموك تامنراست، الجزائر، جوان 2016 .

[68]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

[69]- يحياوي محمد جمال ، كلمات ومواقف: دراسات ومقالات صحفية ، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

[70]- يحيى بوعزيز ، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 1948 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1991 .

[71]- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، دار هومة، الجزائر،2013 .

[72]- يحيى بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، 1830-1954 م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.

[73]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

[74]- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.

[75]- يحيى بوعزيز ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ، ج 1، دار الهدى ، الجزائر ، 2004.

[76]- بديعة الحسني جزائري ، وما بدلوا تبديلاً: تفاصيل دقيقة عن جهاد الأمير عبد القادر الجزائري ودولته وهجرته ، دار الفكر ، دمشق ، 2002.

[77]- جيلالي، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام ، ج.2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 .

[78]جيلالي، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994 .

[79]حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر ، 2008.

[80]- دينيزن، ا.ف ، الامير عبد القادر و العلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، ترجمة أبو العيد دودو ، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 .

[81]- زروال، محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.

[82]- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2000 .

[83]- علي محمد محمد الصلابي، الامير عبد القادر محيي الدين الجزائري قائد رباني و مجاهد إسلامي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2017.

[84]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، 1997.

[85]- عميراوي، احميده ، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط، 1، دار البعث، قسنطينة، 1987.

[86]- عميراوي، أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة منتوري، بقسنطينة، 1999 .

[87]- محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

[88]- محمد أمين، "يهود ليفورن بالجزائر في أواخر العهد العثماني" العثمانيون والعالم المتوسطي" ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

89- محمد دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1985.

90- محمد دراج، الدخول العثماني الى الجزائر ودور الاخوة بربروس 1512-1543، ط1 دار الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2012.

91- مصطفى بن التهامي ، سيرة الامير عبد القادر وجهاده، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1995 .

92- مناصرية يوسف ، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847 ، الجزائر ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، 1990.

93- مولود قاسم نايت بالقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، قبل سنة 1830، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007،ج2.

94- مياسي ابراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

95- ناصر بالحاج: "دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحر ب العالمية الأولى (1914 - 1918)"، مجلة الواحات للبحوث والدارسات، قسم التاريخ المركز الجامعي، غرداية، 2008 .

96- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. س.

97- يحيى بوعزيز ، مدينة وهران عبر التاريخ ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2002.

98- الصديق تاوتي ، مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة ، الجزائر ، 2000 .

99- زيان وشن ، مجانة عاصمة امارة المقرانيين: ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري، القرن، 16م - 19 م ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2005 .

100- محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962 - 1830 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س.ن.

101-عبد الحميد زوزو ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومه ، الجزائر، 2013.

102-عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013 .

103-محفوظ قداش و جيلالي صاري ، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، ترجمة: أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 21-32 .

ثانيا : باللغة الأجنبية

- G.GRENOILLEAU , l'épidémie de typhus en Algérie 1941-1942-1943» , archives de l'I.P.A ,tome xxii ,n°4 , décembre1944.
-Ernest mercier : les deux sièges de Constantine 1836, 1837, librairie L. poulet, Constantine, 1896.
- P. Azan, Bugeaud et l'Algérie, éd. Maginot, Paris, 1930.
- Ahmed Mahsas, le mouvement révolutionnaire en Algérie, éditions Barkat Alger, 1990.
- Bultin du Gouvernement General, 14 Sebtembre 1939
- Claude Lazard, l'accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, librairie technique et économique paris,1938.
- J.o.doc.Parl.Chambre,session extraordinaire, annexe N : 1596, séance du 30 décembre 1936.،
- Kaddache, Mahfoud , L'Etoile nord-africaine, 1926-1937: documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, Office des publications universitaires, 1994 .
- Maameri, F., 'Ottoman Algeria in Western Diplomatic History with Particular Emphasis on Relations with the United States of America, 1776-1816' (PhD dissertation, University of Constantine, Algeria, 2008

فهرس المحاضرات

المُحاضرة الأولى: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 01

المُحاضرة الثانية : مشاريع فرنسا لإحتلال الجزائر.....19

المُحاضرة الثالثة: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 27

المحاضرة الرابعة : مقاومة الأمير عبد القادر 32

المحاضرة الخامسة : مقاومة الحاج أحمد باي بقسنطينة (1830-1848) 46

المحاضرة السادسة : مقاومة الزعاطشة والمقراني.....57

المحاضرة السابعة : سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.....70

المحاضرة الثامنة: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919.....72

المحاضرة التاسعة: حركة الأمير خالد 85

المحاضرة العاشرة : الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926- 1939) 90

المحاضرة الحادية عشر: أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 109

المحاضرة الثانية عشر: بوادر تصدع الحركة الوطنية الجزائرية (التيار الاستقلالي).....116